جامعه القدس

عماده الدراسات العليا

التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة

نفين مصباح الرجبي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442هـ / 2021

جامعه القدس

عماده الدراسات العليا

التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة

إعداد

نفين مصباح الرجبي

بكالوريوس أنظمه معلومات حاسوبيه – جامعه القدس المفتوحه

المشرف: د. محمد سعدي عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة/ عماده الدراسات العليا / جامعه القدس

القدس – فلسطين

1442هـ / 2021م

جامعه القدس

عماده الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية

العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقته بالتنمية المستدامة

اسم الطالبة: نفين مصباح الرجبي

الرقم الجامعي: 21720226

المشرف: د. محمد سعدي عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2021/5/1م من أعضاء لجنه المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنه المناقشة: د. محمد سعدي عوض التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: د. عبد الرحمن التميمي التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: د. عمر رحال التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1442هـ - 2021

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ...ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... إلى نبي الرحمة

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أنار دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى والدي الغالي أطال الله في عمره

إلى روح أمي الطاهرة ...رحمها الله

إلى من رافقني مشوار حياتي ومعه سرت الدرب خطوة بخطوة

زوجي العزيز

إلى من هم أقرب إلى من روحي إلى من يحيطوني بالحب والإهتمام

إخوتي وأخواتي.

إلى القلوب الطاهرة التي لم تدخر جهدا في مساعدتي ... إلى الذين كانوا العون دائما

أصدقائي وزملائي الرائعين

إلى أساتذتي الأفاضل في معهد التنمية كل بإسمه ولقبه

إلى كل من مد لي يد العون, وكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.
إلى هؤلاء جميعاً, أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الباحثة

نفين مصباح الرجبي

إقرار

أقر أنا مقدمة هذه الرسالة, أنها قدّمت لجامعه القدس, لنيل درجة الماجستير, وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة, باستثناء ما تم الإشاره له حيثما ورد, وأن هذه الرسالة, أو أي جزء منها, لم يقدم لنيل درجة لأي جامعه أو معهد أخر.

التوقيع: .....

نفين مصباح الرجبي

التاريخ: / /2021م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم على بنعمتيّ العقل والدين, الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه, القائل في كتابه العزيز: "**وَقَالَ رَبِّ أَوزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاه وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**" (سوره النمل, آيه 19)

وإقراراً بالفضل بداية أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة, وإنطلاقاً من قوله صل الله عليه وسلم :"**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**" وهذا خير مكانٍ يعترف فيه بالفضل لذويه, لذلك فإني أتقدم بالشكر والتقدير العظيم لكل من ساهم في إخراج هذا العمل بالصوره التي هو عليها, وأخص بالشكر والعرفان جامعة القدس, ولعمادة الدراسات العليا, التي أتاحت لي الفرصة لإكمال الدراسات العليا في مجال بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. كما أتقدم بالشكر والتقدير العميق لمشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور/ محمد سعدي عوض الذي لم يبخل على بالنصح أو التوجيه أو المشورة, لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لعضوي لجنه المناقشه, د. عبد الرحمن التميمي ود. عمر رحال, الذين كان لملاحظاتهما أثراً كبيراً في إثراء وجود هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة تحكيم الإستبانة على تفضلهم بقراءة مقترح وإستبانة الدراسة وإبداء ملاحظاتهم الكريمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للمؤسسات الأهلية غير الحكومية, وللمدراء العاميين وأعضاء المجالس والموظفين في المؤسسات الأهلية غير الحكومية لما قدموه لي من مساعدة وتسهيلات في توفير عينة الدراسة وإتاحة الفرصة لي لتطبيق أدوات الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة في مديريات وزارة الداخلية في جنوب الضفة الغربية لما قدموه لي من معلومات لإنجاز هذا العمل .

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون والمساعدة وأسدى لي نصحاً أو عوناً أو توجيهاً أو إرشاداً أو دعوة بظهر الغيب, حتى تمكنت من إنجاز هذا العمل بنجاح.

الباحثة

نفين الرجبي

التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية

العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة

إعداد: نفين الرجبي

إشراف: د. محمد سعدي عوض

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم مراجعة الدراسات السابقة واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي (المنهج المختلط) وتم استخدام الإستبانة والمقابلات كأدوات للدراسة, حيث تكّون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الأهلية العاملة في جنوب الضفة الغربية والبالغ عددها الإجمالي(100) مؤسسة أهلية (فاعله) واشتملت عينه الدراسة (79) مؤسسة تم اختيارها بشكل عشوائي وتم توزيع(200) إستبانة واستبعد (27) وتم اختيار(173) وبعد فحصها أجريت عليها المعالجة والتحاليل الإحصائية باستخدام برنامج SPSS , وإستخدمت الباحثة المقابلات الشخصية المعمقة كأداة ثانية باعتبارها وسيلة فعالة لجمع المعلومات.

تبين ان درجة التقييم الكلية لواقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية "كبيرة" وبنسبة مئوية (78,6%) وقد كانت أكبر قيمه تقييم لـ "التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية غالباً ما يحمل أجنده سياسية" و أقل قيمه تقييم لـ "المؤسسات الأهلية هي صاحبة القرار في تحديد أوليات التمويل". وتوصلت الدراسة إلى أن درجة التقييم الكلية للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (81,8%) و(البعد الاجتماعي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (87,4%) و (البعد الإقتصادي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (88,8%) وتبين أن درجة التقييم الكلية لأهداف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين "كبيرة" وبنسبة مئوية (78,2%). كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينه الدراسة في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس. وكذلك تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة, وعدم وجود فروق تبعا لمتغير المؤهل العلمي ومجال

عمل المؤسسة ومتغير نوع الوظيفة, كما وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الأجنبي في اغلب الأوقات يكون مشروط وموجه يحمل أجندات خاصه للدول الممولة, وان العلاقة بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية هي علاقة تنافسية ذلك بسبب شح التمويل كذلك توصلت الدراسة إلى أنّ المؤسسات الأهلية تقسم إلى قسمين من حيث التعامل مع التمويل :الأول يغير أهدافه للحصول على التمويل, أما الثاني فانه يرفض تغير أهدافه ويبقى ثابت لذلك فهو لا يتعامل إلا مع الممولين من أصدقاء الشعب الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأجنبي, التنمية المستدامة, المؤسسات الأهلية.

International funding of the Palestinian NGOs operating in the southern West Bank and its correlation with the sustainable development

Prepared by: Niveen Rajabi

Supervisor: Dr. Mohamad S. Awad

Abstract:

This study aimed to investigate the role of the international funding of the Palestinian NGOs operating in the southern West Bank and its correlation with the sustainable development in Palestine. Several research tools were employed to achieve the objectives of this study according to the descriptive analytical method (mixed approach). These tools include a literature review of the previous studies, a questionnaire, and personal in-depth interviews with the concerned stakeholders. There are a 100 active NGOs operating in the southern West Bank, of which 79 were randomly selected as a study sample. Two hundred questionnaires were distributed among the employs of the study sample of which 27 were excluded and 173 were selected and analyzed. The results were subjected to statistical analysis using the SPSS program.

The results showed a relatively high percentage (78.6%) of overall satisfactory feedback and evaluation from the surveyed NGOs about the international funding of their institutes. The highest evaluation values were for those NGOs receiving international funding from agencies that often have a political agenda while the lowest values were for the NGOs that have an independent decision making mechanisms. Moreover, the study concluded that the degree of the overall evaluation of the role of the international funding in achieving a sustainable development in Palestine is significant (78.2%). For examples the sustainable development in environmental, social, and economic sectors were 81.8%, 87.4%), and 88.8%, respectively.

The study also revealed a statistically significant positive correlation between the gender and years of experience of the surveyed employees and the average values of their evaluations on the role the international funding of Palestinian NGOs on the sustainable development in the studied area. Such correlation was negative for other tested variables such as educational qualifications of the surveyed employees, their job titles and the institution's field of work.

Furthermore, the results disclosed that the international funding is, in most of the cases, affiliated to the political provisions and directions of the funding agency or country. In addition, the results revealed a high competition among the surveyed NGOs toward attracting the inadequately afforded international funds. Finally, the study also showed that the surveyed NGOs could be classified into two categories; one that accept the political conditions of the funder even if they have to modify their institutional national goals and vision, the second category refuses incompatible

funder agenda and therefore dependent on none conditioned resources such as the so called “friends of the Palestinian people”.

Keywords: International funding, sustainable development, NGOs.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل الحديث عن الإطار العام للدراسة, بما يشمل مقدمة الدراسة, مشكلة الدراسة, أسئلتها, أهدافها, أهميتها, محدداتها, أخلاقياتها, وهيكليتها.

1.1 المقدمة

مرت المجتمعات في الكثير من الدول بتجارب عديده بهدف تحقيق التنمية والتقدم, فكان من الأهم ية مشاركة المواطنين في عملية التنمية على أساس مشاركة شعبية مجتمعية, فتم تنظيم المؤسسات والجمعيات الأهلية غير الحكومية أو ما يسمى بالقطاع الثالث لإعطائه دورًا أساسيًا في الارتقاء بمجتمعاتهم, حيث أن الدولة مهما كانت إمكانياتها وطاقتها لا تستطيع أن تنهض لوحدها بأعباء ومسؤوليات التنمية مما دفعها إلى الإستعانة بالمؤسسات الأهلية لما تملكه من إمكانيات وطاقات وإبداعات, وهي الأقدر على تحديد إحتياجاته المجتمعيه المحلية, وهي الأقدر على وضع الحلول المناسبة للمساهمة بشكل عملي في تلبية وتحقيق الإحتياجات.

إن تحقيق الأهداف التنموية لعمل هذه المؤسسات يتطلب المزيد من التمويل والدعم فكانت مسألة البحث عن المصادر التمويلية, سواءً الذاتية أو المحلية أو الدولية الشغل الشاغل

لهذه المنظمات, حيث شكلت الجهات المانحة والمنظمات الدولية على اختلاف قطاعاتها وأولياتها وبرامجها مصدرًا لدعم مشاريع المؤسسات الأهلية العاملة في فلسطين.

وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل المؤسسات الأهلية حيث تم طرحها على المستوى الدولي, تحت عنوان: برامج الأمم المتحده التطوعية وتطورت العملية التطوعية حتى أصبحت معيارًا ومؤشرًا قويًا للتنمية والتقدم , وترى العديد من الدول إن وجود المؤسسات الأهلية لها أهمية كبيرة تؤثر إيجاباً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع لا سيما أن هذه المنظمات غير ربحية, وقد تعددت مجالات العمل في هذه المنظمات ما بين حقوق الإنسان والمرأة والعدالة والتنمية وغيرها, ومع تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت الحاجة لها ملحه, من أجل تحقيق التنمية الشامله التي تتضمن تحقيق التنمية البشرية, وادخل أحد برامج الأمم المتحده الإنمائي UNDP والذي يسعى للتغير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد من أجل بناء حياة أفضل.

برزت ظاهره التمويل الدولي للفلسطينيين منذ بدايات النكبة والنكسة, حيث قامت حكومات الدول المانحة بتوكيل منظماتها في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني تحت شعارات مختلفة ومتعددة, منها تقديم مساعدة من شعب لشعب, أو من حكومة لشعب, ومنها ما ظهر تحت قناع تحقيق تنمية تقودها المنظمات الدولية. وحسب خصوصية المجتمع الفلسطيني لوقوعه تحت الإحتلال ال(إسرائيل)ي جعلت مؤسساتة الأهلية هي التي تقوم بأدوار متعدده, حيث تعددت النشاطات وتنوعت, فمنها: ما كان في الخدمات الصحية, وما كان في الدفاع عن الحريات, أو التعليم , أو التدريب , أو التأهيل , أو محو الأمية, أو من إهتم بالأراضي الزراعية أو مكافحه الفقر.

بلـغ عـدد هـذه المنظمـات فـي فلسـطين عـام 1987م(272) منظمـة (الأمـم المتحـدة, 1998) ,ويقدر عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بنحو 4616 منظمة, بواقع 42% فـي الضـفة, و31% بالقطـاع, و14% خـارج فلسـطين, و11% فـي القـدس, و2% فـي الأراضـي المحتلـة العـام 1948, وتصـنف حوالي 60% على أنها منظمات "قاعدية" أو مساندة ذاتية. ومن التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً إعتمادها على التمويل الخارجي وتستلزم مكأمن ضعفها إحتياجاتها أكبر من التمويل المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولضعف التمويل وينـال مـن قـدرتها علـى تقديم الخـدمات المطلوبـة منهـا لـذلك لا تـزال مستويات الإعتمـاد علـى التمويل الأجنبي في هذه البلدان من بين الأعلى على مستوى العالم.

فمحاولات تصحيح أوجه الخلل التي تكتنف الهيكل المالي الدولي لا تزال مستعصية في حين أن التعبير عن مصالح أقل البلدان نمواً وإحتياجاتها ضعيف في مدلولات المجتمع الدولي, وفـي خضـم الأوضـاع الحاليـة وتراجـع الإقتصـاد العـالمي يتـرك هـذا الجمـود لهـذه البلـدان سبلًا محـدودة للحصـول علـى التمويـل الإنمـائي طويـل الأجـل بـل أن شـواغلها المتصـلة بقـدرتها علـى تحمل الدين مثيره للقلق , حيث ترتفع أرصدة الديون الخارجية وخدمة الدين مستنزفة الموارد من الإنفاق على التنمية .

ومع تعرض ميزانيات المعونة للضغوط تتباطأ تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلـى أقل البلدان نمواً وتظل أقل من الإلتزامات الدولية المتعهدة, ما من شك بأن الفلسطينيين بحاجة إلـى المال من أجل تخفيف حدة تدهور الأوضـاع الإنسانية والأمنية , غير أن الفلسطينيين هم قبل كل شيء في أمس الحاجة لهذه المساعدات من المجتمع الدولي, لقد فقد الكثير من الفلسطينيين الثقه بالمساعدات واخذوا يعتبرونها نوعًا من الخداع ويرون أن تنفيذها سيء, ويعتبر عنصر

التمويل عنصرًا ذو أهمية كبرى وله تأثير خاص على حياه الفلسطينيين نظراً لحساسية الظروف الإقتصادية حيث أورد تقرير البنك الدولي أن زيادة معاناة الفلسطينيين أدت إلى زيادة أهمية الدور الذي تلعبة منظمات المجتمع المدني .

2.1 مشكلة الدراسة

يعد موضوع التمويل والتنمية بشكل عام من أكثر الموضوعات التي ترتبط مع بعضهما البعض بشكل متكامل وكلي فلا تنمية بدون تمويل, لذلك حظيت التنمية بمكانه في الأدبيات الإقتصادية والمالية لم تتمتع بها غيرها من المفاهيم , حيث تعبر عن التقدم والحضارة في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والإعلامية , و لأنها تعني بتحسين نوعية حياه الإنسان وقد ظهرت هذه المفاهيم بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية , وكان لمنظمات المجتمع الدور الهام في احداث التنمية جنب إلى جنب مع المؤسسات الحكومية في جميع الدول الإ المؤسسات الأهلية في فلسطين ظهرت نتيجة للحاجة التي تتمثل في توفير الخدمات للمجتمع الفلسطيني في ظل غياب الدولة الفلسطينية, وقد قامت هذه المؤسسات لفترة طويلة بتقديم هذه الخدمات للمجتمع الفلسطيني و استطاعت الوصول إلى معظم شرائح المجتمع وذلك من خلال برامج التنمية التي تم تنفذها في مجالات مختلفة كالصحة, التعليم, توفير فرص العمل, التخفيف من آثار الفقر, تقديم المشاريع الصغيرة, الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل, ويعتبر التمويل الخارجي من الدول المانحة أهم مصادر التمويل للمؤسسات الأهلية الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة حيث ان مواردنا الطبيعية يسيطر عليها الإحتلال, ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال محاولة التعرف على الدور الذي أحدثه التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وتقييم علاقتة بالتنمية المستدامة في مناطق جنوب الضفة الغربية, وذلك من خلال المجالات التي تم تمويلها وبحثها واستطلاع موقف المؤسسات الأهلية التي

تلعب دورا مهماً في تنمية المجتمع المدني على المستوى السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي.

3.1 أسئله الدراسة

- ما واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية؟
- ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية, والإجتماعية, والبيئية)؟
- هل يهدف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين؟
- هل هناك علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلاله ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية والتنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية, والإجتماعية, والبيئية) تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس, والمؤهل العلمي, وسنوات الخبرة, ومجال عمل المنظمة, ونوع الوظيفة)؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية.
2. التعرف على دور التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.
3. تسليط الضوء على الإختلاف في تقديرات أفراد عينه الدراسة من حيث علاقة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية بالتنمية المستدامة

تبعا للمتغيرات الديمغرافيه (الجنس , والمؤهل العلمي , وسنوات الخبرة, ومجال عمل المنظمة, ونوع الوظيفة).

4. التعرف على مقومات التنمية المستدامة وفرص تحققها تحت الإحتلال بتمويل أجنبي.

5.1 أهمية الدراسة

الأهم ية العملية: تكمن الأهم ية العملية لهذه الدراسة في أنها تبين العلاقة بين التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية والتنمية المستدامة. سيساهم البحث في تقديم معلومات تشخيصية وتحليلية عن واقع التنمية , والتعرف على دور التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في التنمية, وتفيد صانعي وواضعي السياسات داخل النظام السياسي الفلسطيني في تحديد أولويات التنمية المستدامة ووضع ضوابط من أجل استثمار التمويل الدولي فيما يحقق التنمية للمجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلى أنها اعتمدت منهجاً علمياً مناسباً لتحقيق أهدافة, حيث أنها استخدمت الأساليب العلمية والإحصائية الملائمة لتحليل البيانات للخروج بالنتائج والتوصيات.

الأهم ية العلمية: تعتبر مرجعاً مهماً لمراكز البحث العلمي والدراسات الإستراتيجية المؤثرة في صناعة القرار والمهتمة بموضوع التنمية المستدامة داخل المجتمع الفلسطيني, وتسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية كما تساعد الباحثين من الناحية العلمية لما تحوية من معلومات

6.1 حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود الإتيه:

- **الحدود البشرية:** المدراء العاميين والموظفين الإداريين والماليين ومدراء المشاريع وأعضاء مجالس الإدارة في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة بالإضافة إلى خبراء في مجال البحث.
- **الحدود المكانية:** المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية.
- **الحدود الزمانية:** 2020 – 2021م.
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على معرفه واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة وعلاقتة بالتنمية المستدامة من خلال نتائج الدراسة.

7.1 أخلاقيات الدراسة

ارتكزت هذه الدراسة على مجموعه من المرتكزات الإخلاقية, ومن ضمنها :

1. المصداقية: بأن تم إتباع الإسس الموضوعيه, وأن تُناقش المواضيع بالبراهين والإدلَّه المنطقية؛ من أجل الوصول إلى الحقائق .
2. احترام الخصوصيات, بشكل لا يتم فيه طرح الإسئلة المتعلقة بأسرار المبحوثين, كذلك الحفاظ على البيانات والمعلومات وعدم استخدامها الإ لغرض البحث العلمي.
3. الإمانه العلمية, واحترام الملكية الفكرية للناشرين والباحثين, وعزو اقوال والأفكار بطرق علمية صحيحة.
4. إحترام الوقت, بالإلتزام بالأوقات بدقه مع المبحوثين.
5. كذلك قام هذا البحث على جملة من الإخلاقيات الآخرى, حيث إلتزمت الباحثة بنسب الأقوال إلى أصحابها, والخروج بالنتائج في أسس ومعايير التحليل, وبشكل حيادي, إضافه إلى التزام البحث بدرجة عاليه بقواعد البحث العلمي المتبعة.

8.1 مصطلحات الدراسة

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هي التنمية التي تغطي إحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدره الأجيال المستقبلية على تغطيه إحتياجاتها, تمتاز بالعقلانية حيث تقوم بتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهه والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهه أخرى (الإمم المتحده, 2011)

المؤسسات الأهلية: هي مؤسسات اجتماعية طوعية, غير ربحية, منفصلة عن الحكومة, تحكم وتدار بشكل ذاتي, وتعتبر عنصرا مكملا للدور الذي تقوم به الوزارات والمؤسسات الحكومية, وسد خلل هذه المؤسسات عبر استقطاب الأموال والمنح من الخارج ولا تعمل بالسياسة بالمعنى الحزبي بل بالسياسات العامة (تيشوري, 2013)

التمويل الأجنبي: هو كل الأموال التي تتدفق على بلد معين من الخارج أياً كان مصدر هذه الأموال أو نوعها أو الجهات المستفيده منها, وهو بذلك يشير إلى أنه يتضمن الأموال النقدية وغير النقدية وهو جزئين: جانب حقيقي يتضمن السلع وجانب نقدي أو مالي يتضمن ويشكل الهبات والمنح والمساعدات (ابوعيشه2014).

التمويل: مفهوم التمويل يقصد به تمويل منظمات المجتمع المدني (الهيئات ,المؤسسات الإجتماعية والأهلية) وذلك بتزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها في مجالات الرعاية والتنمية الإجتماعية, وتتنوع مصادر وأنواع تمويل المؤسسات الأهلية منها على سبيل المثال الإعانات الإنشائية والتطويرية (نيازي, 2004) ويعرف بأنهاالإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها. (الحاج, 2002).

9.1 نموذج الدراسة

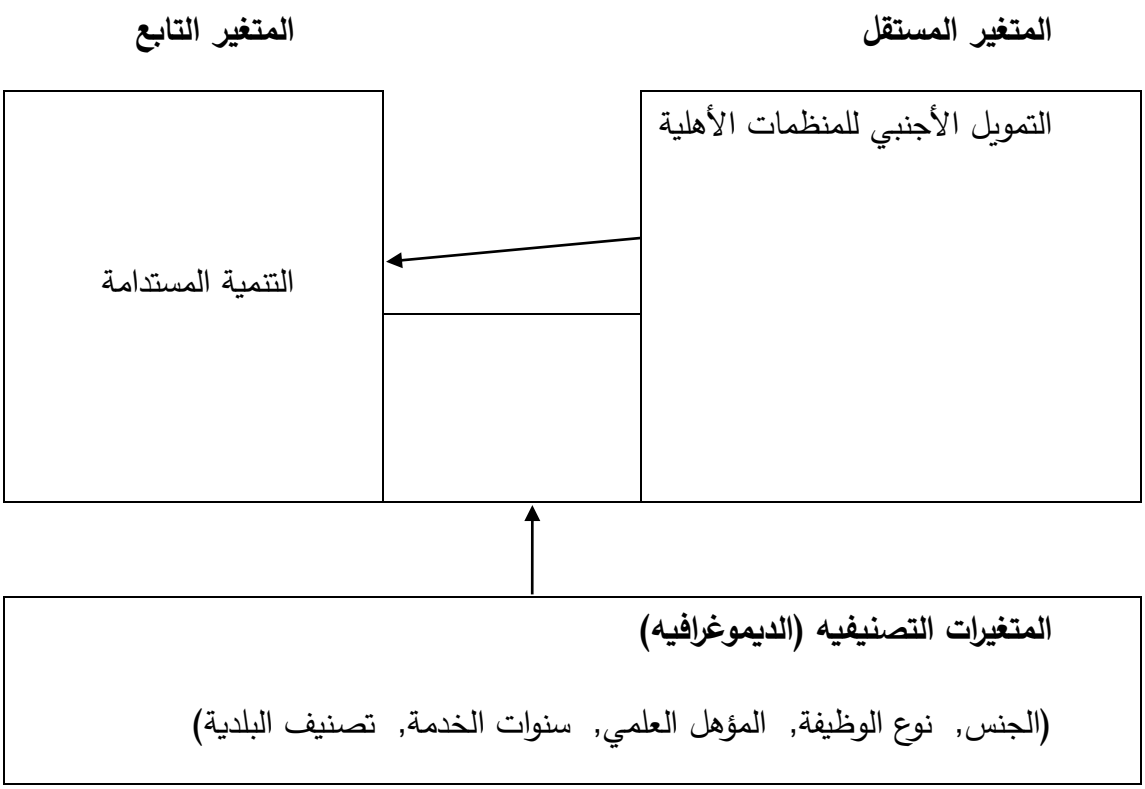

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول : منظمات المجتمع المدني

1.1.2 المقدمة

شهدت العقود القليلة الماضية ظهور مصطلحات جديده ذات الدلاله في قاموس الفكر والسياسه والمجتمع في العالم بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص ومع وجود أنصار ومعارضين لجميع المصطلحات فان أكثر المصطلحات بروزا واستمرارية هو مصطلح المجتمع المدني .

ومع الزيادة في أعداد المؤسسات الأهلية في العقود الأخيرة ظهر عدد كبير من التعريفات لمفهوم المجتمع المدني فتعددت المفاهيم بتعدد اتجاهات الباحثين وبالرغم من هذا الإختلاف الإ أنها تتوافق بشكل عام حول عدد من الصفات والمكونات بحيث أنها مجموعه من المؤسسات التطوعية, ما بين الأسرة والدولة, تسعى لتحقيق منفعة للمجتمع أو لبعض الفئات المهمشة, أو تدافع عن مصالح أصحاب مهنه معينه, و لا تسعى للربح.

فالمجتمع المدني هو:" مجموعة المؤسسات والجمعيات والإتحادات غير الحكومية والتي ينضم إليها الأفراد بشكل اختياري وتطوعي لممارسة العمل العام وهي بين الأسرة والدولة وتتمتع بالإستقلالية ولا تسعى للربح" (مرتجى زكي رمزي ,2012).

اما الجابري(1993) ترى أنه بالرغم من الإختلافات في تعريف المجتمع المدني, فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل إختلاف, هو أن المجتمع المدني أولا هو مجتمع المدن , وأن من ينشئ مؤسساته هي الناس فيما بينهم في المدينة وذلك لتنظيم حياتهم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية, وتكون مؤسسات إرادية, أو شبه إرادية, يقيمها الناس وينخرطون فيها, أو ينسحبون منها, وتكون على العكس من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها, ولا يستطيع الإنسحاب منها كالقبيلة والطائفة .

و كسبه (2013) يقول انه :" هو جميع الهيئات والأطر التي تعمل في جوانب مختلفة منها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وذلك في إطار مستقل عن السلطة السياسية وإشرافها المباشر من أجل تعزيز بعض القيم مثل حقوق الإنسان والتنمية في كافة أشكالها والمشاركة السياسية والمجتمعية وذلك من خلال ما تقدمة من أنشطة وبرامج وفعاليات تساهم في ذلك أن أساس تكوينها يقوم على أساس الطوعية".

وهنا ترى الباحثة أن ما يميز المجتمع المدني هو استقلاليته عن السلطة السياسية والدولة والعمل التطوعي ولا يسعى للربح و يساهم في تنمية المجتمع .

أن مفهوم المجتمع المدني لم يكن وليد الصدفه بل جاء نتيجه لتطور المجتمع البشري على مر العصور حيث تطور خلالها الإقتصاد والثقافة والسياسة والإجتماع جنبا إلى جنب مع تطور مفهوم المجتمع المدني حيث تراكمت المعارف والخبرات الخاص به مما أدى إلى الإنتقال من الحالة النظرية إلى الممارسة العملية على جميع المستويات السياسية, والإقتصادية ,والثقافية والإجتماعية في كل الدول وفي كل مجتمع حسب خصوصياتة (على , 2010).

ومن خلال ما سبق تجد الباحثة أن المجتمع المدني هو مجال مستقل عن الدولة يمارسون فيه المواطنين اختياراتهم بحرية بحيث ينتمون إلى تجمعات بشكل طوعي كامل بدون

أي إجبار ويشاركون في البرامج والإنشطة الخاصة بالتجمع أو المنظمة بهدف تقديم خدمة لقضية أو تعبير عن رأي مما يساعد في تقليل سيطرة الدولة واستبدادها وزيادة الأمن والإستقرار للمجتمع , وتكون هذه التجمعات في مجالات متعددة سياسية أو دينية أو تعليمية أو مهنية أو ثقافية.

2.1.2 مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية

أشارت كسبه (2013) إلى أنه لا يوجد مفهوم ثابت يستخدم بشكل دائم بكل الأوقات والأماكن فأي تعريف مرتبط بالفترة الزمنية التي نشأ فيها والطريقة التي تعامل بها مفكري المرحلة, فمثلا في أوروبا كان يشار له بمعني الضد لأنه ضد حكم الإقطاع وحكم الكنيسة أي أن المجتمع المدني هو المجتمع غير الخاضع لأي سلطة سواء عسكرية أو دينية أو سياسية , ولقد خضع مفهوم المجتمع المدني لصيرورة التطور التاريخي وهنا نقف على بعض الإجتهادات الفكرية لتفسير مفهومه وفق المراحل التاريخية التالية:

1.2.1.2 المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي

أن أول من أشار إلى مفهوم المجتمع المدني في القرنين السابع والثامن عشر هو أرسطو في الدولة اليونانية ولكن لم يفرق بين مفهوم المجتمع المدني وبين الدولة حيث كان المشاركة في المجتمع المدني لا تشمل على العمال أو النساء أو الأجانب بل مقتصرة على النخبة من رجالات المجتمع , ومن ثم تطور المفهوم على أيدي عدد من المفكرين ذلك القرن(زعطوط,2018) مثل:

توماس هوبز حيث كان يدعو إلى السلطة المطلقة بحيث يتم تخفيف الفوضى العارمة وذلك باختيار شخص معنوي يبرمون معه عقد من أجل تحقيق النظام والمساواه بينهم وسن القوانين والتشريعات ليستقيم حال البشر (بشارة,2012). أما المفكر جون لوك فكان رأيه أن

الغاية الأساسية من قيام المجتمع المدني هو إحترام حق الملكية ويكون ذلك عندما يسلم الأفراد أمورهم لسلطة حكومية بقدر محدد وذلك لحسم المنازعات بينهم وحماية حقوقهم وذلك بتنفيذ الإحكام التي يصدرها القضاء في حاله النزاع بينهم (محرز,2016) ,كما ويشير بشاره (2012) إلى انه يمكن عزل السلطة إذا حدث أي مخالفة للعقد الموقع من قبلها كالإعتداء على أملاك وحقوق وحريات المواطنين ويكون ذلك عن طريق عمل انتخابات بدون انقلابات وحروب أهلية, وبذلك جعل شرعية الدولة من المجتمع هو من يراقبها ويعزلها .

ادم فرجسون هو المفكر صاحب كتاب (مقال في تاريخ المجتمع المدني) 1767 (An Essay on the Historig of Civel Society) الذي يقسم مراحل التطور الثقافي إلى المرحله الوحشية والمرحلة البربرية ومرحلة المجتمع المدني وينظر إلى المجتمع المدني والدولة شيء واحد لا ينفصلان مكملان لبعضهما فالمجتمع المدني هو النظام السياسي الذي ينظم نفسه عن طريق حكومة وقوانين ودفاعات عسكريه (جهيده,2015).

وترى الباحثة أن مفهوم المجتمع المدني قد كان مستخدماً منذ زمن بعيد ولكن لم يكن له أساس فكري وبحلول القرن السابع والثامن عشر وبروز مفكري تلك الأزمنة تم وضع أساس فكري لمفهوم المجتمع المدني يقوم على نظرية العقد الإجتماعي التي تنظم العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي, وبالرغم من أن كل مفكر له رأيه الخاص الإ أنهم جميعا كانوا ينادون بضروره وجود المجتمع المدني كمقابل ومكمل لوجود الدولة.

2.2.1.2 المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

قد كان المفكر الألماني فريدريك هيجل من مفكرين الذين كانت لهم بصمة في تعريف المجتمع المدني حيث إعتبر أنه عباره عن حالة متوسطة ما بين العائلة ذات الرابط العاطفي والدولة ذات الرابط الإخلاقي (حسني ,2017), كما أشار زعطوط (2018) إلى أن هيجل

يرى أن المجتمع المدني يكون بالوسطية بين الدولة و الفرد بحيث يراعي أمن ومصالح الأفراد وبنفس الوقت مصالح الدولة بحيث تكون الدولة هي الوسيلة لبلوغ هذه الغاية , لا الغاية بحد ذاتها حيث أن الأفراد يتحركون حسب مصالحهم الفردية.

أما المفكر كارل ماركس فقد ركز على الصراع بين الطبقات (طبقه المتحكمين والمالكين وطبقه العمال) حيث إعتبر المجتمع المدني ساحة صراع بين الطبقات على أساس العوامل المادية والإقتصادية وتجاهل الجوانب الثقافية والفكرية وركز أن العلاقات في المجتمع المدني هي علاقة تنافسية وليست تكاملية وقد إستخدم المجتمع المدني كسلاح لمواجهة السلطة الشمولية المتحكمة بكافة مناحي الحياة للأفراد (الحوسني,2013).

أنطونيو غرامشي الفيلسوف الماركسي الإيطالي قد قدم المجتمع المدني بمنظور جديد حيث إعتبره ساحة للتنافس الإيديولوجي وليس الإقتصادي وأضاف أن الدولة هي عبارة عن المجتمع السياسي والمجتمع المدني, أن المجتمع المدني هو مجموعة من البني الفوقيه, مثل النقابات, والأحزاب, والصحافة, والمدارس, ودور العبادة وقد فصل بين مهام الدولة ومهام المجتمع المدني (وشنان,2014).

وترى الباحثة أن هيكل قد عرف المجتمع المدني على انه الوسطية ما بين العائله والدولة وركز على أن الدولة يجب أن تقوم بمراقبة المجتمع المدني والقيام بوظائفه أي أن سلطه الدولة مطلقة ,أما بالنسبة لماركس فقد اعتبر أن المجتمع المدني هو ساحة صراع وتنافس إقتصادي ومادي بين الطبقات عكس هيجل فانه ينظر إلى أن المجتمع المدني هو من يراقب الدولة ويقيمها. وغرامشي يوافق ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة صراع ولكن ليست إقتصادي بل إيديولوجي وبالنسبة لموضوع الدولة قام بفصل وظائفها عن وظائف المجتمع المدني.

3.2.1.2 المجتمع المدني في الفكر العربي

1) التأصيل النظري ومشكلة المرجعية: انقسم المجتمع العربي إتجاه مفهوم المجتمع المدني إلى قسمين: الأول يدعو إلى تبني المفهوم وتطبيقة كبديل للسلطة الشمولية للدولة والآخر يرفضه بحيث انه مفهوم وليد قد وصل عن طريق الدول الغربية بالرغم من وجوده بنسب متفاوته في الدول العربية ولكن كانت تعاني من الركود بسبب السلطة السياسية والوضع الإقتصادي ,وحتى القرن التاسع عشر لم يفرق العالم العربي بين الدولة والمجتمع المدني إلى أن وجدت الجمعيات والنوادي وكانت متأثرة بالنموذج الغربي, وفي سبعينيات القرن الماضي بدأ في الإنتشار بحيث إعتبر حجر الزاوية في الدعوات إلى التحول الديمقراطي, وقد إستخدم مفهوم المجتمع المدني ببعده السياسي حيث استخدم كسلاح لمقاومة الدول الإستبدادية وقد لاقى دعم من الحركات المعارضة والقوى الديمقراطية للمساعد في خدمة مصالحها (قوي وآخرون, 2015).

2) علاقة المؤسسات الأهلية بالدولة : إن من أكثر أشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة القوي بالضعيف بحيث لا تسمح له بالإستقلالية كأن تسمح لنفسها بالتدخل في تشكيل علاقتة ومن الممكن أن تضحي بمؤسسات المجتمع لمصالحها ويرجع ذلك إلى أن الدولة تخاف من توسع نفوذ المجتمع المدني لذلك تعمل على تحجيمه (زعطوط,2018).

وهنا ترى الباحثة أن إنتشار مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي لم يكن من السهل حيث انقسم المجتمع إلى مؤيد له برؤيته على انه البديل للنظام الإستبدادي للدولة والبعض الآخر رفضة لقدومة من الغرب , ولم يتم التعامل معه بالشكل الصحيح حتى بداية السبعينات وذلك لإانتشار المطالبة بالديمقراطية وكان وجوده من أهم مظاهرها, وعلاقتة بالدولة علاقة عكسية حيث أنها تعمل على تضيق وتحجيم المجتمع المدني حتى لا يكون القوة الرادعة لها

التي تواجه التجاوزات الحاصلة من قبل الدولة ,خلاصه القول إن تأخر الديمقراطية في الدول العربية هو نتيجه لضعف دور منظمات المجتمع المدني.

4.2.1.2 المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في فلسطين

أما بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية والتي تتسم بغياب دولة حقيقية ذات سيادة واضحة المعالم في ظل الاحتلال القائم على الأراضي الفلسطينية, ومع وجود تنظيمات متعدده الاتجاهات تمارس فكرها على أرض الواقع وحول مدى وجود مجتمع مدني حقيقي في ظل غياب الدولة ويعتبر محيسن(2010) أن المجتمع المدني الفلسطيني نشأ كرد على مجابهة الإحتلال, وتأسس خارج فضاء الدولة بينما ترى أبو زاهر (2008) أن هناك جدل حول المجتمع المدني الفلسطيني بمؤسساته الأهلية حيث انقسمت الآراء إلى قسمين , الأول يعتقد عدم وجوده في ظل عدم وجود دولة سيادية, أما أصحاب الرأي الثاني فيؤمنوا بوجوده , ولا يجدون ضروره وجود الدولة كشرط أساسي, ويعتبر يونس(2011) حاله المجتمع المدني الفلسطيني حالة فريدة من نوعها, حيث تطور عمل مؤسساتة في ظل الإحتلال و غياب الدولة ومؤسساتها الخدماتيه والتنموية التي لعبت منظمات المجتمع دورها في ظل غياب الدولة, من تعليم وصحة وإغاثه وتنمية وكان دورها سياسيا مقاوما للإحتلال ومعززا لصمود الشعب على أرضه , وكان أعضاؤها لا يسعون إلى السلطة فهي تنمي المواطنة وتعمل على توعية الفرد والمجتمع حيث أن القائمين على هذه المؤسسات هم ناشطون من مختلف الأحزاب السياسية لذلك كانت هناك علاقه تاريخية بين العمل الأهلي والعمل الحزبي في فلسطين.(المركز الفلسطيني للإرشاد , 2011).

3.1.2 التطور الزمني للمؤسسات الأهليةالفلسطيني (أبو عدوان,2013)

- قبل نكبه 1948 شهدت هذه الفتره تأسيس الأحزاب والنوادي والجمعيات, حيث تشكلت العديد من المؤسسات في ثلاثينيات القرن الماضي التي اتخذت من النشاط الإجتماعي والثقافي غاية وستاراً لأعمالها السياسية وذلك في سبيل التحايل على سلطات الإحتلال. وفي هذه الفتره لم يكن يوجد فرق بين ما هو سياسي وما هو مدني اجتماعي.
- المرحله 1948 – 1967: كانت مرحله قاسية على الفلسطينيين, وعرفت الحركة الوطنية الفلسطينية خلالها حالة من الجمود السياسي والإجتماعي إلى حد ما حيث أن قوانين الإحتلال تمنع الفلسطينيين من تنظيم أنفسهم على كافة الأصعدة الإ بما يخدم مصلحتها لذلك طغي العمل السري على نشاط منظمات المجتمع المدني, وقد لعبت العائلات دورا مهما في تشكيل منظمات المجتمع المدني.
- المرحله من 1967 إلى قيام الحكم الذاتي 1994استعادت القوى الوطنية نشاطها خلال هذه الفتره وأعيدت الحيوية للمجتمع المدني الفلسطيني وبدأت تأسيس المؤسسات الأهلية العاملة في مجال الصحة والزراعة والتعليم والتنمية وبقيادة الفئات الشابة والمهنية وظهرت المبادرات بإنشاء الجامعات والمستشفيات وشهدت هذه الفتره بروز عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات والجمعيات والنوادي.
- المرحله ما بعد أوسلو: أهم ما يميز هذه المرحلة هو بداية ظهور التمايز ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي, فالسلطة الوطنية الفلسطينية تمثل "السلطة السياسية" والمجتمع المدني أصبح غير مرتبط بشكل مباشر بهذه السلطة ويمثل دور المعارضة لها في بعض الحالات .

أن العلاقة ما بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية والسلطة الوطنيه الفلسطينية بعد تأسيس السلطة في عام 1994 أولا علاقة تنافسية على الدور والمجال وعلى تقديم الخدمات, وكان السبب هو المنافسة على التمويل حيث أن المؤسسات الأهلية كانت قبل تأسيس السلطة وجاءت الثانية استلمت المهام وتتلقى التمويل والمنح والمساعدات ليكون لها الدور الفعال في وضع الخطط لتنمية فلسطين (الضفة وقطاع غزه) ,أما الشكل الثاني للعلاقة بينهم كانت تشاركية ومكملة لبعضهما وغالبا تكون مع المؤسسات ذات الإمكانيات الكبيرة (الشوبكي وابو شمله,2013) .

4.1.2 خصائص المجتمع المدني

يحتاج قيام المجتمع المدني إلى وجود مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تعمل في مختلف الميادين وتكون مستقلة عن سلطة الدولة لتدافع عن مصالح أعضائها تنشر الوعي و تساهم في التنمية الإجتماعية, والدفاع عن قضايا معينه كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها, بعيداً عن روابط الدم والأولويات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة و يتسم المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص التي يجب أن يلتزم بها حتى يستطيع ممارسة نشاطة بشكل صحيح ومن أبرز الخصائص العامه مؤسسات المجتمع المدني برأي عرفان, عثمان(2012):

1 – الإستقلالية

هو الأ تكون تابعه لأي منظمة أو جماعة بحيث يسهل توجية نشاطها وان يكون هناك حدود واضحة لتدخل سلطة الدولة , بمعني أن المجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويستمر دون أن يحتفظ بحد أدنى من الإستقلال الذي يسمح لها بممارسة نشاطها بحرية.

2 – الحريه : أن وجود المجتمع المدني مرتبط بتمتع الأفراد بالحرية في الإختيار والتعبير لذلك نجد الأفراد ينضمون إلى التنظيمات بكامل حرياتهم للدفاع عن فكره أو مبدأ يؤمنون بها أو قضية تهمهم ويكون ذلك عكس مؤسسات السلطة التي تفرض قوانينها على كل من يولدون على أرضها دون استشارتهم أو سؤالهم.

3- التسامح

المجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يتقبل فيه الأفراد والجماعات وجود الآخرين الذين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة, و يحترمون حقوقهم في التعبير عن رأيهم , والوصول إلى فكرة أنه ليس هناك أي طرف يمتلك وحدة الحقيقة كاملة وأيضا أن الإختلاف في الرأي هو ظاهرة طبيعية وصحية, والتنافس ليس عيباً ولا يقلل من ترابط المجتمع إذا ارتبط بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف ويكون العامل الأساسي لتماسك المجتمع ورقيه, والتنافس ليس مشكلة الإ في حالة خروج أطراف المنافسة عن القواعد القانونية المحددة لهم و التحول إلى صراع .

4- المرونة والقدرة على التكيف مع التطورات التي تحدث في المجتمع أو البيئة التي تعمل بها والتكيف يكون على مستوى وطني وزمني وجيلي .

5 – احترام النظام والقانون القائم

قوة المجتمع المدني لا تستغني عن وجود دولة قوية تحكمها سلطه ديمقراطية. والقوه كصفة للدولة لا تعني الإستبداد, وإنما تعني القدره على الإستجابة لإحتياجات ومطالب المجتمع ,كما أن قوه المجتمع المدني لا تعني خروجه على النظام أو القانون القائم الإ في حالات استبداد الدولة وقمعها للمواطنين.

6- الديمقراطيه داخل المجتمع المدني ومراقبة ذاتية

من أهم قرارات المؤسسة أن تتقبل ما يوجهونه لها من انتقادات تساعدها على تصحيح الأخطاء , والأهم من ذلك أن تأتي تلك القيادة بإختيار الأعضاء لها من خلال انتخابات حره ونزيهه تتيح المنافسة المفتوحة والشريفة أمام الجميع بحيث يتمتع أعضاء أي منظمة داخل المجتمع المدني بحق التصويت والترشيح والمشاركة في صنع القرار الداخلي لتلك المنظمة.

7-غير ربحية لا تسعى لتجني أرباح لتوزيعها ع المنتسبين.

8- المصداقية والشفافية, حيث تستمد هذه المؤسسات شرعيتها من ثقة الناس بها وبدورها ومن وضوح ومشروعية أهداف المنظمة ومصادر تمويلها وطبيعة تنظيمها.

5.1.2 وظائف المجتمع المدني

إن للمجتمع المدني مجموعه من الوظائف التي تقع على عاتقة وهي كالتالي (ساسي (2014,

- تجميع المصالح: حيث يتم تجميع الأشخاص للتحرك بشكل جماعي لحل القضايا التي تواجههم لضمان مصالحهم على أساس هذا التحرك الجماعي .
- أداه للرقابة على السلطة الحكومية وضبط سلوك الأفراد والمجتمعات
- تحقيق الديمقراطية حيث أن الإنضمام إلى المؤسسات الأهلية يكون حرية شخصية وليس إجبار تفرضها السلطة .
- التنشئة الإجتماعية والسياسية وهي عملية زرع الإنتماء للجماعة وإنكار الذات في سبيل صالح الجماعة و الإستعداد للتضحية في نفس الأفراد من الأعضاء و المشاركة مع الآخرين في ممارسة حقوقهم الديمقراطية كالترشح والإنتخاب.

- الدفاع عن الحقوق مثل الدفاع عن حقوق الإنسان وحق الحرية وحق الإنتخاب ...
- الوساطه بين الدولة والشعب حيث تعمل على جمع طلباتهم وتنظيمها وإيصالها للحكومة
- ملء الفراغ والقيام بمهام الدولة في حالة غيابها ويكون إنسحاب الدولة من العديد من الأدوار نتيجه أزمة في الديون أعطى المجال للمؤسسات الأهلية أن تحل مكانها.
- توفير الخدمات الخيرية ومساعدة الفقراء والمحتاجين.
- التنمية المستدامة: حيث يتم تطوير المهارات و تنمية القدرات الفردية للأعضاء وتصبح لها دور شريك مع الدور الحكومي في التنمية المستدامة .

6.1.2 . أقسام منظمات المجتمع المدني:

1.6.1.2. الأحزاب السياسية:

إن مسالة الأحزاب هي مسالة جدلية من حيث إعتبارها من ضمن منظمات المجتمع المدني أم لا , ولكن عند مراجعة الأدبيات السابقة نجد أنها جزء مهم من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وذلك بسبب دورها في عملية التحرير الوطني الفلسطيني حيث كانت تركز على الكفاح المسلح اكثر من تركيزها على الجانب التنموي للمجتمع, وبنفس الوقت لا تعتبر منظمة مجتمع مدني اعتيادية فهي جزء من الهياكل المكونه للسلطة (طلوزي,2009).

2.6.1.2. المؤسسات الأهليةغير الحكومية:

وتم تقسيمها بعدة تقسيمات(الشيخ,2008):

- الجمعيات الخيرية والتعاونيات التي تقدم خدماتها على الصعيد الصحي والزراعي .
- مراكز البحث والإعلام التي تعمل على نشر الوعي .
- الهيئات التي تعمل على الدفاع عن حقوق مجموعه معينه مثل النقابات والإتحادات .

ويصنف البصير(2009)المؤسسات الأهلية وغير الحكومية إلى منظمات رعاية ومنظمات العون الذاتي ومنظمات الضغط . أما شلالده(2012) فترى ان تصنيف المؤسسات الأهلية وغير الحكومية إلى منظمات تهتم في زيادة وعي المواطن وتعريفة بحقوقة ومنظمات تهتم بالرفاه الإجتماعي ومنظمات عاملة في مجال المصالح المهنية ومنظمات عاملة في مجال المصالح الإقتصادية ومنظمات عاملة في مجال التعاون ومنظمات عاملة في مجال السياسية ومنظمات عاملة في مجال بث روح التعاون واحياء الديمقراطية, ويمكن تقسيمها أيضا إلى :منظمات غير حكوميه محلية ومنظمات غير حكوميه دولية .أما ماس(2009) فيشير أنه يمكن تصنيف المؤسسات الأهلية وغير الحكومية حسب نشاطها فمنها : إغاثية, وتنموية, وشملت قطاع نشاطات الأطفال, والأعمال الخيرية والإغاثية, والتنظيم الأسري, والعلوم والإنسانية والنشاطات الثقافية, والتنمية الترفيهية, والمياه والبيئة, والخدمات الصحية, والبحث العلمي, ورعاية ذوي الإحتياجات الخاصة, والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد, والتدريب المهني, وشؤون المرأة والشباب , و إن فرض التسجيل على المؤسسات كانت له نتائج منها كثرة عدد المنظمات الحاصلة على التسجيل, إلى جانب الصعوبة المتزايدة في تحديد وتمييزالأنواع المختلفة من المنظمات القاعدية من المستوى الأول مثل: "مجموعات العون الذاتي", أو اللجان الشعبية أو المنظمات المجتمعية المحلية عن منظمات المستوى الثاني, ويبدو أن الفرق الوحيد بين هذه المنظمات ينحصر في قضية توظيف العاملين فيها إما " بأجر " أومن خلال الاعتماد على "العمل التطوعي " بالرغم من إشارة بعض الدراسات إلى تحول العمل التطوعي تدريجيا إلى عمل مدفوع الأجر كما يلاحظ ازدياد عدد المؤسسات المحلية الصغيره التي يديرها أفراد عائلة واحدة التي تعرف عن نفسها على أنها منظمة غير حكومية وذلك بهدف الحصول على الدعم المالي من الجهات المانحة (عثأمنه وآخرون , 2011).

7.1.2. مفهوم القطاع الأهلي والمؤسسات الأهلية:

تعددت التعريفات حول مفهوم المؤسسات الأهلية, الإ أنه في نهاية الإمر كلها تصب في نفس الهدف وهو تقديم الخدمة للمجتمع دون السعي إلى تحقيق ربح, ويطلق عليها اسم منظمات أهلية, جمعيات, منظمات غير ربحية , والمؤسسات الأهلية تتكون من جماعات متعدده الاهتمامات تهتم بخدمة الجماعات والأفراد وتقوم على تحسين أوضاع الفئات الفقيرة, وتعمل بشكل مستقل عن الحكومة وتتميز أنها غير ربحية والعمل بها تطوعي (تيشوري,2013).

ومن السمات التي تمتاز بها المؤسسات الأهلية حيث تنشأ بعيداً عن إطار الدولة وتعتمد موازنتها على الهبات والتبرعات من الأفراد والمنح من المؤسسات والدول الآخرى وهي مؤسسات غير ربحية, وتعتبر إطارا تعبويا لتنظيم المواطنين من أجل المشاركة الفاعله في العملية التنموية وتعتمد على مشاركة أوسع من الجمهور (محيسن, 2011).

إن قيام مؤسسات العمل الأهلي في أي مجتمع بتنفيذ عملها من خلال مجموعة متكاملة من الأطر السلوكيةه والأخلاقية, أهمها: مبدأ العمل التطوعي والمشاركة, وجود هيكلية تنظيمية, والشفافية والمصداقية, والمحاسبة والمساءلة (بشارة , 2011).

أما المعايير المشتركه والمتفق عليها لتحديد المؤسسات الأهلية هي أن يتوفر لها شكلاً رسميا دائماً , غير هادفة للربح, غير حكومية , تتشكل من داخل المؤسسة نفسها, يوجد قدرة مشاركة طوعية, و أن تقدم خدماتها للمجتمع أو شريحة معينة (شلالده , 2012).

1.7.1.2. أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية:

أن الدور الذي لعبته المؤسسات الأهلية في العملية التنموية والعلاقات مابين دول العالم أعطاها إعترافا على المستوى الدولي بأهميتها , ولم تكن منظمات المجتمع الفلسطيني بالأهمية البسيطة حيث أنها جزء مهم في تركيبة المجتمع الفلسطيني وشريك قوي في عملية تنميته .وأشار الشوبكي وابو شمله (2013) انه يمكن اعتبار المؤسسات غير الحكومية ترجمة عصريه لمفهوم المجتمع المدني حيث أنها لا تسعى إلى الربح وخارج نطاق السلطة وتم تأسيسها على أساس مبدأ عقلاني وتعتبر الوجه الأمثل للديمقراطيه.

2.7.1.2. وظائف المؤسسات الأهلية:

- العمل على تحسين أوضاع الحياة للأفراد.(هنية, 2012)
- العمل على تلبيه الإحتياجات المجتمعية ذات الطابع المدني والتي تكون خارج مسؤولية أو اهتمام السلطة التنفيذية .(هنية, 2012)
- والعمل على تحسين أوضاع الفئات الفقيرة والمهمشة .(محيسن, 2010)
- المشاركة في عملية التغيير الإجتماعي من خلال التأثير في القوانين والتشريعات وتعبئة الرأي اتجاه قضية معينة . (محيسن, 2010)

3.7.1.2. معايير مؤسسات القطاع الأهلي والمؤسسات غير الحكومية:

المؤسسات الأهلية هي مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات, إما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات وتتميز بالعمل التعاوني وليس لها أهداف تجارية (الصوراني, 2010). أو أنها منظمات لها رؤية محدده تهتم بخدمة الجماعات والأفراد, كما يتحدد عملها في ميادين

المشاريع الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل وتهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن حقوق الأفراد(أبو زاهر, 2009).

لقد منح قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والمهني والثقافي بحرية تامة و وفقا للقانون فإنه لا بد من توفر ثلاثة شروط في المؤسسة لتشكيلها هي الاتفاق بين عدد من الأفراد لا يقل عن سبعه, وان تمارس أوجه نشاطات مشروعة يمكن تقديمها للصالح العام, ولا تهدف لجني الأرباح . (الضمير , 2010)

وترى ائتلاف أمان(2011) تحول دور المؤسسات وعملها من دور المقاومة والنضال, إلى دور الشريك الطوعي في عملية البناء والمساهمة في إرساء دعائم الدولة الفلسطينية حيث تم في أحيان كثيره الاستعانة بخبرات كادر المؤسسات الأهلية في تأسيس و إدارة مؤسسات السلطة الوطنيه الفلسطينية.

4.7.1.2 تصنيف المؤسسات الأهلية في جنوب الضفة الغربية:

تم تصنيف المؤسسات وفقاً لموقعها الجغرافي في جنوب الضفة الغربية إلى أربع مناطق جغرافيه حسب إحصائيات وزارة الداخلية – مديرية الشؤون العامة –وفقاً للجدول التالي:

المنطقه	العدد
داخليه وسط الخليل	123
داخليه جنوب الخليل	49
داخليه شمال الخليل	56
داخليه بيت لحم	254
المجموع الكلي للمنظمات	482

المصدر: وزاره الداخلية – مديرية الشؤون العامة

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المؤسسات الأهلية في محافظه بيت لحم هو الأكبر حيث أن المحافظة تتميز عن محافظ الخليل بتعدد الديانات.

5.7.1.2 تحديات ومعيقات العمل الأهلي وغير الحكومي الفلسطيني

ظهرت معيقات عملت على الحد من إحداث تطور جدي على صعيد تثبيت مبادئ الحكم السليم والشفافية في عمل المؤسسات منها عدم استيعاب بعض قادة العمل الأهلي للتطورات السياسية والتنموية على الصعيد الدولي مما يدعوها للعمل على تطوير نفسها للقيام بتقديم خدماتها بشكل مستدام ومميز, بالإضافة إلى عدم الإدارك الكافي لبعض المؤسسات الأهلية التغيرات السياسية الجارية بحيث أصبح من الضرورة تحولها من مؤسسات سياسية, عشائريه,فردية أو اغاثية, إلى مؤسسات تنموية وديمقراطية وشفافة (هلالي, 2010). ومن جهه أخرى يوجد بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية لا تريد القيام بإصلاحات مؤسساتية وإدارية تنظيمية وديمقراطية حيث تخشى التغيير خوفاً على زعامتها وقيادتها الفردية وتخشى سيطره قوى سياسية أخرى أو الحكومة عليها حيث أن إعادة الهيكلة قد يحمل في ثناياه تغيير القيادات التقليدية بقيادات شابة, بالإضافه إلى مؤسسات ومنظمات المجتمع التي تعتبر امتداد لمؤسسات المجتمع الطبيعي مثل العائلة , حيث لا توجد لديها نية للتغيير الديمقراطي وان من أهم المعيقات أن بعض المؤسسات الأهلية تنظر إلى التطور المؤسسي على انه مفروض من الخارج و من قبل الجهات المانحة ويحمل اجندات خاصه للممول تهدف إحداث تغيير فكري أوبرنامجي أوإداري في عمل المؤسسة (عبد الهادي, 2004). وعدم التقيد في قانون الجمعيات والهيئات الاهلية يودي إلى أعاقه عمليات التطور المؤسسي والتنظيمي للمنظمات الاهلية وعدم استعدادها إبداء قدر من الشفافية والديمقراطية والمساءلة والمحاسبة, ما لم تضمن حماية كافيه

مـن التعسف فـي هذه القوانين ممـا يجعـلها تحجـم تـدخل الحكومـة لإجراء إصـلاحات داخلية (ابوطه , 2018).

كمـا رصد تقرير الانتهاكـات الفلسـطينية التـي قام بجمعها وتوثيقها طاقم البحـث الميـداني لمؤسـسة الضـمير (2010) لحقـوق الإنـسان للعـام 2010 حيـث أثرت على وضـع المـؤسسات الأهلية ومدى تأثيرها على تمتع الفلسطينين بحقوقهم المعترف بها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنيـة ذات العلاقـة, حيث أظهـرت نتـائج التقريـر وقـوع حـوالي 35 حالـه إعتداء مختلفة بحق المؤسسات الأهلية(الضمير , 2010).

وتنظـر بعض المؤسـسات الأهليـة الفلـسطينية إلـى عمليـات التطـور المؤسـسي والإداري والتغييـر الـديمقراطي باعتبارهـا مفروضة من قبل الجهـات المانحـة, بهـدف إحـداث تغييـر فـي الإفكـار وبرنـامج الإدارة في المـؤسسة, وانـه يوجـد أهداف مشبوهة لهـولاء المـانحين من خلال وضـعهم شرط التطـوير للمؤسسـة بالشكل الـذي يتماشـى مـع أهدافهم.وترفض تقديم المعلومـات الصـريحة عـن وضـعها المـالي أو برامجهـا حتـى لا تتـدخل السـلطة فـي أمورهـا الداخليـة(عياش ,2008).

وهنا نجد أن مفهوم المجتمع المدني قد مر بمراحل تطور فكرية و التطورات الإجتماعية و الإقتصـادية عبر التـاريخ ليصـل إلـى هذه الصـيغة وكـان المفهـوم فـي المدرسـة الغربيـة بمختلـف المراحل على شكل جماعات تسعى إلـى تحقيق أهداف معينـة, لا توجد معايير محدده وواضـحه للمؤسسات الأهلية في فلسطين حيث أنـه يوجد خـلاف علـى النشأه والتطور وأن هذه المؤسسات منـذ قيـام السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية لـم يـتم إدراجهـا ضـمن معـايير محـدده وقـوانين واضـحة

وصارمة ومحاسبتها بشكل دقيق, وكان عدد المؤسسات المخالفة للمعايير كثيرة, وتم إيقاف جزء منها كونها لم تطابق المعايير الدولية بشكلٍ عام.

6.7.1.2 دور المؤسسات الأهلية

الجدول التالي يبين دور المؤسسات الأهلية غير الحكومية الفلسطينية (التميمي,2013)

التوعية	تصميم برامج خاصة لتوضيح مضامين الفساد ومظاهرة ومخاطرة وأثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته
	تصميم برامج خاصة آلليات تلقي التقارير والبالغات والشكاوى المتعلقة بجرائم الفساد
الرقابة	تطوير آليات الرقابة الوقائية
	تطوير آليات الرقابة الإلحقة
المتابعة	متابعة التقارير والبالغات والشكاوى الخاصة بجرائم الفساد
	متابعة نتائج التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد لدى الجهات المعنية
	متابعة اإلجراءات والتدابير الخاصة باسترداد أألموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد
المشورة	المشورة في رسم السياسات
	المشورة في تنفيذ الخطط
	المشورة في تصميم البرامج
مراجعة التشريعات والتقارير	المشاركة في مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد
	المشاركة في دراسة وتقييم وضع اليمن في التقارير الصادرة عن المنظمات اإلقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد
دعم قواعد البيانات	رفد قواعد بيانات الهيئة بالمعلومات والبيانات الخاصة بمظاهر الفساد

والمعلومات	تبادل المعلومات بشأن قضايا الفساد ذات االلهمية الوطنية
	تيسير حصول منظمات المجتمع المدني على البيانات والمعلومات ذات الصلة بقضايا الفساد
بناء قدرات منظمات المجتمع المدني	الدعم المؤسسي
	الدعم الفني

7.7.1.2 مشاكل التمويل في منظمات المجتمع المدني

يعتبر التمويل من أهم المعيقات أمام تحقيق دور فعال للمؤسسات الأهلية في الضفة الغربية ومن أبرز العوامل التي تعرقل نشاطها, إذ تعاني المؤسسات من عدم قدرة على توفير الدعم الكافي والمنتظم لهذه المؤسسات وأثر ذلك على قدرتها في الإستمرار في عملها, ولم تستطع المؤسسات الأهلية الفلسطيني أن تواجه صعوبه الحصول على التمويل وبالتالي وجدت نفسها غير قادرة على الإستمرار في تنفيذ البرامج والإنشطة الخاصة بالمنظمة.

وهناك العديد من الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات أهمها حسب دراسة الشوبكي وأبو شملة (2013):

- قله التنوع في مصادر التمويل.
- قله خبره كوادر متخصصة في تنمية الموارد المالية.
- عدم كفايه مصادر التمويل لتغطية مصروفات المنظمة.
- عدم الإلتزام في تسديد رسوم الإشتراك بشكل دوري .
- دراسات الجدوى للمشاريع الإستثمارية المقدمة للمانحين ذات مستوى سيئ.
- الإفتقار إلى المطلوب في التعامل مع المانحين.

وخلاصه القول نجد أن قطاع العمل الأهلي في فلسطين هو أهم القطاعات الفاعله في المجتمع المدني الفلسطيني حيث أن المؤسسات الأهلية لعبت دوراً فعالإ في العمل على نشر الوعي السياسي و تنشيط الحراك الديمقراطيَ الفلسطيني حيث أنها أهم قنوات المشاركة الشعبية, لجعل ديمقراطية نظام حياة بالإضافه إلى دورها في العمل على الحفاظ على النسيج الوطني الفلسطيني من التفكك مما ساعد على صمود المجتمع أمام الإحتلال ال(إسرائيل)ي , بالإضافه إلى أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشرا و أعضاؤها يسعون إلى السلطة, بل تعمل على تثقيف الفرد والمجتمع وحماية مصالحة من إستبداد الجهة الحاكمة.

المبحث الثاني : التمويل الأجنبي

1.2.2 . المقدمة

إنتشرت العولمة بحيث أصبحت سمة مميزة للعصر وللأسواق الدولية والمعاملات بين الدول أثرت على التطورات السريعة على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية فأصبح التمويل الدولي من الموضوعات المهمة من قبل جميع دول العالم وأصبحت دراسته إحدى أهم مرتكزات العلاقات الإقتصادية بين الدول حيث أن التنمية الإقتصادية والبشرية في الدول النامية أصبحت عاجزة عن تحقيق أهدافه دون مرافقة التمويل الدولي لها (الجباري,2009). ويشير سماره(2013) إلى أن فكرة المساعدات الخارجية بدأت في الأيام الأولى للحرب البارده, حيث بدأت الولايات المتحدة والدول الإسكندنافيه بضخ المساعدات لعدد من الدول لوقف الزحف الشيوعي وجعل هذه الدول من حلفائها مثل اليونان والهند أما بالنسبة للإتحاد السوفيتي فقد وظف مساعداته الخارجية لتحقيق أهدافه السياسية الخاصة وركز في المساعدات على الدول النامية(أبو حماد,2011).

لقد قامت المجتمعات المدنية بتجارب عديدة في جميع الدول من اجل التطور والتقدم والوصول إلى تحقيق التنمية في المجتمع على كافة الأصعدة إذ ظهرت أهمية مشاركة المواطنين في العملية التنموية على أساس توسيع قاعده المشاركة الشعبية المجتمعية, حيث ظهر التنظيم المجتمعي للمؤسسات الأهلية لإعطاء الدور الأساسي في الإرتقاء بالمجتمع, وحيث انه لا تستطيع الدولة وحدها مهما توفرت لديها من إمكانيات أن تتحمل أعباء تعزيز التنمية و نفقاتها, مما أوجب ضروره مشاركة المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية بكافه أشكالها, ولعمل المؤسسات الأهلية تحتاج إلى التمويل والدعم لبرامجها ويعتبر التمويل هو العائق الرئيسي لعمل

منظمات المجتمع المدني, وهو أيضا العامل الفاعل والمحرك لتحقيق التنمية (أبو حماد, 2010).

و يعتبر التمويل عنصر مهما له تأثر خاص على الوضع الفلسطيني حيث قدم البنك الدولي في تقريرة أن المعاناة التي يعاني منها الفلسطينيين ما هي الإ نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى المؤسسات الأهلية لتلعب الدور التنموي المطلوب منها في مجال الصحة والشؤون الإجتماعية و الإغاثية وفي توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل نتيجة الظروف الاقتصادية السياسية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيين. وتعددت مصادر التمويل للمؤسسات الفلسطينية من مصادر تمويل إقليمية(دول ومؤسسات) ومن أمثلة ذلك الصندوق العربي للتنمية, والبنك العربي للتنمية, ومؤسسات دولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية, والاتحاد الأوروبي, والأمم المتحده وصندوق أوبك.

2.2.2. مفهوم التمويل الأجنبي:

يعرف التمويل بأنه وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة أو إنه الإمداد بالأموال اللآزمة في أوقات الحاجة إليها, و توفير المبالغ النقدية اللآزمة لمشروع معين, ويعد التمويل أحد مجالات المعرفة تختص به الإداره المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية (الجباري , 2009).

ويعرف أيضا بأنه "تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز تحقيق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الإقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية (بويبية, 2009).

ويشير مصطلح التمويل الأجنبي إلى مجموع الأموال النقدية وغير النقدية التي تحصل عليها دولة ما, من أجل تشغيل هذه المصادر في المجالات المختلفة, ومصادر التمويل

الأجنبـــي متعددة منها الـــدول والمـــؤسسات الدوليـــة التابعـــة للحكومـــات والقطـــاع الخـــاص, وللخصـوصية الفلسـطينية فان الغالبيـة العظمـى مـن التمويـل الأجنبـي هـو مقـدم مـن الـدول والمؤسسات الدولية التابعة للحكومات, وكما يقصد به ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا, ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي, والجانب النقدي أو المالي **(الكردي, 2010)**.

وهنا ترى الباحثة إن التمويل الأجنبي هو تقديم الدعم اللآزم لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تساهم في تحقيق الغايات و الوصول إلى الأهداف المشتركة مابين المانحين والمؤسسات غير الحكومية لتحقيق متطلبات التنمية, و تكون على شكل هبات أو تبرعات أو منح نقدية أو عينية.

3.2.2 أهمية التمويل الأجنبي

أصبح التمويل الأجنبي أحد أهم الآليات العالمية التي تتشكل في إطارها العلاقات الدولية التي يدور حولها جدل مستمر على كافة المستويات وبين مختلف المتخصصين حول مدى الإعتماد على التمويل الأجنبي كأحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول(هلالي, 2010).

تشير العديد من البحوث الاقتصادية من خلال نماذج تنموية تفسر مدى حاجة البلدان النامية إلى التمويل الأجنبي مثل نموذج هارولد دومان الذي يبين مدى الترابط مابين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال, ما تسمى بفجوه الإدخار وتكون ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الإدخار المحلي وتمثل النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم توفيره مع المدخرات المحلية لتحقيق معدل النمو المطلوب

ونظرية والت روسو التي أكدت على ضرورة رفع معدل الإستثمار, ليصل الإقتصاد إلى مرحلة يستطيع تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بمرحله النمو الذاتي(الكردي, 2010).

كما أشار شبلى (2010) بأهمية التمويل الأجنبي في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات إقتصادية دولية واسعة ومتزايدة, وحيث أن العنصر الأساس للنشاطات الإقتصادية المعاصرة في جانبها العيني هو التمويل الأجنبي لأنه يشكل الجانب النقدي فبدونه لايمكن القيام بهذه النشاطات والإستمرار بها وتوسعها حيث أن القيام بالنشاطات الإقتصادية يقتضي الاستثمار الذي يتضمن إقامة مشروعات جديده, وتوسيع المشروعات القائمة.وحيث أن قيام المشاريع يحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتستمر حيث يعتبر التمويل الدم الجاري له, والتمويل له الدور الأكبر في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة لعمل المشاريع التي يترتب عليها توفير فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الإقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع (حمدان, 2011).

أما بالنسبة للتمويل الأجنبي لدول العالم العربي فان معظم المؤسسات الأهلية في الدول العربية تعتمد شبه كلي على التمويل الأجنبي, وفي عام 2012 عانت معظم الدول العربية من التذبذب في كمية التمويل الأجنبي وشروطة من حيث الإستدامة والتوسع في تقديم الخدمات فمثلا في مصر إزداد ت الحملات ضد المؤسست الأهلية التي تحصل على تمويل أجنبي مما أدى إلى تراجع خدماتها المقدمة وقوتها المؤثره, أما في المغرب العربي فتأثر التمويل الأجنبي لمنظمات المجمع المدني في الإزمة الإقتصادية والمالية العالمية وبينما في اليمن إزداد التمويل الأجنبي لقطاع المؤسسات الأهلية, وتدهورت المؤسسات في لبنان نتيجة تحكم المانحين بنوعية وحجم البرامج والإنشطة, أما بالنسبة لفلسطين فان المؤسسات الأهلية المحلية وإن تحول المانحين

إلـى ضـخ التمويـل لمنظمـات المجتمـع المحلـي الدوليـة أو السـلطة الفلسـطينية فإنـه فـي تراجـع (الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية ,2012).

ولعلـه مـن المعـروف مـدى أهميـة المسـاعدات المقدمـة مـن المجتمـع الـدولي لصـالح الفلسـطينيين بـالإضافة للمشـاريع الإغاثية والتنمـوية , ولقـد إزدادت قيمة وأهمية المسـاعدات لمحاولة المجتمع الدولي تـشجيع "عمليـة السلام "وإقامة الدولة الفلسطينية وفرض حالـة الإستقرار بالمنطقة وهنا يمكن ربط العلاقة مـابين التمويل الأجنبي والأوضـاع السياسية, حيث أن التمويل لا يقـدم لشـعبنا إلا لأهـداف مرتبطـة بدعـم العمليـة السلمية وتحقيق الاستقرار وتجاوز التـوتر والاضطراب بالمنطقة (ابورمضان, 2012).

شـهدت فتـرة السـبعينات تطـورا مهمـا وخطيـرا علـى المؤسسـات , وانتقلـت مـن مؤسسـات هامشـية إلـى مؤسسـات متكاملـة مـع النظم المجتمعيـة, وفـي إطـار العلاقـات الوطنيـة والدوليـة (الكردي, 2010).

وتتشكل المساعدات الأجنبيـة فـي تبعيـات متعـددة منهـا التبعيـة الغذائيـة التـي تتكـون مـن الطرود الغذائية و برنـامج العمل مقابل الغذاء, وكان من آثارة السلبية تعميق الحاجة للغذاء و تأثيره علـى السوق المحلـي سلبا وذلك من خـلال تـوفير السلع الغذائيـة بأسعار تقل عن أسعار السـوق المحليـة بعمليـات الإغـراق التـي تتبعهـا الـدول المانحـة أو تقـديمها كمسـاعدات مباشـرة للمـواطنين ممـا يـؤثر علـى الإنتـاج المحلـي, أمـا التبعيـة العسكرية فتمثلـت فـي ارتباطهـا بشـروط سياسية معقدة وضغوط تفرضها الملكيه وحظر مجالات الإستعمال (موسوعه المعرفه, 2010). وبالنسبة للتبعيـة السياسية كـان التمويل بشروط مجحفة حيث يستغل كأداة للتدخل بشكل مباشر في سيادة الدول بسبب الحاجة للخروج من أزمات الديون والركود الإقتصـادي للدول المتلقية, وقد

صنفت المساعدات الأجنبية إلى مساعدات إنسانية و اغاثية و عسكرية ومساعدات للوجاهه الدولية ومساعدات للتنمية الإقتصادية ورشاوى دولية (سمارة, 2011).

4.2.2. أشكال ومصادر التمويل الأجنبي:

للتمويل الأجنبي المقدم عدة أشكال تتنوع ما بين برامج ونشاطات الدول والجهات المانحة والمؤسسات الدولية و ينقسم التمويل الأجنبي إلى قسمين أساسيين: الأول يعرف بالتمويل الأجنبي الخاص المقدم من القطاع الخاص إلى المؤسسات غير الحكومية , أما الثاني يعرف بالتمويل الدولي الرسمي ويتم تقديمه من قبل الدول إلى المؤسسات غير الحكومية, و يكون على شكل منح ومساعدات وقروض ذات شروط ميسرة, وتتلقى بعض الدول وخاصة الدول النامية في بعض الأحيان هذه المنح من الدول المتقدمة أو ذات الفائض النقدي مثل اليابان, وتتخذ بعض المنح والمساعدات أشكالا متعددة, قد تكون نقدية أو عينية بشكل سلع إنتاجية, ومنح في صورة تقديم خدمة إستشارية من خبراء دوليين وفنيين, ولا تقل أهمية القروض الدولية عن المنح والمساعدات وتعتبر موردا ماليا غير عادي للدولة التي تزيد أعباءها المالية أو نفقاتها عن إيراداتها فالأصل أن تتم تغطية الأعباء العامة للدولة من إيرادات الضرائب والرسوم وفائض القطاع العام, و في حين أنها لا تكفي فان الدولة لتغطيه أعبائها العامة تلجأ إلى عمليات الاقتراض الخارجي لتغطية نفقاتها العامة و برامجها التنموية(العدارية, 2011).كما ويشير صبيح (2011) إلى أن التمويل ينقسم إلى الدولي و المحلي والنوع الأخير يكون مصدره السوق والمؤسسات الماليه الداخلية والمحلية و يضم المصادر المباشره وغير المباشره المحلية (قروض بمختلف أنواعها, أوارق مالية وتجارية بمختلف أنواعها) والتمويل الدولي مصدره الأسواق والهيئات الماليه الدولية. والتمويل الأجنبي يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية والبورصات, والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية, مثل صندوق النقد الدولي أو

البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية, بالإضافة للبرامج التمويلية الدولية التي تكون على شكل إعانات أو استثمارات (طافش, 2010).

لقد تعددت أشكال ومصادر التمويل للدول الفقيرة وتكون أما على شكل معونات, منح, أو قروض تقدمها الدول المانحة للمؤسسات في الدول الفقيره, وقد تكون نقدية أو عينية أو على شكل عمل يقدم للمواطن مما يزيد من دخله, وكانت نسبه المساعدات التي تقدم من أجل التنمية البشرية ضعيفه جدًا مقارنه بالمساعدات المقدمة من أجل صمود وإغاثة الأفراد.

5.2.2. إشكاليات التمويل الأجنبي:

تعتبر مسألة التمويل الأجنبي من الأمور الأكثر تعقيدا بسبب إرتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالمية مثل مدى تأثير التمويل الأجنبي على صنع القرارات الداخلية, وارتباطة بموضوع السيادة الوطنية للدول المتلقية في مقابل فكره المجتمع المدني, ومدى درجة التوافق بين أولويات الجهات المانحة والمنظمات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الحقيقية للمجتمع في الدول المتلقية للدعم, و غياب فرص التكافؤ في الحصول على هذا التمويل, مما يؤدي إلى قدره الجهه المانحة بفرض شروطها على الجهه المتلقيه لهذا التمويل (طبر, 2012).

ومن الإشكاليات التي تواجهها المؤسسات في التمويل الأجنبي

- يحمل التمويل الأجنبي أجنده خاصة يسعى إلى تعزيزها, فمثلا يسعى إلى تعميم مفاهيم قادمة من المجتمعات الغربية في حين أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية وهذا يتطلب جهدا من الجهه المانحة والمنظمة المتلقية لجعل المفاهيم الغربية تتماشى مع الوضع المجتمعي السائد (عبد الهادي, 2013). وقد كان لهجوم الحادي عشر من

سبتمبر الأثر الكبير في توظيف التمويل لأغراض سياسية تمثلت في وضع شروط على المتلقي للدعم بفرض أجندات للمانحين ضمن شروط مجحفة كالتوقيع على وثيقة الإرهاب ATC وعمل فحص أمني لأعضاء مجلس إدارة المؤسسة والعاملين لتستطيع المؤسسة التقدم بطلب الدعم , وذلك لمنع وصول التمويل لمن تعتبرهم إرهابيين (فراخنه, 2012).

- إشكالية تتعلق بالجهه المانحة حيث أنها تهتم عند تقديم المنح بالإعتبارات الفنية أكثر من الاعتبارات التنموية في معظم الحالات (عواشرة, 2011).
- إشكالية تتعلق بالجهه المتلقيه التي تكون كثيرا غير مؤهلة تنظيميا ومؤسسيا(عزام, 2014). مما يجعلها تقبل الاعتبارات التي يطرحها الممول مما يودي إلى إحداث تكيف نظري على أوارق المشروع دون أن ينعكس ذلك على تنمية الحاله المؤسسية فعليا, وهناك أمثله كثيره لمنظمات مجتمع لم تتطور بشكل حقيقي مما أدى إلى مواجهه انتكاسه بعد انتهاء التمويل (فرج, 2014).
- الإشكالية التي تنجم عن مخاطر التمويل الدولي هو تطبيق برامج لا علاقة بمتطلبات التنمية التي يحتاجها المجتمع مما يؤثر بشكل سلبي على الدور الفعلي للتنمية من قبل المؤسسات مما يجعلها عبئا على المجتمع حيث أنها لا تؤدي الواجبات المطلوبة بها داخل المجتمع (نخلة, 2011).
- إشكالية تكون علاقة بين دولة أجنبية والقطاع الشعبي في الدولة الإخرى مسألة سياسية وليست مالية فقط, فان أهملت الدولة المتلقية هذا الجانب تكون قد فتحت باب التدخل الأجنبي في رعاياها ولايمكن أن يكون بريئا تماماً, و إن تدخلت قد تدخل في إشكالات

مع الممول ومع رعاياها المستفيدين من التمويل لتقصيرها في توفير فرص العمل, ويكون التمويل المدفوع إلى دولة مراقب ويتم توجيه نقد للدولة في كيفيه إنفاقه ومن ثم سداده (شبلي, 2010).

وترى الباحثة أن هناك مجموعه من الإشكاليات التي تعاني منها عملية تقديم التمويل للمؤسسات الأهلية في الدول الفقيرة منها, إشكاليات داخلية تتعلق بالدولة ومنظماتها المستقبلة للمعونات وإشكاليات خارجية تتعلق بالدول المانحة لتلك المعونات, هناك مجموعة من المخاطر يتعرض لها الأفراد والدول نتيجة تقديم المساعدات والمؤن, وهذه المخاطر تتعلق بمدى الإعتماد على هذه المساعدات ومدى تدخل الدولة الداعمة في سياسات الدول المتلقية وعدم إمتلاك الأفراد والمواطنين لمهارات تساعدهم على تحمل الظروف الصعبه وزياد الإنتاجية والعمل على تنفيذ برامج وأنشطة تنموية.

6.2.2 دوافع التمويل الأجنبي

تنقسم هذه الدوافع من وجهه نظر المانحين إلى دوافع سياسية واقتصادية واعلامية حيث تنطلق هذه الدوافع عادة من مصالح إستراتيجية وسياسية خارجية للدول المانحة, أو من أغراضها الفكرية التي هي أغراض سياسية في أغلبها. وقد لخصت أهداف المساعدات المقدمة لأسباب سياسية بهدفين هما: تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ أو تواصل التوفيق بين سياساتها الخارجية و رغبات الدولة المانحة , ودعم أنظمة الحكم التي تعتبر صديقة وبقائها السلطة المسيطره (جابر, 2011).

وتشكل الدول النامية أهمية إقتصادية للدول المتطورة, حيث أنها تمثل مصدر هام للأيدي العاملة والمواد الأولية وتسويق المنتجات وعمل الاستثمارات وضمان أسعار أعلى

للمنتجات وذلك بفرض التزام على الدول المتلقية بشراء جزء كبير من المواد الغذائية من الدول المانحة, وبالإضافة إلى الرغبة في تحسين صورهم أمام المجتمع الدولي من خلال تقديم برامج للمساعده في مكافحة الفقر في العالم أو في الحالات الإنسانية والكوارث (أبوحماد, 2011).

لقد كانت دوافع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية مهمة بالنسبة للمانحين حيث تقوم بدعم أفكار وثقافة المانحين في تلك الدول النامية والفقيره التي تساعدها بالدرجة الأولى, وثانيًا كانت تنظر هذه الدول إلى التنمية البشرية بناءً على ثقافتها ونشر أفكارها في هذه الدول مما يزيد من تبعيتها.

7.2.2 التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية

إن المساعدات المقدمة من الدول المانحة إحدى المحددات الأساسية في رسم ملامح الإقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة فتم تشكيل الأونروا في بداية الخمسينات ففي عام 1950 عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في البيت الأبيض جلسات إستماع حول اللاجئين الفلسطينيين، وتم إنشاء وكالة الإمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الإونروا)، وبدأ التمويل الأجنبي للفلسطينيين منذ أواسط السبعينات حيث مر التمويل بمرحلتين المرحلة الأولى هي حضور الممول إلى الأراضي المحتلة باحثين عن أشخاص يمكن الإعتماد عليهم ويعرضون التمويل لاستخدامه في مجالات معينة وكان العرض كبيراً، والطلب بدائياً متردداً، لم يهتم المانحين بالشفافية والقيود المحاسبية، ولم يحددوا مجالات الصرف بدقة ولم يحددو وجوب الصرف على المشروع المتفق عليه, وكان أول من بدأ بتلقي الدعم الخارجي هم أعضاء من الحزب الشّيوعي (حزب الشعب)، بالتحديد عند قيام رئيس الملتقى الفكري العربي

إبراهيم الدقاق عام 1975 بفتح قنوات اتصال مع الخارج، تمثلت في الحصول على تمويل من مؤسسة نوفيب الهولندية – الصهيونية للملتقى الفكري، وللمنظمات غير الحكومية قبل قيام السلطة الفلسطينية, للقيام بالمهام المطلوبة منها في ظل غياب السلطة , وتمويل بعض المنظمات الأهلية وتحديدا في قطاعات التعليم والصحة والزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة , و قامت الحكومة الأمريكية خلال عام 1976 بمحاولة للتقرب من منظمة التّحرير الفلسطينية وذلك بتمويل منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، اما المرحلة الثانية فان الفلسطينيون هم من كانو يبحثون عن التمويل . وتشير التقديرات على أن المصادر الفلسطينية والعربية الإسلامية المختلفة أنفقت ما يقارب 564 مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين 1977 و 1992 بالإضافة إلى حوالي 77 مليون دولار من خلال مؤسسات أمريكية (زيادة ، 2014)،والتزمت الدول المانحة منذ مؤتمر المانحين في مطلع أكتوبر 1993 بالمساعدة في جعل السلام حقيقة ملموسة، وترجمتها في المساعدة وإعادة الإعمار، والإسهام في خلق فرص عمل، والبناء المؤسسي الفلسطيني، والتزمت بدفع 4.2 بليون دولار أمريكي خلال خمسة سنوات (المرحلة الإنتقالية)، وهذا المبلغ يتضاعف تدريجيا , وقد عقد مؤتمر الدول المانحة في واشنطن وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1993 وكان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني ولعملية السلام ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية ومن ثم بدأت الدول المانحة بتقديم المساعدات للفلسطينيين (هنية, 2012). وتأثرت سياسات التمويل الدولي لفلسطين بمؤثرات منها ما يتعلق بالسلطة الفلسطينية و إدارة التمويل المقدم أولا, والمؤثر الثاني ما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية وتأثيرها على التمويل الدولي, والمؤثر الأخير سياسات الدول والهيئات المانحة (هوبز, 2011).كما ارتبطت المساعدات والمنح الأجنبية المقدمة للفلسطينيين بالعديد من المفاهيم والمصطلحات مثل المنح والمعونات والإغاثة, ولكن هناك ثلاث

مصطلحات غلبت عليها وهي التعهد والإلتزام والصرف الفعلي, ولقد قدمت المساعدات للفلسطينيين على اختلاف مصادرها وأنواعها إلى ثلاث جهات رئيسة السلطة بوزارتها والمنظمات غير الحكومية والأونروا.

8.2.2. مصادر المساعدات الدولية:

تعتبر الولايات المتحده الأمريكية والإتحاد الأوروبي والنرويج واليابان في مقدمة الدول المانحة التي قدمت المساعدات الأجنبية للسلطة الوطنية الفلسطينية , وتنقسم المساعدات إلى المستوى الأجنبي والمستوى المحلي, ففي المستوى الأجنبي فإن الهيئات المانحة تتمثل في اللجنة الرباعية, والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية, وروسيا, والأمم المتحدة, وينسق هؤلاء الاتصال مع لجنة الإتصال المؤقتة للمانحين (محيسن , 2011).كما ويمكن تقسيم التمويل الأجنبي المقدم للمجتمع الفلسطيني إلى ثلاثة أقسام وهي: منظمات تابعة لحكومات بلدانها, منظمات غير حكوميه, ومنظمات تابعه للأمم المتحدة, وكما أن الجهات المتلقية للدعم والتمويل يمكن حصرها في المؤسسات الأهلية(مؤسسات أهلية, نقابات, إتحادات, مراكز ,جمعيات).

9.2.2. مشاكل التمويل الدولي

ترى أبو سيف (2005) أن مشاكل التمويل الدولي تتمثل في الإشكاليات التالية:

1. فرض أجندات تمويلية لا تتفق وأهداف التنمية الفلسطينية.

1. التبعيه المالية نتيجة الإعتماد التام على عمليات التمويل الخارجي, إن المحاولات التي تتبعها المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تدعيم العلاقات مع عواصم التمويل لضمان حصة تمويلية

لإستمرارها في عملها وتنفيذ برامجها جعل هذه لمنظمات في حالة تبعية مالية تتوقف وتنتهي المنظمة عند توقف التمويل عنها.

2. ترتبط المشاريع المقدمة من معظم الدول المانحة بعملية التسييس لبرامجها حيث تقدم تمويلها للمؤسسات التي تقبل بشرط التسوية السلمية, ومن هذه المشاريع " مشروع البنك الدولي " برنامج دعم المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزه وكان بقيمة 20 مليون دولار, وبرنامج " شعب لشعب " الممول من الإتحاد الأوروبي الذي يشترط شريكا (إسرائيل)ياً في تنفيذ المشروع, وبرنامج الوكالة الإمريكية للتنمية الدولية USAID الذي يشترط التوقيع على ما يسمى بوثيقة الإرهاب.

3. التنافس بين المؤسسات الأهلية علي مصادر التمويل, يؤثر سلباً على العلاقات بينها.

وبالرغم من مشاكل التمويل الدولي التي ذكرت بعضها فيما سبق لجات المؤسسات الأهلية لتنفيذ برامجها ونشاطاتها لتحقيق التنمية البشرية بالإستعانة بالمنح المالية التي تقدمها الدول الأوروبية والعديد من المؤسسات الدولية والمؤسسات الإنمائية. فمنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بلغ نصيب المؤسسات غير الحكومية 10 % من مجموع المساعدات الخارجية, وقد تراجع حجم المساعدات الممنوحة للمنظمات غير الحكومية بشكل ملموس بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية, فقد قدر حجم المساعدات المقدمة للمؤسسات الأهلية الفلسطينية ما بين 140_220 مليون دولاراً سنوياً في السنوات القليلة السابقة وفيما يلي التمويل الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية بالأرقام:

الجدول التالي يبين التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية غير الحكومية الفلسطينية مابين (1999-2008):

السنه	تقديرات المساعدات الخارجية للضفة والقطاع/ البنك الدولي	تقديرات المساعدات للمنظمات الأهلية/وزاره التخطيط	النسبة المئوية
1999	516,000,000	48,000,000	9,3
2000	637,000,000	55,000,000	8,6
2001	869,000,000	93,000,000	10,7
2002	1,116,000,000	103,000,000	6,3
2003	972,000,000	65,000,000	5,1
2004	1,115,000,000	57,000,000	5,1
2005	1,116,000,000	218,000,000	19,5
2006	1,450,000,000	196,000,000	13,5
2007	1,876,000,000	213,000,000	11,4
2008	3,250,000,000	258,000,000	7,9
المجموع	**13,417,000,000**	**1,305,000,000**	**9.7**

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية, "تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزه خلال الفتره (1999-2008), (2009)"

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

3.2 .1. مقدمة:

يرتبط وجود المجتمع المدني الفاعل بمقدار مساهمته الإيجابية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة, فإن فكرة المجتمع المدني بحد ذاته وبالرغم من بزوغها التاريخي بإعتبارها ذات طابع خيري إغاثي إصلاحي, إلا أن تطور مجالات عملها جعلها وفق الأدبيات المعاصره جزءا أساسيًا وشريكاً محورياً في تحقيق التنمية .

لـذلك ينبغي قياس مـدى انسجام التمويـل الـدولي مع مسـؤولية تحقيـق التنمية الشاملة, والمستدامة, وعلى إعتبار أن الهدف الأساسي هو تمويل التنمية, كما ذهب إلى ذلك العديد من المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة, وخصوصا المجلس الإقتصادي و الإجتماعي, الـذي أخـذ على عاتقـة معالجة القضـايا ذات العلاقة بتمويـل التنميـة, وتحديـد معاييـر التمـويل بحيث تخدم التنمية, كأحد أهم أدوات وأهداف 2030 الأممية للتنمية المستدامة, ومنذ 2005 تنبه البنك الدولي لأهمية الشراكة مع المؤسسات الأهلية وغير الحكومية من أجل تحقيق التنمية وربطها بعملية التمويل (برزان, 2017).

2.3.2. تطور مفهوم التنمية المستدامة:

كان يعبر عن التنمية بالنمو الإقتصادي حتى سبعينيات القرن الماضـي, فاعتبر بعض الإقتصاديين إن المفهومين متماثلين, أما البعض الآخر فيشير إلى أن النمو الإقتصادي يطلق على الدول المتقدمة, في حين أن التنمية يطلق على الدول النامية (ثوامريه,2019).

وفد عرفت هيئه لأمم المتحدة مفهوم التنمية" بأنه عبارة عن جميع الطرق التي تستخدم لتوحيد جهود الأهلي و السلطات من أجل تحسين مستوى الحياة في جميع مناحي الحياة سواء الإقتصـادية أو الإجتماعيـة أو الثقافيـة فـي المجتمعـات المحليـة للمسـاهمة فـي تقـدم الدولـة " (بالخير,2005) . أما هاجر(2012) فعرفها بأن ها عملية تطور شاملة أو جزئية مستمرة تحاول الإرتقاء بوضع الإنسان, و تحقيق استقرارة و توفير إحتياجاته.

و من خلال التعريفات المختلفة للتنمية الشاملة يتضح اشتراكها في عده صفات, أهمها: أنها عملية شاملة, تهدف إلى تنمية الموارد المتاحه في شتى المجالات لضمان. حسن الإستفاده منها, وذلك للانتقال من الوضع الحالي إلى مرحله أكثر تطوراً.

كان مفهوم التنمية المستدامة حتى بداية الثمينات مقتصره على الندوات والمؤتمرات وكان السؤال الدارج في حينها عن كيفية تحقيق التنمية بدون أي ضرر للبيئة ووضع خطط للتنمية الإقتصادية لا تضر بالبيئة ولا تمنع الإنسان من تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي (هرموش,2010)

وظهر حديثا مفهوم التنمية المستدامة كمعلم بارز في مسيرة تطور الفكر التنموي والوعي العالمي للعلاقة ما بين الإنسان والتنمية والبيئة و لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته فلقد مرت عملية التنمية بعده مراحل حيث تطور المفهوم بشكل مستمر وواضح وكان هذا التطور استجابة لطبيعة القضايا المطروحة ونتيجة التجارب الدولية التي تراكمت عبر الزمن في مجال التنمية المستدامة , فلقد لاقى العمل التنموي في نهاية القرن العشرين توسعا على الصعيد العالمي بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة نتيجة التطور الصناعي وإهدار الموارد , نتج عنه عدم اتزان في النظام البيئي أدى إلى إنتشار الفقر والأمراض وكان الحل الأمثل والوحيد للمشاكل التي نتجت في النظام البيئي هو السير نحو التنمية المستدامة .

حيث تم وضع عدد من التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة كانت جميعها تدعو إلى الإتحاد من اجل بناء مستقبل للبشر والأرض بحيث يكون قادر على الصمود والإستمرار ولتحقيق ذلك يجب عمل حاله من التوازن بين ثلاث عناصر أساسيه هي : النمو الإقتصادي والإندماج الإجتماعي وحماية البيئة مما يوصل إلى زياد رفاهية الأفراد والمجتمعات, والوصول إلى التنمية المستدامة نحتاج إلى النمو الإقتصادي المستمر و العادل و تعزيز التنمية الإجتماعية العادلة وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد البيئية (الإمم المتحده, 2015).

فالتنمية المستدامة : هي التنمية التي تلبي إحتياجات البشر في الوقت الحاضر دون المساس في قدره الإجيال القادمة تحقيق أهدافة . و تركز على النمو الإقتصادي المستمر و الإشراف البيئي والمسؤولية الإجتماعية (الإمم المتحده, 2011).

ومن أسباب ظهور مفهوم التنمية المستدامة الحرب العالمية الأولى والثانية وما خلفته من دمار, الكساد الإقتصادي, حصول الدول النامية ع إستقلالها والسير نحو بنائها, النمو السكاني, ظهور نظام العولمة, نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي, سيطره الدولة وظهور التخطيط العالمي للتنمية (ثوامريه,2015).

3.3.2. أهداف التنمية المستدامة:

أن عملية التنمية المستدامة هي عملية مستمره وواعية ومتكاملة وشاملة لجميع أبعادها ولها أهداف تسعى لتجفيفها وهي (خليل ,2019):

- تعريف السكان في المشاكل التي تعاني منها البيئة ومحاولة إشراكهم في حلها .
- الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية.
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان بالتركيز على النوع وليس الكم.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وإستخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشوده .
- احترام البيئة الطبيعية والعمل على تطوير العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة لتصبح علاقة تكامل.
- إحداث تغيرات مستمره ومناسب في أولويات المجتمع بطريقه تسمح بتحقيق التوازن بتحقيق التنمية الإقتصادية, ووضع حلول مناسبة لجميع المشاكل .

- تحقيق نمو إقتصادي تقني.

4.3.2. مبادئ التنمية المستدامة:

ومع بداية القرن الواحد والعشرين وضع البنك الدولي عشرة مبادئ أساسية للتنمية المستدامة لبلورة بيئيه لخدمة التنمية المستدامة و هي " تحديد الأولويات بعناية, والإستفادة من كل دولار , و إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف, وإستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا, و الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية, والعمل مع القطاع الخاص والمشاركة الكاملة للأفرا, وتوظيف الشراكة مابين الحكومات وبين القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية بحيث تحقق النجاح المطلوب, وتنفيذ تدابير مكثفة لمعالجة مشاكل البيئة بأقل التكاليف وإدماج حماية البيئة من البداية الخطط للدول والمؤسسات (قاسيمي, 2012).

5.3.2. أبعاد التنمية المستدامة:

يمكننا من تحديد أربعة أبعاد أساسية تشكل الأعمدة التي تقوم عليها التنمية المستدامة كما تحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسين الحياة البشرية وهى البعد البشري, والبعد الاقتصادي والمالي, والبعد الاجتماعي, والبعد البيئي (السمالوطي, 2011).

البُعد الإقتصادي:إن التنمية المستدامة تتضمن التنمية الإقتصادية التي تهدف إلى تحسين وزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصي حد ممكن وذلك بزياده الإنتاج وتصحيح الإختلال في توزيع الدخل (خليل ,2019).

البعد البيئي: يتميز هذا البعد باهميه كبيرة حيث جاء لمعالجه علاقة التنمية بالبيئه , فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعيه و تجنب الإسراف والإستخدام اللاعقلاني للموارد والتحول إلى استخدام التكنولوجيا النظيفه الصديقه للبيئه .(طارق,2011)

البعد الإجتماعي : يهتم بالتنمية البشرية التي هدفها تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية, والعمل على مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على العدالة والمساواة لجميع فئات المجتمع (حسونه,2013).

البعد السياسي: ويكون هذا البعد من التنمية عن طريق تجسيد مبادئ الحكم والحياة السياسية وفق مبادئ الشفافية والمشاركة ومحاربة الفساد (ثوامريه,2015)

أما من حيث المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة يمكن التمييز بين ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي : مستوى الصحة والتعليم والمعيشة , وإن التنمية ترتكز بالأساس على العيش الطويل, والصحة والمعرفة, وتوفير موارد كافية, ومشاركة حره, وحماية كرامة الأفراد وقدرتهم على الاختيار بكل حرية , والحرية السياسية والإقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج , والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة (أبو حسن, 2015).

قد تشكلت للتنمية المستدامة أبعاداً عده وهي :التمكين والإنصاف والإستدامة والمشاركة والحرية , ومن شروط التنمية الأمن الإنساني وهو مفهوم واسع ومتشعب ويشمل مجالات عدة منها الإقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والإجتماعي والسياسي (عوده, 2012).

أما الشرط الثاني للتنمية فهو مشاركة الأفراد في العمليات التنموية , من حيث قدرتهم على المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم ومحيطهم و المساهمة في تنمية مجتمعهم,

وكانت المشاركة هي الأهم في عملية التنمية لأنها تمنح المستهدفين في عملية التنمية فرص للإنخراط في النشاطات المختلفه لتنميتهم , وتضمن خدمة المشاريع المطروحة لأهدافهم الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية, ويتم تطبيقها بوسائل سلمية, بدون أي صراع سواء كان اجتماعي او سياسي (حسن, 2012).

لقد تحددت العلاقة بين المؤسسات الأهلية والتنمية بعده أشكال وتحددت بمسارين: الأول له علاقة بعمل المؤسسات في الحفاظ على نسبه مقبولة ومعقولة من التنمية ضمن الرؤيه العالمية, أما الثاني فيتحدد بالعلاقة التبادلية بين عمل المؤسسات الأهلية والتنمية البشرية, وبالرغم من الصعوبات التي تعيشها المؤسسات الأهلية في ظل الإحتلال الذي يعمل على تراجع في التنمية البشرية إستطاعت هذه المؤسسات خلق أجسام منظمة تعمل في فلسطين ,إن التنمية المستدامة جاءت نتيجة إتحاد مجموعة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والإخلاقية, وتعد عملية تعزيز التنمية في المجتمع من أهم خصائص المجتمعات الحديثة, ولا بد من توافر أداة تشكل حلقة الوصل بين المجتمع والتنمية وهذه الأداة هي المؤسسات الأهلية وحيث أن عملية التنمية المستدامة تحتاج لتضافر الجهود للعمل في المجالات كافة و على جميع المستويات وتكون تدريجية للوصول لرأس الهرم وهذا يحتاج لفتره من الزمن.

من هذا المنطلق على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تسعى لتحقيق النجاح والدور الفعال لها في سبيل تعزيز التنمية يجب عليها أن تضع برامج لتنهض بنفسها, لتحقيقها لأهدافها وبرامجها التي تسعى لبلورة قدر كافٍ من التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني, بحيث يستطيع من خلالها الفرد الحفاظ على حريته وكرامته وتوفر له العديد من الفرص في ظل التحديات التي يفرضها الإحتلال في الأراضي الفلسطينية .

وتهدف التنمية المستدامة إلى تهيئة بيئه تمكينيه لجميع حقوق الإنسان, ولقد تقدمت أقل البلدان نموا ببطء شديد نحو تحقيق أهدافه عن طريق برامج معينه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويرجع ذلك إلى بساطة التطور في التحول الهيكلي, ومن أسباب هذا التقدم البسيط إخفاق المجتمع الدولي في تهيئة بيئه إقتصادية دولية تقضي إلى تحقيق التحول الهيكلي(الإمم المتحده, 2019) .

6.3.2. المعايير الدولية للحق في التنمية وعلاقتها بالتمويل:

إن مفهوم الحق في التنمية تتقاطع فيه الحقوق الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية, وهو يتعامل مع تلك الحقوق بإعتبارها وحده واحده غير قابلة للتجزئة, بالتالي فإن سياسات التمويل الاقتصادي يجب أن تكون جزءاً من عملية التنمية الشاملة, وأن يتم توجيه التمويل بحيث يصبح التزامه بالتنمية التزاما شرطيا وحقوقيا (ابو طه, 2018). وإن وضع شروط على الممول من أجل الإلتزام بالقواعد والمعايير المحددة, تأخذ بالإعتبار المصالح المشتركة, وتعطي الإولوية الكبرى للبعد التنموي, وبذلك تجعل التمويل يتماشى مع أولويات الجهه المتلقية للتمويل , فمن جهة يصبح إلتزام الممول بنهج سياسة تمويل تخدم مصالح أوسع, ومن جهة أخرى تلتزم بتوجيه الممول إلى المؤسسات الأهلية بإعتبارها شريكا أساسيا في التنمية **(ابراش, 2018).**

ولكن المعضلة الرئيسية في عملية الإلتزام بتلك المعايير, وهل هذه المعايير من شأنها أن تجعل التمويل منضبطاً أو مسؤولاً فمن المتعارف عليه أن عملية التمويل هي طوعيه ومن ثم فإنها تعبر عن التزام داخلي سيادي, تفرضه مؤسسات وطنية على الدول والمؤسسات المقدمة

للتمويل, وثانيا هي تأتي وفق سياسات وأهداف وأجندات تراعي بالدرجة الأولى المصلحة الخاصة بالممول, قبل الأخذ بالإعتبار مصالح الجهة المتلقيه للتمويل(ابوطه, 2018).

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكاً عالمياً في مواجهة القضايا والمشكلات المعاصرة, وأولت شبكة المنظمات الدولية المتخصصة والتابعة للأمم المتحدة أهمية لبناء شراكات حقيقية وفاعلة مع منظمات المجتمع المدني, مما أصبحت معه هذه المنظمات الدولية, ممولا رئيسيا للعديد من الجمعيات وتحولت تلك الجمعيات من مستهدفه إلى شريكه في عملية التنمية وفقا للمعايير الدولية (منتدى الدوحه, 2016).

بالرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمه قانونا, فإن من المفترض أن تضع الحكومات قوانين وطنية لتحقيقها, فالدول هي التي تتحمل المسؤولية عنمتابعة التقدم في التنمية المستدامة (ابوطه, 2018).

إن إعلان الحق بالتنمية أخذ طابعاً معيارياً للإلتزامات والمسؤوليات الدولية, وبإعتبار المجتمع المدني جزءاً أساسيًا من عملية التنمية, فإن تمويل الجمعيات المشكلة للمجتمع هو إلتزام تنموي وفق المعايير, وبالتالي فإن عملية التمويل مشروطه بخدمة التنمية, بإعتبار أن التمويل يجب أن يخضع لشروط تحقيق التنمية, وإن هذه الشروط أصبحت جزءاً من حقوق الإنسان ومنظومة التشريعات والمواثيق المرتبطه بها, وإن عملية التمويل أصبحت مرتبطة بأولويات التنمية المستدامة, إن المؤسسات الأهلية هي صاحبة الحق في تحديد أولويات التمويل الدولي, وهي من يجب أن تفرض شروطها بإعتبارها شريكا في عملية التنمية, و كان إقرار الأمم المتحدة باهمية الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسات الأهلية وبأهمية الشراكة معها وتعزيز المنظمة ودعم عملها, و العلاقة تعاضديه بين التنمية والمؤسسات , ولم تعد عملية

التنمية ذات طابع اقتصادي فقط بل امتدت لتصبح ذات طابع إنساني أوسع واشمل, وعملية ضبط التمويل من أجل خدمة التنمية حيث تعتبر جزءاً مهما من حقوق الإنسان, والمؤسسات جزء من عملية التنمية وضمان تمويلها كفيل بالمساعدة في تحقيق التنمية (سادجيك, 2015).

أن عملية التنظيم لتمويل الأجنبي عن طريق مجموعة من المعايير جعله أكثر انضباطاً وهذه المعايير متنوعة ومتعددة المستويات ومنها موضوعي ومنها إجرائي, ومنها متعلق بالممول ومنها متعلق بالمؤسسات وكذلك بالحكومات, وهذه المعايير ذات طابع ديناميكي مستجيب لمتغيرات متطلبات التنمية وهي تسعى بالأساس إلى تحقيق أكبر استفادة من التمويل الأجنبي, وتضع آليات لتسهيل المتابعة لقياس التقدم أو الإخفاق في العمل التنموي, والعمل على تحسين ظروف وبيئة التمويل للمؤسسات الأهلية, و هناك معايير تحكم العلاقات المختلفة للمنظمة لضبط التمويل وضمان الشفافية والتأثير الإيجابي على المسار التنموي لضمان تقليل المخاطر المترتبة على مشكلات التمويل وتقليص الفجوه بين المانحين والمستفيدين ومن هذه المعايير: الإستقلال , ومراعاة حقوق الإنسان كمنظومه متكاملة, والمرونة والتنظيم الإداري والمالي للمؤسسات الأهلية, والمساءلة, والفعالية, والالتزامات, و الاستجابة, والتقييم (ابوطه, 2018).

ورغم جهود بعض الدول العربية للتقدم في مواضيع إنمائيه عديدة خصوصاً تلك المتعلقة بالتعليم والصحة, الإ أن رصد التقدم حسب المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة الـ 17 يُظهر تأخراً واضحاً, ويوحي بأن الدول العربية مجتمعة لن تحقق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030(ابو حسن, 2015).

في دراسة موجزه صدرت عن المنصة الدولية لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين (مؤشر إستدامة منظمات غير الحكومية الفلسطينية ومدى قابليتها على تحقيق النتائج التنموية), قدمت الدراسة مؤشر تقريري حول قوه قطاعات منظمات غير الحكومية الفلسطينية ومدى قابلية نجاحهافي المستقبل, وعالجت كل التقدم المحرز بالإضافة إلى التراجع في سبع مكونات وأبعاد أساسية لإستدامة قطاعات المجتمع المدني وهي (البيئة القانونية والقدرة التنظيمية والجدوى المالية والتأييد والمشاركة وتقديم الخدمات والبنية التحتية القطاعية والصورة العامة), وهي مؤشر مفيد لمعلومات المؤسسات الأهلية للجهات التي ترغب في فهم الأوجه الأساسية للإستدامة في قطاع المؤسسات الأهلية ومراقبتها(تقرير الإمم المتحدة, 2019).

7.3.2 .المعيقات أمام تحقيق دور فاعل للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في التنمية المستدامة

توجد العديد من المعيقات في تحقيق دور فاعل للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في التنمية المستدامة أهمها الإحتلال ال(إسرائيل)ي حيث ضيقت جميع الحكومات ال(إسرائيل)ية المتعاقبة الخناق على المؤسسات الأهلية حيث عمل الإحتلال ال(إسرائيل)ي جاهداً لضرب كل عوامل الصمود للشعب الفلسطيني فتعمدت عدم إعطائهم التراخيص, وبعد إنشاء السلطة الوطنية واصلت قوات الإحتلال رقابتها على المؤسسات الأهلية وغير الحكومية وعملت على إحكام سيطرتها عليها.

لقد أثر الإحتلال ال(إسرائيل)ي على شعوب المنطقة ومؤسساتها ومواردها الطبيعية والبنية التحتية والسلم الأهلي, وعلى التنمية المستدامة بشكل عام حيث أعاق قدرة المنطقة على النهوض بمشروع تنموي وحصل تراجع في التنموية الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم وتمكين المرأة (عثأمنه واخرون, 2011).

كان وما زال الإحتلال هو العائق الأبرز أمام تحقيق دور فعال للمؤسسات الأهلية غير الحكومية, حيث أن الإغلاق الشامل للمدن والقرى الفلسطينية التي تفرضها قوات الإحتلال ال(إسرائيل)ي قد أعاقت من قدرة المؤسسات لتنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءه لذلك كانت خدمة الفئات المستهدفة والمهمشة صعبة مما أدى إلى ضعف قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود (ابراش, 2018). ولم يكتف الإحتلال بإعاقة التنقل للمؤسسات بل مارس كافة أشكال القمع وتمثل ذلك بقيام سلطات الإحتلال بمصادرة التحويلات المالية للمؤسسات الأهلية وغير الحكومية وكانت هذه العملية تحت اسم " تجفيف المنابع" و فرضت الرقابة على تمويل المؤسسات الأهلية وغير الحكومية (البابا, 2009). ومارست قوات الإحتلال ال(إسرائيل)ي سياسة إغلاق العديد من المؤسسات الأهلية ومصادرة محتوياتها وإعتقال أعضائها و إغلاقها وتدميرها في سبيل الحد من قدرة المؤسسات الأهلية وغير الحكومية على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني (ابو حسن, 2015).

وكانت هذه الإجراءات بهدف الضغط على المؤسسات الأهلية وغير الحكومية وقامت بإغلاقها بناء على أسباب وهمية أو فرض سياسة عسكرية , على سبيل المثال تم إغلاق جمعية "أنصار السجين" بعد إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي عنها منظمة غير قانونية في العام 2006 وكذلك إغلاق مركز" نضال لتنمية المجتمع" في العام 2009 استنادا إلى قانون منع الإرهاب بالإجمال حيث قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق (25) منظمة أهلية وغير حكومية و من بينها "بيت الشرق" و "غرفة تجارة وصناعة القدس "و" جمعية الدراسات العربية " (عثأمنه واخرون, 2011).

زاد تدخل الحكومة عام 2013 في شؤون المؤسسات الأهلية وغير الحكومية في الضفة الغربية و ذلك في المعوقات البيروقراطية على العمليات ومضايقة موظفي البرامج المقدمة من المؤسسات الأهلية وغير الحكومية, فمثلا القرار رقم 61 يطلب من المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الإشعار أو طلب الموافقة على إجراءات مالية معينة بالرغم من أن قانون المؤسسات الأهلية وغير الحكومية لاينص على ذلك, وواصلت الحكومة في الضفة الغربية التدخل في عمل المؤسسات الأهلية وغير الحكومية عن طريق رفض إصدار تصاريح للفعاليات وتعليق عمل المؤسسات الأهلية وغير الحكومية بشكل تعسفي (تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني, 2013).

أما بالنسبة إلى المعيقات المتعلقة في البيئة الداخلية للمؤسسات ارتباطها ونشأتها بنشاط شخصي, وغياب التجانس والتكامل بين الأعضاء وغياب الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني, والفساد الإداري, وافتقار للبرامج ورؤى واضحة, وغياب للتشبيك والشراكة بين بعضها البعض وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (ابو حماد, 2010).

أما العوامل التي تتعلق في البيئة الخارجية للمؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية, والتمويل, والافتقار للأنظمة والقوانين الحديثة والواضحة التي تتعلق بالمؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية, وضعف التفاف الجمهور حول المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية (عوض, 2012).

بالإضافة إلى إنعدام الرؤية الإستراتيجية للمؤسسات الأهلية غير الحكومية الفلسطينية, وعدم وجود تصور مشترك للأدوار التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية, وميل المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية إلى الإنغلاق على ذاتها في

إطار وظيفة تقديم الخدمات, الإمر الذي يؤثر على عملية التنمية الإستراتيجية, وعلى ديناميكية التمثيل الأفضل لحاجات الناس, وعلى الروابط بين القطاعات والقواعد والمجتمعات, وكذلك على العلاقات مع الجهات المانحة والجهات السياسية(ابراش, 2018).

و بشكل عام يعيق عملية التقدم تحديات تواجهها المنطقة العربية ومن أهمها ازدياد معدلات الفقر وضعف النمو الإقتصادي المستدام والشامل, وتعدد النزاعات التي تزعزع إمكانيات النمو الإقتصادي والإجتماعي, وزياده البطالة خاصة الشباب, والفوارق التنموية الكبيرة بين المناطق الفلسطينية لفئات المجتمع, وإنعدام المساواه بين الجنسين, وعدم وجود مؤسسات قادره ومستجيبه لإحتياجات جميع الفئات والمناطق, وضعف التنسيق في السياسات عبر القطاعات وإشراك أصحاب المصلحه المختلفين بمن فيهم المؤسسات الأهلية وغير الحكومية والقطاع الخاص, بالإضافة إلى تحدي تغير المناخ وشح الموارد الطبيعية بما فيها المياه(حداد, 2012).

وترى الباحثة ان المؤسسات الأهلية الغير حكومية تتعرض لمعيقات تجعلها غير قادرة على القيام بالدور المطلوب منها للمساعده في تحقيق التنمية المستدامة ,منها داخلية متل عدم وضوح الرؤية وعدم تناسب المشاريع مع الأهداف وفي كثير من الأوقات غياب الديمقراطية الرقابة المالية والإدارية والروتين والبيقراطية, أما العوامل الخارجية فأهمها عدم الإستقرار السياسي والإحتلال حيث ان الإحتلال يعمل ع مصادرة أملاك وأموال عدد من المؤسسات الأهلية أو إ غلاقها ومنعها من القيام بفعليتها بشكل صحيح ومشكلة الحصول على التمويل من أكبر المشاكل التي تواجه المؤسسات بسبب شحه فالكثير من المؤسسات لما تحافظ على استمراريتها وأغلقت أبوابها وتواجهه المؤسسات مشكلة عدم التخصص وعدم التشبيك مع المؤسسات الأهلية

الآخرى حيث ان العلاقه تنافسية وليست تكاميلة,و التنمية في فلسطين مقيده بعده عوامل منها القيود المفروضة على الحركة وعدم التمكين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والإقتصادية .

8.3.2. المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة

تميزت المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية بدورها التنموي والاجتماعي الهام في دعم صمود الشعب الفلسطيني منذ الإنتداب البريطاني وصولًا للإحتلال الإسرائيلي , ومن ثم تحول إلى دور تنموي رديف للسلطة, كان للمؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية واقع خاص حيث أن الإحتلال ال(إسرائيل)ي الذي يسيطر على الواقع الفلسطيني, فتبلورت لدينا المنظمات الأهلية وغير الحكومية تداخلت وامتزجت أهدافة السياسية والإجتماعية والإقتصادية وطورت برامجها ليكون محورها صمود الشعب الفلسطيني في أرضه, ويتكون المجتمع الفلسطيني من طبقتين في هذا المجال هما الأولى التقليدية وتتكون من العائلات والروابط المدنية والقروية أما الطبقة الثانية فهي الحديثة وتتمثل في الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والنقابات والروابط النسوية ... (تقرير الإمم المتحده, 2010).

المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية تتمتع بمرونه سريعة في القدره على ملائمة أوضاعها الداخلية للأهداف أعتبر مصدراً هاماً لقوتها وقيمة إضافية للعمل التنموي والمجتمعي, كما إن الظروف السياسية جعلت من المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية تلعب دورا سياسياً هاما ومنافسة الأحزاب السياسية على هذا الدور (ابراش, 2018).

تقدم المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية مجموعة متنوعة من السلع والخدمات, وقد أدى عدم اليقين المتزايد بشأن مستقبل الدولة الفلسطينية وإنخفاض الدعم من المانحين

الدوليين إلى إضعاف قدره المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية على تقديم الخدمات, إذ اضطر الكثير منها إلى تقليص حجم المشاريع أو انتهت مشاريعها من دون أن يتم تجديدها, وتستمر خدمات المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية المتبقيه في سد الثغرات الحرجه في تقديم الخدمات من قبل الدولة, وخاصة في مجالات مثل الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية والإغاثية وحقوق المرأة والشباب(حداد, 2012). وقد عززت المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية عمليات المأسسه الشراكة مع السلطة من اجل الحكم السليم, وعملية الإصلاح في القوانين.

المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية تعاني من عدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها والمؤثره في عملية التنمية, والتي تربط ما بين الإستجابة للإحتياجات والأولويات, ورؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى , ويشكل البعد الديمقراطي عنصراً هاماً فيها , وجود ضعف في التنسيق المنظم بين الأطراف المؤثرة في التنمية, وخاصة مابين المؤسسات الأهلية الفلسطينية والسلطة الوطنيه الفلسطينية, و يلاحظ ضعف العلاقة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية , إذ لم تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال كحركات اجتماعية ناشطة وذات رؤية تنموية (ابراش, 2018).

تبنت المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية في التعبير عن رؤيتها بالبرامج والأنشطة والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية ويلاحظ تركزها على التدريب بحيث أن هذه المشاريع تدعم التدريبات التي تشجع الديمقراطية والإنفتاح على الآخر والمشاريع التي تخص الإطفال والشباب والنوع الإجتماعي والتعليم البديل وفق النظم الغربية, إذ اعتبر العديد من الكتاب والباحثون أن التمويل الأجنبي استعماراً من نوع آخر,

وأن التـدريبات التـي يشجع الممـولين على تنفيذها لفئـه الشـباب أو غيرهم من الفئـات بأنها تدريبات غير معروفة النتائج ومشبوهه (حداد, 2012).

تبنـت العديـد مـن المؤسسـات الأهليـة وغيـر الحكوميـة الفلسـطينية إسـتراتيجيه التطـوير المؤسسـي والتنظيمـي والتنميـة البشـرية, إذ جعلت غالبيـة المؤسسـات الأهليـة وغيـر الحكوميـة الفلســطينية من هذه الاستراتيجية جــزءاً هاماً من رؤيتها وبرامجها, والانتقال من الــدور الإغاثي إلى الدور التنموي ومن المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني, إنالاهتمام بالتطوير التنظيمي للمؤسسات الأهلية سيتعززمع تكوين الدولة الفلسطينية, مما يستدعي ضرورة تنظيم العلاقة معها ومع الأطراف الأخرى ذات العلاقة (ابراش, 2018).

إن بناء مجتمع مدني صحيح يتطلب التخلص من كافة الأشكال التنظيمية القديمه لعمل المؤسسات الأهلية وغير الحكومية, إضافة على ذلك فإن مهمة البناء والعمران والتنمية يتوجب إعادة النظـر بـالموارد البشـرية الموجـودة , بما ينسجم مع الاحتياجات الجديـدة , ويجـب على المؤسسـات الأهليـة أن تدرك أهمية التطـوير المؤسسـي لأنـه شرط لإستمرار عملها فـي بنـاء الدولـة الفلسطينية, حيث تتضمن استراتيجية التطوير المؤسسي مجموعة من العناصر المهمه وأبرزها سيادة مبادئ الحكــم الســليم من حيث ضرورة تــوفير قيم ورســاله ومبادئ واضحة (محيسن, 2017).

وترى الباحثة ان عملية التنمية في فلسطين قد واجهت شتى أنواع التعطيل التي أثرت على جوانبها المختلفـة ويعتبر الإحـتلال السـبب الرئيسـي في تعطيـل التنميـة في الأراضي الفلسطينية وذلك لخدمة أهدافه السياسية والاقتصادية , حيث أن التنميـة والإحـتلال مفهومان يتعارضان مع بعضهما الــبعض ويعمل على تدمير أي آفاق تنموية ويحد من تحقيق مشروع

تنموي , إن واقع ومستقبل التنمية في فلسطين مرهون بزوال الإحتلال , الذي يعيق التحكم في الموارد الفلسطينية والمعابر والحدود والتنقل, ويجعلنا كفلسطينيين رهينة المساعدات الخارجيه التي تتحكم في مشاريع التنمية حسب رؤيتها وأجندتها.

ومن أهم جوانب التنمية المستدامة هي التنمية البشرية لمعرفه واقع التنمية البشرية في فلسطين وجدت تقارير التنمية البشرية الخاصة في فلسطين والتي تصدر عن برنامج الأمم المتحده الإنمائي عن طريق مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قراءة واقع التنمية البشرية , ومن أبرز هذه المؤشرات هي مؤشر الصحة , والتعليم , والفقر ,وتمكين المرأة, والبيئة , من خلال هذه المؤشرات يمكن الاستدلال وقراءة واقع التنمية البشرية في فلسطين (السلوت, 2015).

بخصوص مؤشر التنمية البشرية في فلسطين الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي لعام 2012 بلغ قرابة(0.762) حيث وضع الأراضي الفلسطينة في مستوى متوسط من ناحية التنمية الإنسانية على مستوى العالم , من أصل (179) دولة جاء ترتيب فلسطين (96) هذا المؤشر يصنف باستخدام متوسط العمر المتوقع عند الولادة (73%) , ومعدل معرفه القراءة والكتابة بين الراشدين (92.4%) بالإضافة إلى نسبة القيد الإجمالي في التعليم (80.6%) ونصيب الفرد من الناتج المحلي (3.6) دولار, هذه المؤشرات تدل على أن الأراضي الفلسطينية تحقق فوق المستوى الاقليمي العربي (جهاز الإحصاء المركزي, 2012).

شهدت المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تحسنا بشكل عام , حيث شهدت الضفة الغربية نمواً في معظم المؤشرات الاقتصادية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ,

2010) وتشير التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى نمو الناتج المحل الإجمالي للأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 بنسبة (10.7%) بالمقارنة مع العام 2010 حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأخير من العام 2011 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية (1203) دولار امريكي للفرد, وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالإسعار الثابته (1614) دولار امريكي خلال العام 2011 مسجلا ارتفاعا بنسبة (7.4%) عن العام السابق(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني, 2012).

وقد إنخفض معدل البطالة فيالأراضي الفلسطينية من (23.7%) عام 2010 إلى (21%) عام 2011 . (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني , 2012)

بقي مستوى البطالة في الضفة الغربية مرتفعا من وجهه نظر اليونسكو , في الربع الرابع من عام 2013, كانت معدلات البطالة بين الشباب (41.5%) في الضفة الغربية.

في عام 2006 حدد خط الفقر الرسمي ب(1300) شيكل لأسرة مكونه من شخصين بالغين وأربعة أطفال, وتتلقى نسبة عالية من السكان في الأراضي الفلسطينية مساعدات غذائية أو نقدية , وفي حال حسم هذه المساعدات تصل نسبة الفقر إلى (47%) في الضفة الغربية, كما تشير إحصائيات الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني أنه خلالعام 2010 بلغ معدل الفقر بين الأفراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الحقيقيه (18.3%) في الضفة الغربية مقابل عام 2009(19.4%) (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني, 2012).

بسبب قوه العلاقات الاجتماعية فيالأراضي الفلسطينية لم تشهد أي نوع حاد من الأزمات الغذائية في إحتمال الجوع , ومن خلال دراسة استقصائية لبرنامج الغذاء العالمي

والإنـروا ومنظمـة الإغذيـة والزراعـة تبـين أن (38%) مـن السـكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي (بنعالي, 2009).

على الـرغم من وجود صعوبات واضحة يواجهها الفلسـطينيون تعتبر منظمة الصـحة العالميـة الحالـة الصـحية العامـة للأراضـي الفلسطينية معقولـة لدرجـة جديرة بالثنـاء, حيث تم الـتخلص من العـديد من الأمراض الخطيـرة والمعـدية , إضـافه لتـوفير العـديد من الخـدمات الصـحية الأساسية, لكن مجال الصـحة النفسيه ما زال وضـعة ليس جيدا بحيث مـا زال يعـاني, بسبب الظـروف الاقتصادية والاجتماعية والصـحية السيئة فـي ظـل الإحـتلال ال(إسـرائيل)ي, حيث أن هذه الظـروف خارجة عن قدرات الأفراد لكنهـا أفرزت العـديد من المشـاكل كـالتوتر وفقدان الأمل ومشاعر الغضب المتواصلة (ابوطه, 2017).

وتعتبر معدلات الأمية بين البالغين في الأراضي الفلسطينية من أقل المعدلات في العالم حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد الـذين يبلغون (15) عـام فـأكثر (5.4%) بواقـع (2.6%) للـذكور و(8.3%) للإنـاث, في حين بلغت (27.6%) فـي بـاقي الـدول العربيـة لـنفس الفتـرة, وهنالـك ارتفاع في نسبة الحاصـلين على مؤهلات علمية عاليـة لـدى الفلسـطينيين (الجهـاز المركزي للاحصاء الفلسطيني , 2012).

تشهدالأراضي الفلسـطينية حراكـا قويـاً في مجال تفعيل قضايا المـرأة, بما فيه حقها في المساواة الاجتماعية والاقتصادية, وكـان هنالك دور محوري من قبل المنظمـات العـاملة في مجال حقوق المـرأة , ووزارة شؤون المـرأة, ووحدات النـوع الاجتماعي في الـوزارات من أجل تفعيل قضايا المـرأة وتحقيق العـديد من الانجازات في هذا الإطار ولكـن وعلى الـرغم

منالانجازات المتحققة, إلا أنه مازال هنالك طريق طويل للوصول إلى المساواه (بايبر, 2017) .

إن العيش في بيئة سليمة ونظيفة هو حق أساسي للإنسان إلا أن البيئة في الأراضي الفلسطينية مازالت تتعرض لأخطار حقيقية نتيجة للإستنزاف غير الطبيعي للموارد وعدم سيطرة الفلسطينيين على الأرض والمصادر الطبيعية, ولكن في ظل التحديات الكثيره التي يعاني منها قطاع البيئة في الأراضي الفلسطينية فإنه يصعب تأمين هذا الحق , ويعتبر إستمرار الإحتلال ال(إسرائيل)ي السبب الرئيسي الذي يحرم الفلسطينيين من السيطره على مواردهم الطبيعية وخاصة المياه, حيث تعد المياه واحده من أصعب القضايا التي تؤثر على إستقرار البيئة في الأراضي الفلسطينية (شمعه, 2017).

وكما ورد في تقرير "الوكالة الإمريكية للتنمية الدولية " بعنوان " مؤشر إستدامة المؤسسات الأهلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا2017", والذي يقدم تقييماً شاملاً لقدرة المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية على العمل كشريك قصير الأمد في تنفيذ الحلول التنموية, فقد سجل ثاني أعلى مستوى في إستدامة المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية على المستوى العربي بالرغم من المشاكل التي تواجهها المؤسسات كالبيئة القانونية وضعف التمويل والتراجع في تقديم الخدمات للضفة الغربية وقطاع غزه "(سليمان, 2015).حيث ذكر تقرير استدامة المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية 2013 أن الضفة الغربية ما زالت تتمتع بأعلى مستويات الإستدامة مقارنة بالدول العربية الأخرى, وتمتعت المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية بأقوى مستويات السلامة المالية مع وقوع النقاط في فئة الاستدامة المتطوره" (تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني, 2013) .

المبحث الرابع : التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةغير الحكومية والاستدامة

4.2 .1. المقدمة

إن الأهم في المشاريع التنموية وحتى الإغاثية التي تقوم بتنفيذها المؤسسات الأهلية التركيزعلى تأثيرها بشكل أساس على عنصر الاستدامة, من خلال خبرات المؤسسة للتعامل مع القضايا التي تعالجها المشاريع الممولة, بالتالي فإن قياس مدى تأثير المشروع على الفئات المستهدفة وعلى المجتمع المحلي تعتبر جزءاً من المشروع وهي مسؤولية مشتركة ما بين الممول و المؤسسة بإعتباره المعيار الأساسي لنجاح التمويل في خدمة التنمية واستدامتها (سليمان, 2015).

إن المشاريع التي لا يمكن أن يعمل بها الممول بخلاف المواضيع السياسية هي المشاريع المستدامة لا يفكر بها الممول لأنه غير مسؤول على استكمال التمويل, لأن الممول بالنهاية يعطي للمؤسسة تمويلاً لمشروع مؤقت له فتره انتهاء, لذلك يبتعد عن المشاريع المستدامة (أبو حماد, 2013) . وتشكل المتابعة عنصرا أساسيا لدى العديد من الممولين في معرفه أثر المشاريع التي يتم تنفيذها حيث أن العمل ما بعد المشروع يكون من مخرجات الأنشطه المنفذه في سياق قياس عنصر الاستدامة للمشروع وهناك معايير التي يعتمد عليها الممول في عملية المتابعة مع الفئة المستهدفة وقياس مدى استفادتها, إضافة إلى وجود عنصر المتابعة للمشروع التنموي في حالة كان متعلقا بالبنية التحتية, من خلال الملاحظة المستمرة (عمران, 2017).

وبالرغم أن شبكة المؤسسات الأهلية أطلقت دليلا للمتابعة والتقييم بالمؤسسات الأهلية لأنه شرط للتمويل ولكن غالبا ما يكون قياس الأثر صوريا على الورق , لذلك بعض المشاريع يتم رفضها بسبب عدم وجود نظام التقييم والمتابعة, ويتم قياس الأثر بعد عده سنوات, وهناك متابعة داخلية ومتابعة خارجية من الممول ومن المؤسسة نفسها(منتدى الدوحه , 2016).

ويرتبط التقييم بالممول والجمعية وذلك حسب المتابعة والتقييم وذلك بناء على علاقة الممول مع المؤسسة , فالممول يحدد الجهة التي تقوم بالمتابعة مع المؤسسة .

يقوم الممول بمتابعة أثر تطبيق المشاريع وفق المؤشرات التي يضعها الممول منذ البداية وهذه المؤشرات تقيس أثر هذه المشاريع ويجب أن يراعي طبيعه المشاريع المنفذة وملاءمتها للمرحلة السياسية الراهنة, فبعض المشاريع لا تتناسب مع طبيعة المرحلة ولا يمكن قياس مدى نجاعتها في ظل عدم توفر الوضع المناسب مثل تنفيذ مشروع له علاقة بتمكين المرأة من المشاركة السياسية, في ظل الظروف السياسية التي لا يوجد فيها انتخابات , لذلك يجب أن تكون هناك طبيعة ملائمة للمشاريع مع المرحلة الراهنة .

إن التقييم يختلف من مؤسسة لمؤسسة, ولايوجد نهج موحد, وغالبا في كل مؤسسة يكون هناك خبير معين , أو المؤسسة تقوم بهذا الدور, أو مستشار خارجي , أو بعض الباحثين الدارسين لهذا الموضوع , لذلك لا يوجد شيء محدد ومن الممكن أن يقوم الممول بعملية التقييم أو المؤسسة تقوم بها وتكلف به مقيما خارجيا, (الشوا, 2018).

من المعايير الدولية لقياس أثر التمويل ضرورة الإلتزام , والتنسيق , والتوافق , وإدارة النتائج والمساءله المتبادله بهدف تعزيز الحوكمة, وأداء التنمية, والأطر التشغيلية والتخطيط

والميزانيـة, وتقييم الأداء في البلـدان الـوطنية الشـريكة بهدف عمل شراكـات إنمائيـة فعالـة بين الجهـات المـانحة والبلـدان الشـريكة, وعلى الـرغم من أجندة المعـونات المقدمة من الحكـومات المانحة في دول الشمال إلى الحكومات في دول الجنوب, ولا تشير مباشرة إلى المنظمات غير الحكــومية إلا أن هناك تأثيراً غير مباشر على المنظمــات غير الحكــومية وتعرف المتغيرات المرتبطة بقياس أثر التمويل بالملكيـة والتزام الشراكة حيث تقوم هذه الشراكة على الإستفادة من الدروس والتجارب بناء على إلتزامات بين الدول الشريكة والجهات المانحة والتنسيق مع الإدارة من أجل النتائج والمساءلة المتبادلة (زياده, 2014).

وتـرى الباحثـة أن الهجـوم على المؤسسـات الأهليـة وغيـر الحكوميـة الفلسـطينية وإتهامها بالفسـاد والممـارسات غيرالسـوية يعود إلـى غياب الـديمقراطية الـداخلية المنـاسبة بإسـتثناء الترتيبات الشكلية التي يفرضها القانون على التنظيم الهيكلي الداخلي للمنظمات والقطاع بأكمله, وبالــرغم من الانتشار المتزايــد لمــدونة الســلوك يلاحظ تدني مستويات المشــاركة والشــفافية والمساءلة وتداول السلطة وتطبيق الحوكمة داخل المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية .

5.2 الخلاصه

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا في مجال التنمية من أجل الصمود, حيث اعتمدت على المتطوعين واستهداف الفئات المهمشة, من خلال تقديم الخدمات وتمكين وتقوية العمل , والعمل على التأثير على القوانين والتشريعات والسياسات لكي تخدم الفئات الفقيرة والمهمشة, وتعزيز الحرية الشخصية والحريات العامة وفلسفة المواطنة في إطار التنمية الإنسانية المستدامة, حيث سادت منهجية التنمية من اجل بناء المؤسسات, وفق مفهوم الحكم الرشيد.

لقد اختلفت سياسات وتوجهات المانحين حيث الظروف المختلفة, ولربما فلسطين حالة نموذجية للتمويل الرامي إلى تحقيق أهداف السياسية حيث الحاجة إلى إحتضان مصالح الفقراء وتقديم الخدمات لهم.

وكذلك في إطار تعزيز القيم والمفاهيم التي تروج لها وتتبناها قوى العولمة والليبرالية الجديده والمبنية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية على المستوى الشكلي رغم عدم ارتباط ذلك بالتنفيذ الحقيقي.

حذرت المؤسسات الأهلية من تمويل التسييس وطالبت بالضغط والمفاوضات مع المانحين باتجاه تحديد الأولويات بناءاً على إحتياجات المجتمع الفلسطيني وليس وفق أجندة المانحين, خاصه أنه لوحظ اهتمام المانحين بفرض أجندة محددة مثل حقوق الإنسان والديمقراطية , وجرت بالساحة الفلسطينية العديد من المتغيرات السياسية والتي أثرت على أجندة واتجاهات التمويل, حيث لوحظ تراجع نسبة التمويل للمؤسسات الأهلية بالآونه الأخيرة وأعتقد أن هناك عده أسباب تقف وراء هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد العديد من المؤسسات الأهلية العاملة.

وبسبب شح التمويل الذي سيؤثر على أداء عمل المؤسسات الأهلية بصورة عامة, ودورها سواءً الإجتماعي أو الحقوقي أو التنموي, ومن هذه الإسباب الأزمة المالية العالمية, والتي ما زالت تعصف بالنظام الرأسمالي العالمي والمواقف الجريئة التي تقوم بها منظمات العمل الأهلي سواءً كانت حقوقية أو تنموية من حيث رصد الإنتهاكات ال(إسرائيل)ية والمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب ال(إسرائيل)يين إضافه لدور المؤسسات الأهلية النشطة في مجال التضامن الشعبي الدولي واستقبال الوفود الأجنبية من المتضامنين مع الفلسطينيين, لقد أصبحت المواقف المبدئية لحركة المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية تجاه الإحتلال ال(إسرائيل)ي مقلقه للإحتلال ولبعض حلفائه من الممولين الدوليين الذين لا يريدون دوراً سياسياً لتلك المؤسسات في مجال التضامن الشعبي الدولي وهناك إتجاه في بعض المؤسسات الدولية غير الحكومية يسير وفق عقلية الأعمال الربحية رغم الطابع الإنساني التي ترفعة تلك المؤسسات شعاراً لها وتحدد به رؤيتها وأهدافه, فيما يعاكس رؤيه المؤسسات الأهلية المحلية والتي تحمل رسالة تنموية تهدف إلى نقل الفئات الإجتماعية المهمشة من الإغاثة إلى التنمية والإنتاجية والإعتماد على الذات, إن مخاطر السياسية المتنفذه في بعض المؤسسات الدولية غير الحكومية أنها لا تسير وفق أجندة المجتمع المدني, كما أنها لا تقوم بالشراكة والتعاون مع المؤسسات الأهلية ذات الإختصاص المشترك الإمر الذي ينذر بمخاطر سياسية مبنية على " الإحلال والإستبدال في إطار منافسة بعض المؤسسات الدولية غير الحكومية للمؤسسات الأهليةعلى نفس مصادر التمويل" .

وأخيرا ترى الباحثة أن التمويل ضروري لتنفيذ المشاريع في جميع المستويات حيث أنه يشكل أحد المصادر الرئيسية لتمويل برامج التنمية, في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة والتي تشكل جوهر المعيقات التنموية ويعد التمويل الدولي العمود الفقري للإقتصاد الفلسطيني منذ أن

تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية, الإ أنها لم يحقق أي تنمية مستدامة لاسيما أن جزءاً كبيراُ من الدعم هي مشاريع اغاثية وليست تنموية, لذلك يجب استثمارة بشكل صحيح والإستفادة منه بما يستجيب ويحقق أولويات التنمية الوطنية, وذلك لن يتحقق الإ من خلال وعي عام لهذه المؤسسات إشكاليات التمويل الدولي تواجهها المؤسسات وتأثيرها على الخصوصية الفلسطينية, وعلى صعيد آخر فإن قضايا ومشكلات االتنمية لن تحل بالمساعدات الخارجية فقط, بل لا بد من التفكير في بدائل بالإعتماد على القدرات والطاقات المحلية, التي تساعد من أجل إستدامة المؤسسات الأهلية تقديم خدماتها وتحقيق أهدافها, كما يجب على صانعي القرار في السلطة اعتماد خطة تنموية تعمل على تحقيق أولويات الشعب الفلسطيني.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

6.2 الدراسات االسابقة

يشمل هذا القسم مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة وسيقوم الباحثة باستعراض الدراسات ذات العلاقة كالتالي:

- الدراسات العربية .
- الدراسات الأجنبية.
- التعقيب على الدراسات السابقة.

1.6.2. الدراسات العربية:

1.تقرير الإمم المتحده بعنوان أقل البلدان نموا (2019) حيث استعرض تقرير التمويل الإنمائي الخارجي الحاضر والمستقبل والتبعية القديمة والتحديات الجديدة وقد قدم التقرير في جنيف عام 2019 وقد هدف التقرير إلى تحديد أقل البلدان نموا ومدى اعتمادها على التمويل الخارجي وتستلزم مكامن ضعفها إحتياجات أكبر من الإستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكن ضعف قدرتها الإنتاجية يقيد ما تبذله من جهود التمويل وينال من قدرتها على تعبئة مصادر التمويل الإنمائي الخارجي ولهذا ما زالت مستويات الإعتماد على المعونه هي الأعلى في العالم وقد اعتمد تقرير على المعايير الثالثه وهي معيار نصيب الفرد من الدخل القومي, ومعيار الإصول البشرية, و معيار الضعف الإقتصادي, ومدى هذا الإسهام والعرض من التقرير أن يكون مدخلا وإسهاما في الحوار السياسي ومداولات مؤتمر الإمم المتحدة الخامس بأقل البلدان نموا . تعتمد المؤسسات على فرضيات وإجراء تقديرات عند السعي إلى

قياس تأثيراتها الإنمائية وتتمثل هذه التأثيرات في إيجاد فرص العمل , والحصول على التمويل والملكية المحلية. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة تعزيز قدرات الدول على توجيه التحول الهيكيلي وتمويله, وتجديد الشركات الإنمائية الدولية وبناء نظم إدارة المعونة, ودعم النظم المالية لأقل البلدان نموا, ورفع صوت البلدان الأقل نموا في منتديات التمويل الدولية وإعاده الغلبه للتعددية .

2. **دراسه مرضى, تامر (2016) دراسه بعنوان آثار التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في مصر وتونس .**

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على آثار التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في مصر وتونس, وقد لعب المجتمع المدني دورا هاما أثناء إندلاع هاتين الثورتين والمرحلة الإنتقاليه التي تلتهما وخاصة منظمات حقوق الإنسان, ومعرفة هدف الممولين لتلك المؤسسات وخاصة بعد توقف الدعم الذي تحصل عليه من الدولة, وحصول بعض المؤسسات على تمويل من دول أجنبية ولذلك وعلى الرغم من وجود قوانين منظمة لتمويل المؤسسات الأهلية, و اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على الدراسات االسابقة والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة, وكان الإستنتاج النهائي عن مخاطر التمويل الأجنبي للجمعيات, واعتباره كله تمويلا يرمى إلى قلب نظام الدولة, إن الجمعيات الأهلية أصبحت في المجتمع المعاصر شريكا رئيسيا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومصدرا رئيسيا لتمويلها وسيلة فعالة لمشاركة المجتمع في مبادرات ضروريه لسد إحتياجات رئيسية لا تقدر الدولة على التعامل معها و يجب الإشاره إلى أن تناول ظاهره التمويل الخارجي لمؤسسات المجتمع المدني في الأساس يهدف إلى بناء مجتمع مدني قوي ومستقل ومحاولة لتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني, أما النقد الموجه لهذه

الظاهرة من قبل الأنظمة الحاكمه في بلدان العالم الثالث فهدفه عرقله بناء هذا المجتمع, فلو كانت هذه الأنظمة ديمقراطية أعطت قوانين تمول بموجبها جميع مؤسسات المجتمع المدني من قبل الدولة على حد سواء ولا يقتصر التمويل كما هو واقع الحال على المؤسسات التابعة لها وربما بذلك تلتقي من حيث النتيجة مع دوافع العديد من مصادر التمويل الخارجية.

3. **دراسه شيخو, أشرف (2015) بعنوان دور المؤسسات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزه وسبل التطوير.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور المؤسسات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزه وسبل التطوير, لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت الإستبانة هي الإداة المستخدمة, وكان مجتمع الدراسة هو أصحاب القرار في المؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بالتعليم في محافظات غزه وعددها(35) منظمة وهي العينة الفعلية, كانت النتائج كالتالي (51.8)%من المبحوثين ترى أن المؤسسات غير الحكومية تقوم بدور لتحقيق التنمية الإقتصادية (56.3)% من المبحوثين ترى أن المؤسسات غير الحكومية تقوم بدور لتحقيق التنمية الإجتماعية, و(40.86)% من المبحوثين ترى أن المؤسسات غير الحكومية تقوم بدور لتحقيق التنمية البيئية. لقد أظهرت النتائج بأنه لا يوجد فروق ذات دلاله إحصائية تعزي للمتغيرات الديمغرافية(المؤٌهل العلمي, والمركز الوظيفي, ونوع المنظمة), وخرجت الدراسة بالتوصيات التالية :ضرورة العمل على إنهاء الإنقسام الفلسطيني والحصار على قطاع غزه, تطوير قانون المنظمات غير الحكومية تمكن من الإستجابة للتحديات التنموية التي تواجة المجتمع الفلسطيني – زياده الدعم الحكومي المادي والمعنوي للمنظمات غير الحكومية

الفلسطينية. – إشراك المنظمات غير الحكومية بشكل حقيقي في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقويم للبرامج التربوية والتنموية المختلفة .

4. دراسه زياده ,إيمان (2014) بعنوان آثار التمويل الخارجي على التبعيه للمنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتله عام 1967 قبل اتفاقيه أوسلو وبعدها نموذجا .

هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار التمويل الخارجي على تبعيه المؤسسات غير الحكومية في الأرضي الفلسطينية المحتله عام1967قبل اتفاقية أوسلو وبعدها في محاولة لتقديم مساهمة نقدية لواقع المؤسسات الأهلية غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية وخاصة تحليل أثر التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية قبل أوسلو وبعده , وذلك من خلال عمل ما يزِيد على(40) مقابله مفتوحة وموثقة مع مبحوثين ينتمون إلى أفكار سياسية وأيديولوجية مختلفة من عده فئات: أولا المبحوثين من داخل المؤسسات غير الحكومية, والفئه الثانية من المبحوثين من الخارج نشطاء وخبراء في المؤسسات غير الحكومية, أما الفئة الثالثة هي من مؤسسات السلطة ذات العلاقة مع المؤسسات غير الحكومية. وقد تركزت المقابلات التي قام بها هذا البحث في مدينة رام الله والبيره ومحيطها , اعتمدت على المنهج والتحليل المقارن, وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي و كانت أهم نتائج البحث أولا عدم وجود هيئة محلية تشرف على جميع الدعم سواء كان الموجه للسلطة وللمنظمات غير الحكومية وتضعه ضمن خطه محلية , ثانيا عدم ضبط التمويل بسبب غياب قوه القرار المحلي أو السياسة المحلية التي تضع خطة بالأولويات لكي تحدد نوع البرامج المطلوبة لتمويلها من مانحين بدل التسابق بين المحليين على مصادر التمويل مما جعل الممولين يختارون ما يريدونه بمعزل عن سياسة إقتصادية وطنية

شاملة. ثالثا غياب قوى سياسية تحرك قطاعات مجتمعية للضغط على هذه المنظمات كي تتحول إلى سياسات إقتصادية محلية سليمة وشفافة .

5. دراسه أبوعدوان, سائد (2013) بعنوان دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحاله دراسه).

هدفت هذه االدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية , والتعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية, ومدى تأثير المنظمات في التنمية البشرية والتعرف على أبرز المعيقات التي تحول دون تحقيق الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في عملية تعزيز التنمية البشرية , واستخدمت العديد من الأدوات من أبرزها اجراء المقابلات مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية, كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التوجه السائد لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني نحو تعزيز التنمية البشرية. وكانت النتائج كالتالي لم تصل منظمات المجتمع المدني للمستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني والذي يشكل جوهر وجودها, ولكن هذا لا يعني الانتقاص من أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الحيوي في عملية بناء لمجتمع المدني الفلسطيني وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش بكرامة وحريه واستقرار وأمن.

6. تقرير مؤسسات التمويل الأجنبي وأثرها على المجتمع الفلسطيني وثقافتة الوطنية(2013)

هدف التقرير إلى بيان دور وهدف الدعم الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية في الأوضاع الراهنة وأثره على المجتمع الفلسطيني. وتوصل التقرير إلى أن مؤسسات الدعم الأجنبي تهدف إلى تنفيذ سياساتها كمؤسسات تملك أجندة سياسية تريد تنفيذها في فلسطين ويعني ذلك أن تلك المؤسسات بالأساس لا تهدف إلى قيام مجتمع فلسطيني قوي متماسك بل تهدف إلى حماية السلام بمفهومها

الغربي وتعزيز التعايش مع دولة الإحتلال , والمحافظة على الهيمنة الإمريكية في الوطن العربي .وتوصل أيضاً إلى أن هناك دوافع سياسية للمانحين حيث يربط الممول التمويل في التقدم في العملية السلمية, بالإضافة إلى إستمرارية الإعتماد على الغرب وليس لإيجاد واقع فلسطيني يستطيع الإعتماد على نفسه إقتصاديا , ولذلك تكون المشاريع التي تنفذها المؤسسات الأجنبية, لتخدم سياساتها وليس لخدمة متطلبات المجتمع الفلسطيني .

7. تقرير إستدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هدف تقرير إستدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تقييم قوه قطاع منظمات المجتمع المدني وقابليتها للحياة والإستدامة في سبع دول وهي مصر, والعراق, والأردن , ولبنان , والمغرب, والضفة الغربية وقطاع غزة, واليمن , حيث شهدت العديد من الأماكن عدم استقرار سياسي أثناء العام 2013 في منطقه الشرق الأوسط. وافاد التقرير أن هذه الدول في نضال إقتصادي يتعامل مع معدلات مرتفعة من البطالة طبقًا لمنظمة اليونسكو, ففي الربع الرابع من العام 2013 كان معدل البطالة(21.4%) في الضفة الغربية, و(41.5%) في قطاع غزه. وكان معدل البطالة في اليمن(40%) , وقد واجه المغرب في نفس العام مشاكل إقتصادية. في حين أن العديد من الحكومات اتخذت اجراءات لإغلاق المجال المدني أثناء العام, وبعض دول أخرى اعترفت بتزايد تأثر هذا القطاع من خلال الحوار الرسمي والوثائق, وأثرت الحرب الدائره في سوريا على البلدان المجاوره مما أثر على إستدامة المؤسسات الأهلية بما في ذلك تقديم الخدمات والقدره التنظيمية والسلامة المالية والصورة العامة.

8. دراسه الشوبكي, محروس و أبو شمله, محمد(2013) بعنوان مدى فعاليه سياسه تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينه غزه.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في المؤسسات الأهلية العاملة في غزه والتعرف على بعض العوامل التي تؤثر في عملية تدبير التمويل وهي المؤهل العلمي, التدريب, وجود وحده متخصصه بتدبير التمويل , ووضوح الخطط , ونظم واليات, تكوين شبكة علاقات دولية ومحلية, وطبيعة علاقة وعمل المنظمة في منظمات المجتمع المدني ومدى قدرتها على تحقيق أهداف المنظمات, العينة تتكون من(28) منظمة مجتمع مدني في مدينة غزه تعمل في مجالات متعددة, وتم استخدام الإستبانة لجمع البيانات, أهم النتائج هي تتوفر في وحدة تدبير التمويل و المهارة في كتابة مقترحات المشاريع , و طاقمها يكون مؤهلا علميا ومهنيا, عملية الإرشاد للعاملين تكون من الإدارة العليا, ويوجد لدى المنظمات خطط إستراتيجية مكتوبة, وتخصيص مبلغ من الموازنة السنوية لتدريب الموظفين ,ويتم متابعة إعلانات الممولين من قبل الوحدة , وتكوين شبكة علاقات دولية ومحلية تستطيع المنظمات تقديم خدماتها في كل الظروف مما يسهل عملية تدبير التمويل, تعتمد عملية تدبير التمويل على ثقة الممولين بالمنظمة.

9. دراسه الحلو, أحمد(2012) بعنوان دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزه لتحقيق التنمية المستدامة.

هدفتٌ هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في أكثرمن(155) منظمة غير الحكومية في قطاع غزه وتأثيرها في تحقيق عملية التنمية المستدامة في المجتمع, واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, وعينه البحث كانت أكبر(155) المنظمة في قطاع غزه

,وكانت الإستبانة هي الأداة الرئيسية, وكانت النتائج كالتالي : (77.77)%هي نسبه تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزه , ظهور وعي عام لدى المؤسسات بالإثار الإيجابيه لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد, كلما زاد تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسات غير الحكومية في غزه زادت المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

10. دراسه المزين ,مريم(2012) بعنوان دور المجتمع المدني في بناء القيادات النسوية الشابة

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في بناء القيادات النسوية الشابه حيث حأولت الباحثة تشخيص الصوره الحقيقيه لدور مؤسسات المجتمع المدني من خلال تحليل نقاط القوة والضعف واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي , وكانت الأداة هي (المقابلات, والمجموعات المركزه) كانت عينه الدراسة مكونه من (10-15) شاب وشابه وتنفيذ (12) مقابله مع مديرات مسؤولات برامج شبابيه بمؤسسات المجتمع المدني ومقابله (3) نساء كدراسة حاله في قطاع غزه, ومجتمع الدراسة تمثل في مسؤولي البرامج الشبابيه في قطاع غزه, بالإضافه للفئات المستهدفه من الجمعيات, والإتحادات, ومؤسسات حكومية وزاره شؤون المرأة ووزاره الرياضة والشباب .

نتائج الدراسة كالتالي أولا إن المشاريع الصغيرة والدورات التأهيلية وورشات العمل لا تسهم في تعبئه النساء والشباب لقياده التغيير, وان غياب رؤيه واضحة حول قضايا الشباب بما فيهم النساء عن استراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني لأهداف تسهم في بناء قيادات شابة, كما ان هناك علاقة تصارعية تنافسية بين قيادات المؤسسات الأهلية.

11. دراسه حسن ,مصطفى (2012) بعنوان مقترحات لتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية في قضايا التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية.

هدفت الدراسة إلى تقديم مقترحات لتفعيل عمل المؤسسات غير الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية في المجالات المختلفه التي تعمل بها هذه المؤسسات مثل المجال الصحي, والتعليمي, والزراعي وكذلك الخدمات الإجتماعية , تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات غير الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.وكانت عينه المبحوثين عينه طبقيه عشوائيه بواقع(10%) من العدد الكلي لمجتمع الدراسة حيث كان عدد المؤسسات غير الحكومية(688) جاءت أهميه هذه الدراسة من اجل التعرف على مجالات عمل هذه المؤسسات وتقديم مقترحات من شأنها تفعيل عملها في المجالات المختلفة, حيث ان المؤسسات غير الحكومية جزء فعال في تحقيق التنمية, وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعه الدراسة و بناء الإستبانة, التي مثلت الأداة الرئيسية للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ثمثلت في أن المؤسسات العاملة في المجال الزراعي بحاجه إلى تفعيل تقديم القروض للمزارعين وفي مجال الخدمات الإجتماعية هناك إشراك المواطنين في وضع برامج للتنمية , وفي المجال الصحي هناك حاجه إلى إشراك المؤسسات غير الحكومية في بناء المستشفيات في محافظات شمال الضفة الغربية, و في مجال التعليم هناك حاجه لإنشاء مراكز تعليم لمحو الأمية , أما فيما يتعلق بالعناصر التنظيمية لعمل المؤسسات غير الحكومية فإن التمويل الخارجي كما بين المبحوثين مرتبط بأجندات الدول المانحة, أما عن التحديات والمعيقات فقد أظهرت نتائج الإجابات أن الممارسات ال(إسرائيل)ية تشكل أهم معيق لعمل المؤسسات غير الحكومية .

12. دراسه سماره,نادر (2013) بعنوان المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الإقتصادي الفلسطيني.

هدفت الدراسة على التعرف فيما إذا كان هناك تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني, وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للفتره(1995م-

2010) والمنهج القياسي. وكانت النتائج كالتالي أثرت المساعدات الخارجية إيجابا على النمو الإقتصادي الفلسطيني, ولكنها لم تكن صاحبه الدور الريادي للنمو, فقد كان هناك عوامل أخرى أكثر إيجابيه فمثلا إجمالي الصادرات والقوى العاملة الفلسطينيه والتراكم الرأسمالي كان لها التأثير الأكبر, لعبت المساعدات دورا مهما في تمويل عجز الموازنه ونفقات السلطة الفلسطينية, وأن المساعدات الخارجية هي عباره عن مساعدات سياسية حيث خلقت تبعيه إقتصادية وسياسية للخارج بإمتياز وفق أهداف الدول المانحة, ولا يتوقع لها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات تنموية في فلسطين .

13.دراسه جرار,ذياب وأبو بهاء, سائد(2011) بعنوان واقع التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية العاملة في محافظه رام الله والبيره في الضفة الغربية: الدوافع, المعوقات, سبل تحفيز الممولين الأثر.

حيث هدفت الدراسة إلى معرفه دوافع الممولين لتقديم الدعم للمؤسسات الأهلية الفلسطينية و سبل تحفيزهم لتمويل المؤسسات, والتعرف على معيقات التمويل, و قياس أثر التمويل الخارجي على أداء المؤسسات, و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الميداني من خلال إستبانة وكان مجتمع الدراسة المؤسسات الأهلية في محافظة رام الله والبيره و عددها (134) منظمة وكانت النتائج دوافع تمويل المؤسسات الأهلية الفلسطينية كانت إغاثية إنسانية بالدرجة الأولى, وأن هناك معوقات كبيرة للتمويل أهمها المنافسة بين المؤسسات الأهلية وكثرتها بالإضافة إلى ضعف أدائها. وتوصلت الدراسة إلى استثناء التمويل الإمريكي, فإن التمويل الأوروبي والعربي والإسلامي ذو أثر إيجابي على المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

14.دراسه أبو حماد, ناهض(2011) بعنوان التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزه 2000- م 2010م (دراسه ميدانيه).

وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية, و تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزه, وهل تم تحقيق متطلبات التنمية السياسية حسب إحتياجات المجتمع الفلسطيني و مدى مساهمة التمويل في عملية التنمية السياسية في القطاع , ومدى وملائمة برامج التنمية السياسية التي تم تنفيذها عن طريق المؤسسات الأهلية الفلسطينية الممولة دوليا لإحتياجات المجتمع, واعتمد المنهج الوصفي التحليلي , مستخدمة أداة الإستبيان , وكان مجتمع الدراسة المؤسسات الدولية وشركائهم من المؤسسات الأهلية المحلية التي تبنت برامج تنموية سياسية. وكانت النتائج كالتالي أن التمويل الدولي لايحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني, وأن المساعدات التي قدمتها المؤسسات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافه السياسية, وليس مع إحتياجات الشعب الفلسطيني, وأن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليس لديها أجنده وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية.

15. دراسه شيخ علي ,ناصر (2010) دراسه بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أصول وجذور منظمات المجتمع المدني من حيث النشأه ومسيرتها منذ البداية في القرن الماضي, والتأثير في أنشطة منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة السياسية, وأشارت الدراسة إلى أهم المعيقات أمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتحقيق دورها الفاعل في تعزيز المشاركة السياسية, قسمت إلى مجموعتين رئيسيتين هما : العوامل الداخلية كضعف في البنية الداخلية لهذه المنظمات وعدم قدرتها على تجاوز الواقع أما العوامل الخارجية فهي ارتباط معظم هذه المنظمات بقوى سياسية فلسطينية تؤثر كثيرا

على مبدأ وعمل المنظمة كان للسلطة الوطنية الفلسطينية الأنظمة و القوانين التي سنتها الدور الأكبر في نشأه وتطور المنظمات, وعرضت الدراسة موضوع التمويل الخارجي وآثاره السلبيه أو الإيجابية وعن دور هذا التمويل في تشكيل وبلوره بعض المفاهيم المجتمعيه والسياسية ودوره في تشجيع التنافس بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع الفلسطيني.

16.دراسه ثوامريه , ريم (2019): أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسه قياسيه للفتره 2000-2015.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسه قياسيه للفتره(2000-2015), ومعرفه فيما إذا كان التحسن الكبير الذي عرفته مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى الإستثمار الأجنبي أم لا, تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة, كما تم استخدام المنهج التاريخي لإبراز تطورات الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة, وتناولت الإقتصاد الجزائري وكانت النتائج أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً على التنمية البشرية بصوره سلبيه على المدى القصير, أما معدل النمو الإقتصادي كان أثره موجبا على المدى الطويل, و بالنسبة للمؤشر البيئي كان أثره سلبيا على المدى القصير و موجبا على المدى الطويل, و هناك إمكانيه حدوث تأثير للإستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على المدى الطويل في حال تبني السلطات الجزائرية الإجراءات الصحيحة المناسبة.

17.دراسه ابو شعبأن ,همام(2016):بعنوان أثر التمويل الخارجي على النمو الإقتصادي "دراسه تطبيقيه لدول عربيه".

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على دور التمويل الأجنبي في النمو الإقتصادي في ثلاث دول عربيه وهي(الإردن, و مصر, والأراضي الفلسطينيه) من عام 1995م حتى عام

2015م و التعرف على واقع وأهميه النمو الإقتصادي, والتمويل الأجنبي والإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر, والمساعدات الإنمائيه الرسميه, والدين الخارجي تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكانت نتائج الدارسة أنه يوجد أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي بمعني أن كل زياده بمقدار وحده يودي إلى زياده في النمو مقدارها (03.0 %) في الدولة . أما المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي فلا يوجد لهم أي أثر على النمو الإقتصادي.

18. **المركز العربي للتخطيط (2011) بعنوان: مساعدات التنمية الرسمية والإداء الإقتصادي والفقر مع الإشاره للبلدان العربية.**

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المساعدات التنموية الرسمة في تعزيز جهود التنمية الإقتصادية وعلى علاقة الفقر بمساعدات التنميه الرسميه وتحديد حصة المساعدات الرسمية من الإنفاق العسكري للدول العربية حيث أن الإنفاق العسكري يأخذ جزء كبير المساعدات الرسمية. وكانت النتائج ان المساعدات الرسمية مهمه وأنها مصدر من مصادر التمويل, وبينت الدراسة ان هناك علاقة سلبية أو ايجابية بين الإنفاق العسكري وزياده الفقر وتختلف بين الدولة .

2.6.2. الدراسات الأجنبية:

19. **دراسه Gaurav Wadhwa & Priya Bhargava (2018)**

هدفت الدراسة لتعرف على دور المؤسسات غير الحكومية في التنمية المستدامة, عن طريق الإستراتيجيات التي استخدمت لتطوير المجتمع في نيجيريا , مع التركيز على دور المؤسسات غير الحكومية. وقد استخدم المنهج الوصفي وكانت أدوات الدراسة المقابله والملاحظات والدراسات الميدانية والسفر المكثف في الولايه. وكانت عينه الدراسة المقابلات مع افراد مستهدفين من برامج المؤسسات غير الحكومية والوكالات المانحة والطلاب

والمعلمين والموظفين في المؤسسات غير الحكومية. وكانت النتائج أن هناك مؤسسات غير الحكومية تعتمد في التمويل على نفسها وأخرى على الوكالات المانحة, وأن هناك عدد من المؤسسات غير الحكومية في كافة المجالات كالصحة وحقوق الطفل والمرأة ...,يوجد بعض المؤسسات غير الحكومية أنشتطها بارزه قوية مثل محاربة الفقر والصحة ويفضل أن يتم التعاون فيما بينها جميعا حتى تتمكن هذه المؤسسات من الوصول لجميع الفئات المستهدفه وخدمتها ومن الأفضل أن تقوم الحكومات بدعمها ومشاركتها , تشمل الجهات المانحة البنك الدولي, والإتحاد الأوروبي , وكاله التنمية الدولية وبعض الأفراد.

20. **دراسه Zanetti (2016)**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح المساعدات المقدمة من الحكومة الإمريكية, والتي بلغت أكثر من 5 مليارات دولار, في تحقيق الأولويات الرئيسية للإدارات الأمريكية, والتي تخدم مصالح الولايات المتحدة وسياساتها الخارجيه, وهي: الحد من الإرهاب وتعزيز الإستقرار الإقليمي, والتعايش السلمي مع (إسرائيل), بالإضافه إلى تلبيه الإحتياجات الإنسانيه وكانت النتائج أنه حتى إذا تم إستيفاء الأهداف المباشره من برامج المساعدات الإمريكية للفلسطينيين, فإن المنفعة على المدى الطويل تقتضي أن تشجع المساعدات الإمريكية الإستقرار الإقليمي, والإقتصاد الفلسطيني, وسياسة الإكتفاء الذاتي, والتي تعتمد إلى حد ما على التقدم نحو حل سياسي يعالج الطموحات الوطنيه الفلسطينية, والمطالب الأمنيه ال(إسرائيل)ية.

21. دراسه Matthias,Barth (2012)

هدفت الدراسة للتعرف على الظروف التي قد يحدث فيها التطوير للكفاءات الرئيسيه والإهتمام بها من أجل التنمية المستدامة في إطار التعليم العالي. ومنح الإهتمام في امكانيات التعليم الرسمي وغير الرسمي وعلاقتة بتطوير الكفاءات, و في تصميم الدراسة الإستطلاعيه قد تم استخدام المجموعات البؤريه باستخدام مجموعات مختلفه من اعدادات التعليم الرسمي وغير الرسمي وكانت النتائج أن جزء من ثقافة التعليم الجديدة و تطوير الكفاءات الأساسية يعتمد على التصرفات المعرفية وغير المعرفية ويتم السؤال عن عده سياقات من خلال الجمع بين إعدادات التعليم الرسمي وغير الرسمي , و بالإمكان تحديد جوانب إعدادات التعليم الرسمي والغير الرسمي , ولكن لا يزال الترابط بين التعليم الرسمي وغير الرسمي بعيد المنال.

22. دراسه ISMAIL O. FASANYA (2012)

هدفت هذه الدراسة مناقشة العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي باعتبارة مؤشراً للنمو وكان المتغيرات رئيسية الدراسة الناتج المحلي , تراكم رأس المال ,العمالة والمعرفة. وبعد معالجة المتغيرات ذكرت الدراسة أن هناك متغيرات أساسية للدراسة هي: معدل النمو في الناتج المحلي باعتباره متغيراً تابعاً, ومعدل نمو السكان كمؤشر, وكانت نتائج الدراسة تدعم التأثير الإيجابي للمساعدات على النمو الإقتصادي في نيجيريا وان السياسات المتبعة داخل الدولة المتلقية للمساعدات قد تقلل النتيجة الإيجابية لذلك على الدول المانحة التنبه لذلك والعمل مع الهيئات الدوليه لضمان فعاليه المساعدات المقدمة . و أظهرت النتائج التأثير السلبي للمساعدات الخارجية على الحكم في البلد المتلقي, لذلك يجب العمل على تحسين السياسات الإقتصادية والمالية والتجارية داخل الدول المتلقية كتحديد سعر الصرف والحد من العجز في الميزانية

العموميه, و ضمان حاله مقبولة من الإستقرار السياسي, وفي حاله عدم توفر ذلك, وعدم فعالية المساعدات الخارجية مرتبطة بعدم تحقيق نمو إقتصادي مقبول.

23. دراسه MUHAMMAD , JAVID AND QAYYUM, ABDUL (2011)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي في الباكستان من خلال البحث في السياسات الإقتصادية الكلية ودمجها في معادلة انحدار متعدد وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع وعجز الموازنة والتضخم والإنفتاح التجاري والمساعدات كمتغيرات مستقله لقياس النمو, وكانت النتائج أن المساعدات تؤثر على النمو بشكل ايجابي بشرط أن تكون السياسات الكلية جيدة, وقياساً على النتائج التجريبية السابقة فإن العلاقة بين المساعدات والنمو تكون سلبية في الناتج المحلي الإجمالي ,عند وضع نسبة المساعدات في معادلة النمو إلى الناتج المحلي الإجمالي فإنها تحدث معاملاً إيجابيا غير هام في المدى الطويل بينما المعامل سلبيا وهام في المدى القصيرة, وعند إضافة نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي مضروبه في السياسة المتبعة فإن المساعدات تحقق معاملاً صفرياً على المدى الطويل وكذلك فان التفاعل بين المساعدات والسياسة المتبعة لها معامل إيجابي وهام في المدى الطويل والقصير, وتكون النتائج مشابهة عند التقسيم المساعدات إلى ثنائية ومتعددة الأطراف, كما أشارت النتائج إلى أن إنخفاض معدلات التضخم والإنفتاح التجاري وانخفاض العجز في الميزانية هي أمور حاسمة لفعالية المعونة, وهناك حاجة ضرورية لتنفيذ تدابير السياسة العامة المناسبة من أجل تحقيق الأثر الإيجابي للمساعدات على النمو الإقتصادي .

24. دراسه Hedayat Allah and Marof Bin Redzuan(2011)

هـدفت الدراسـة إلـى توضـيح مـدى مسـاهمة المنظمـات غيـر الحكوميـة فـي تشـجيع التنميـة المجتمعية المستدامة, وتم الإعتماد في الدراسة على إطار نظري لربط وظائف المنظمات غير الحكومية بالتنمية المستدامة في بلدان العالم الثالث, كما اعتمدت علي تحليل الدراسات السابقة في تكوين هذا الإطار.

حيث أوضحت الدراسة أن للمنظمات غير الحكومية عدداً من البرامج و والأدوار التي تساعد المجتمع على التمكين من أجل التنمية المستدامة, وان لديها القدره لتمكين المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال تطبيق البرامج والوظائف المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة, والإعتماد على الذات من خلال العمل على خلق فرص عمل لتدر دخلاً على المدى الطويل, و يسهم التمكين الإقتصادي في التنمية المجتمعيه المستدامة وذلك من خلال بناء وتطوير قدرات المجتمع مثل المهارة والمعرفة لتعبئة الموارد , وتخطيط وتقييم المبادرات المجتمعية وحل المشاكل لكسب السيادة على حياه الأفراد, ويحفز المجتمع على المشاركة في المشاريع لمساعدته على تحسين نوعية الحياة, وتعمل المنظمات غير الحكومية علي تعبئة المجتمعات المحلية لتكون قادره علي الإعتماد على الذات, وتساعد المجتمعات على اكتشاف إمكاناتها والإعتماد على مواردها الخاصة, أي أن الدراسة توضح أن برامج ووظائف المنظمات غير الحكومية من الممكن أن تساهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

25. Ekanayake (2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير المساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي ل (83) من البلدان النامية المتلقية للمساعدات, لمعرفة تأثير المساعدات على النمو وهل

يتغير تأثيره مع مرور الوقت للبلدان النامية' وتستخدم الدراسة بيانات سنوية لمجموعة من البلـدان الناميـة مـن آسـيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة ومنطقـة بحـر الكـاريبي للفتـرة 1970إلى2007م, وتم استخدام نموذج بأن ل داتا. وكانت النتائج كما يلي كان تأثير المساعدات الخارجية سلبياً على النمو الإقتصادي في الدول النامية, و في الدول ذات الدخل المتوسط كان تأثير المساعدات الخارجية سلبياً على النمو, أما في البلدان الإفريقية كان للمساعدات الخارجية تأثيراً إيجابياً, حيث انها أكبر متلقي للمساعدات الخارجية , وهناك اختلافات إقليميه في الدول في خصوصية آسيا, أفريقيا وأمريكا اللاتينية, ودول الكاريبي.

3.6.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات االسابقة في معظمها قياس أثر التمويل الأجنبي على أداء المنظمات الأهلية غير الحكومية , وتطرقت إلى مسألة أهمية التمويل الأجنبي بالنسبة للمنظمات الأهلية بوجه خاص, حيث يعد المال عصب الحياه بالنسبة للمنظمات, وأن استمرار عملها مرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار تدفق المال حيث أظهرت نتائجها أن هناك اعتمادية عالية على التمويل الخارجي وتعددت وجهات نظرها حيث ركزت على الإطار النظريً في عملها وصعوبة في تحقيق المجتمعات المبحوثة الجانب التمويلي, مما يسبب لها صعوبة في تحقيق أهدافها والوصول إلى التنمية المطلوبة, أما البعض الآخر من الدراسات أعطت صورة واضحة ومتكاملة عن المنظمات الأهلية بحيث قدمت حالة تشخيصية لواقع العمل الأهلي في فلسطين وعلاقتة في التنمية , وأن أهم إحتياجات المنظمات هو حشد التمويل وضمان استدامته, وأن شروطّ الممولين هي أهم القيود التي تعيق عمل المنظمات, ومن هنا تكمن أهميه الدراسة الحالية في تميزها في التعرف

إلـى دوافـعّ الممـولين للمنظمـات الأهليـة, والتعـرف إلـى أهـم معوقـات التمويـل مـن أجـل القيـام بمواجهتها, كما تتميز الدراسة الحالية عن غيرها أنها إهتمت بدراسة العلاقة بين التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية العاملة في جنوب مناطق الضفة الغربية بالتنمية المستدامة, وهذا ما لم تركز عليه الدراسات السابقة وأن ما ستضيفة هذه الدراسة على الدراسات السابقة بأن ها ستكون مكملة للدراسات النظرية وتجدر الإشارة هنا إلى ندره الدراسات التي تناولت مسألة التمويل الدولي.

الإستفاده من الدراسات السابقة

استفادت الباحثة من الإطلاع على الدراسات السابقة في الأوجه الإتيه:

- ❖ إثراء الإطار النظري بمجموعه من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- ❖ استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد محاور الدراسة.
- ❖ استفادت الباحثة من الدراسات بحيث أصبحت على معرفه أكبر لطبيعة عمل المؤسسات غير الحكومية وما يمكن ان تقوم به من دور في مجالات التنمية المختلفة.
- ❖ جمع الماده العلمية للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.
- ❖ استفادت الباحثة من الدراسات االسابقة اختيار منهج الدراسة والإساليب الإحصائية المناسبة, وكيفيه تحليل البيانات.
- ❖ استفادت الباحثة من الدراسات في عملية اختيار وتكوين أدوات الدراسة المناسبة واسترشدت الباحثة بالدراسات السابقة في عملية بناء الإستبانة وتصميمها.

- **وجه الشبه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :**

- ❖ أن كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية تناولت مواضيع حول المؤسسات سواء من حيث التمويل أو علاقتة بالتنمية.

- ❖ بينت الدراسة و الدراسات السابقة التي تم طرحها أن الإعتماد الأكبر في تمويل عمليات التنمية على الدول المانحة .
- ❖ معظم الدراسات السابقة والدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي .
- ❖ تم استخدام الإستبانة كأداه لجمع المعلومات في معظم الدراسات السابقة والبعض الآخر تم استخدام المقابلة والدراسة الحالية إستخدمت الإداتين .

- **أوجه الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسات االسابقة:**

- الدراسة الحالية تناولت قضايا تنموية مختلفةه وهو ما لم تتناولة أي من الدراسات السابقة .
- أن الحد المكاني لهذه الدراسة هو محافظات جنوب الضفة الغربية وهو ماتميزت به الدراسة الحالية.
- إختلاف الحد الزمني للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
- إن هذه الدراسة تعتبر استكمالإ لما بدأه الباحثون والدارسون السابقون في موضوع الدراسة فهي جزء من البناء التراكمي المعرفي للدراسات السابقة تبني على ما توصلوا إليه من نتائج وما قدموه من توصيات ومقترحات .
- ركزت الدراسة الحالية على المؤسسات الأهلية و واقعها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها المتعدده.
- ركزت الدراسة الحالية على التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية وعلاقتة في التنمية المستدامة.
- ركزت الدراسة الحالية على التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية والشروط التمويلية التي تضعها الدول المانحة في التعامل مع هذه المؤسسات في عملية فرض أجنده تمويلية تخضع لسياسات المانحين .

اسم الدراسة	المؤلف	السنة	أوجه الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة	أوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة
تقرير الإمم المتحده بعنوان أقل البلدان نموا		2019	هدف التقرير إلى تحديد أقل البلدان نموا واعتمادها على التمويل الخارجي	قياس تأثير التمويل الخارجي على التنمية والتبعيه في البلدان النامية
آثار التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في مصر وتونس	تامر مرضى	2016	معرفه تأثير التمويل الأجنبي في مصر وتونس	مخاطر التمويل الأجنبي المسيس ذو الإجندات الخاصة
دور المؤسسات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزه وسبل التطوير	أشرف شيخو	2015	معرفه دور المؤسسات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزه	من التوصيات اشراك المنظمات غير الحكومية في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابه والتقويم للبرامج التربويه والتنموية المختلفه تطوير قانون المنظمات غير الحكومية يستجيب للتحديات التنموية التي تواجه المجتمع الفلسطيني.
آثار التمويل الخارجي على التبعيه للمنظمات غير الحكومية في الأرضي الفلسطينية	ايمان زيادة	2014	معرفه اثار التمويل الأجنبي على تبعيه المؤسسات قبل وبعد أوسلو	وضع خطه وطنيه تنموية شامله وعدم التنافس على التمويل ووضع جهه رقابيه على التمويل
دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحاله دراسه)	سائد أبو عدوان	2013	دور منظمات المجتمع المدني على التنمية البشرية	التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني ودورها, والمعيقات التي تواجه المجتمع المدني
تقرير مؤسسات التمويل الأجنبي وأثرها على المجتمع الفلسطيني		2013		توصل التقرير إلى ان الدول المانحة يوجد لديها أجندات

وثقافته الوطنيه				خاصه تريد تنفيذها بفلسطين وليس بناء تنمية
تقرير إستدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		2013	هدف هذا التقرير إلى تقييم قوه قطاع منظمات المجتمع المدني وقابليتها للإستدامة في سبع دول وهي مصر, العراق, الأردن , لبنان , المغرب, والضفة الغربية وقطاع غزة, واليمن	الوضع السياسي في المنطقه له تأثير على إستدامة المؤسسات الأهليةبما في ذلك تقديم الخدمات والقدره التنظيميه والسلامه الماليه والصوره العامه
مدى فعاليه سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينه غزه.	محروس الشوبكي و محمد أبو شماله	2013	هدفت إلى التعرف على بعض العوامل التي تؤثر في عملية تدبير التمويل	تعتمد عملية تدبيرالتمويل على ثقة الممولين بالمنظمة
دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزه لتحقيق التنمية المستدامة	احمد حلو	2012	تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسات الأهليةوتأثيرها على التنمية في غزه	
دور المجتمع المدني في بناء القيادات النسويه الشابه	مريم مزين	2012	تحليل نقاط القوه والضعف للتعرف على دور المؤسسات غير الأهلية في بناء القيادات	يوجد علاقة تصارعيه تنافسية بين قيادات المؤسسات الأهلية.

			النسويه الشابه في قطاع غزه	
بعنوان مقترحات لتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية في قضايا التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية.	مصطفى حسن	2012	التعرف على مجالات عمل المؤسسات وتقديم مقترحات لتفعيل خدماتها بشكل صحيح بمناطق شمال الضفة	التمويل الخارجي حسب رأي المبحوثين مرتبط بأجندات للدول المانحة , وكانت أهم التحديات والمعيقات هو الإحتلال حيث يشكل أهم معيق لعمل المؤسسات غير الحكومية .
المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الإقتصادي الفلسطيني	نادر سماره	2013		وجهه التشابه كان التأكيد على دور التمويل الأجنبي في بناء الإقصاد الفلسطيني ولكن لم تكن صاحبه الدور الريادي في النمو,وان كل تمويل أجنبي له اجنده سياسية خاصه
واقع التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية العاملة في محافظه رام الله والبيره في الضفة الغربية: الدوافع, المعوقات, سبل تحفيز الممولين الأثر	ذياب جرار و سائد أبو بهاء		التعرف على دوافع الممولين لتقديم الدعم للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وسبل تحفيزهم	وجهه التشابه هو ان اهم معوقات الأثر الإيجابي للتمويل المنافسه بين المؤسسات الأهلية وكثرتها بالإضافه إلى ضعف أدائها
التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزه 2000- م 2010م (دراسه ميدانيه).	ناهض ابوحماد	2011	تاثير التمويل على التنمية السياسية في قطاع غزه	وكانت أوجه التشابه في النتائج أن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني, وأن المساعدات التي قدمتها المؤسسات الدولية تتناسب مع أهدافة السياسية, وليس مع

				إحتياجات الشعب الفلسطيني, وأن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليس لديها أجنده وطنيه واضحه تجاه أولويات التمويل وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية.
دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.	ناصر شيخ علي	2010	دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الساسيه في فلسطين	التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني ودورها, والمعيقات التي تواجه المجتمع المدني
أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسه قياسيه للفتره 2000-2015.	ريم ثوامريه	2019	التعرف فيما إذا كان التحسن الكبير الذي عرفته مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى الإستثمار الأجنبي أم لا	
أثر التمويل الخارجي على النمو الإقتصادي "دراسه تطبيقيه لدول عربيه".	همام أبو شعبأن	2016	دور التمويل الأجنبي في النمو الإقتصادي في ثلاث دول عربيه وهي(الإردن, مصر, الأراضي	لا يوجد تأثير كبير للمساعدات الإنمائيه الرسمه والدين الخارجي فلا يوجد لهم أي أثر على النمو الإقتصادي.

			الفلسطينية) من عام 1995م حتى عام 2015م و التعرف على واقع وأهميه النمو الإقتصادي	
مساعدات التنمية الرسمه والإداء الإقتصادي والفقر مع الإشاره للبلدان العربية	المركز العربي للتخطيط	2011	مساعدات التنميه الرسميه والإداء الإقتصادي والفقر في البلدان العربية	دور المساعدات التنمويه الرسميه في تعزيز جهود التنميه الإقتصادية
The Role of NGO, s in Promoting Empowerment for Sustainable CommunityDevelopment	Hedayat Allah and Marof Bin Redzuan	2011	توضيح مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية في تشجيع التنمية المجتمعيه المستدامة في دول العالم الثالث	برامج ووظائف المنظمات غير الحكومية من الممكن أن تساهم في تحقيق التنمية المجتمعيه المستدامة.
“The effect of foreign aid on economic growth in developing countries”	Ekanayake	2009	التعرف على تاثير المساعدات الخارجيه لنمو الإقصادي ل(83) من البلدان الناميه المتلقيه للمساعدات من عام 1970 إلى 2007	
DEVELOPMENT AID	CAMELIA	2009	التركيّز على	

	نوع المساعدات الخارجية كونها تنمويه أو غير تنمويه		MINOIU AND SANJAY G. REDDY	AND ECONOMIC GROWT : A POSITIVE LONG – RUN RELATION.
	التعرف على أثر المساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي في الباكستان	2011	MUHAMMAD , JAVID AND QAYYUM, ABDUL	FOREIGN AID–GROWTH NEXUS IN PAKISTAN : ROLE OF MACROECONOMIC POLICIES
عدم فعاليه المساعدات الخارجية مرتبطه بعدم تحقيق نمو إقتصادي مقبول	التعرف على العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي باعتباره مؤشراً للنمو	2012	ISMAIL O. FASANYA	DOES FOREIGN AID ACCELERATE ECONOMIC GROWTH? AN EMPIRICAL ANALYSIS FOR NIGERIA
	تقييم مدى نجاح المساعدات المقدمة من الحكومة الإمريكيه, والتي بلغت أكثر من (5) مليارات دولار	2016	Zanetti	"U.S. Foreign Aid to the Palestinians
لتعرف على دور المؤسسات غير الحكومية في التنمية المستدامة	التعرف على دور المؤسسات غير الحكومية في نيجيريا	2018	Priya Bhargava & Gaurav Wadhwa	**دور المؤسسات غير الحكومية في التنمية المستدامة (الإستدامة في القرن الحادي والعشرين).**

الفصل الثالث

الطريقه والإجراءات

1.3 مقدمة

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقه الدراسة وإجراءاتها التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينه الدراسة وأداه الدراسة وصدقها وثباتها, وإجراءات الدراسة, والتحليل الإحصائي.

2.3 منهجيه البحث

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج (الوصفي التحليلي) (المنهج المختلط Mixed Method Research Design الكمي والنوعي) و المنهج (التاريخي) الذي يستند إلى وصف الظاهره موضوع الدراسة وذلك عن طريق:

1- المصادر الثانوية من الدراسات االسابقة والمؤلفات والمراجع.

2- المصادر الأولية واعتمدت الباحثة في جمعها من خلال الإستبيان والمقابلة والعمل على تحليلها وتبويبها للحصول على النتائج.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الأهلية العاملة في جنوب الضفة الغربية والبالغ عددها الإجمالي(482) مؤسسة أهلية (فاعله وغير فاعله) وذلك حسب بيانات مديريات الداخلية لمناطق جنوب الضفة الغربية وقد بلغ عدد المؤسسات الأهلية الفاعله بشكل حقيقي في جنوب الضفة الغربية قرابة (100) مؤسسة أهلية موزعه على (الخليل ,حلحول, دورا وبيت لحم).

4.3 عينه الدراسة

قامت الباحثة باختيار عينه عشوائيهة بسيطة من جميع الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية, لغاية دراسة "التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة". حيث تم الإختيار من هذه العناصر, ولاستخراج عينه الدراسة استخدمت الباحثة معادله ماسون وآخرون (Mason et al., 1999).

بعد عملية حساب العينه تم اختيار (79) مؤسسة من المؤسسات الفاعلة العاملة في جنوب الضفة بشكل عشوائي وقامت الباحثة بزيارة هذه المؤسسات وتوزيع الإستبانات على مجموعة من الموظفين الذين يعملون في المؤسسات الأهلية الفعالة العاملة في جنوب الضفة (منسق مشروع , مدير اداري أومالي, مدير مشروع), حيث قامت الباحثة بتوزيع (200) إستبانة وأُستردت جميعها وبعد مراجعة الإستبيانات تم استبعاد (27) واختيار (173) إستبانة, وبذلك تكون العينة (173) أي ما نسبته 86,5% (نسبه الإرجاع) من مجموع الإستبيانات التي وزعت على العينة في جنوب الضفة الغربية وبذلك تعتبر استجابه عالية, وتم اجراء (5) مقابلات مع

خبـراء فـي مجـال المؤسسـات الأهليـة و (15) مقابلـه لأعضـاء مجـالس ومـدراء عـامين فـي المؤسسات الأهلية العاملة في جنوب الضفة الغربية .

5.3 توزيع افراد العينة

تم رصد توزيع أفراد عينه الدراسة وفقا للمتغيرات الديموغرافيه للدراسة في الإستبانة وهي (الجنس ,والعمر ,والمسمى الوظيفي, والدرجة العلمية, وسنوات الخبرة وكانت النتائج كما يلي:

جدول (1.3): خصائص العينه الديموغرافيه.

البند	المتغيرات	العدد	النسب المئوية	القيم الناقصه
الجنس	ذكر	105	60.7	–
	أنثى	68	39.3	
المؤهل العلمي	دبلوم	31	17.9	–
	بكالوريوس	101	58.4	
	ماجستير	26	15.0	
	دكتوراه	8	4.6	
	غير ذلك	7	4.1	
نوع الوظيفه	منسق مشروع	14	8.1	–
	مدير مشروع	64	37.0	
	موظف إداري أو مالي	95	54.9	
سنوات الخبره	أقل من 5 سنوات	48	27.7	–
	من 5 إلى 10 سنوات	64	37.1	
	من 11 إلى 15 سنه	31	17.9	
	أكثر من 15 سنه	30	17.3	
مجـــال عمـــل المؤسسة الأهلية	الشباب	30	17.3	–
	المرأة	24	13.9	
	التنمية	26	15.0	
	الزراعه	31	17.9	
	الإطفال	30	17.3	

البند	المتغيرات	العدد	النسب المئوية	القيم الناقصه
	حقوق الإنسان	30	17.3	
	غير ذلك	2	1.3	

يُوضح الجدول (1.3) خصائص العينة الديموغرافيه, وذلك كما يلي:

(1).توزيع الأفراد حسب مُتغير الجنس: 60,7% من الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية ذكور, و39.3% منهم إناث

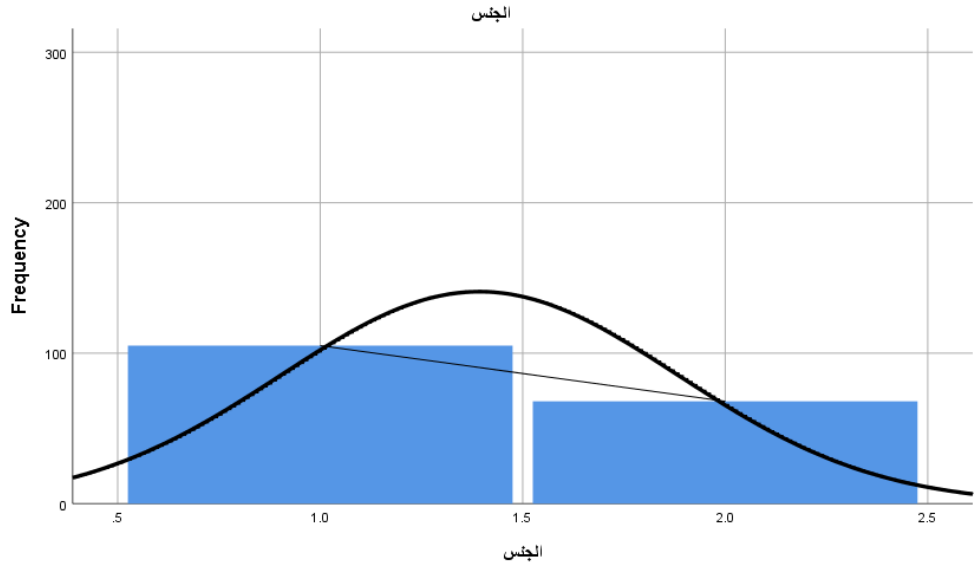

(2). توزيع أفراد العينه حسب مُتغير المؤهل العلمي: 17,9% من الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية حاصلين على درجة الدبلوم, 58,4% منهم حاصلين على درجة البكالوريوس, 15,0% منهم حاصلين على درجة الماجستير, 4,6% منهم حاصلين على درجة الدكتوراه و4,0% منهم حاصلين على مؤهل علمي غير ما ذكر.

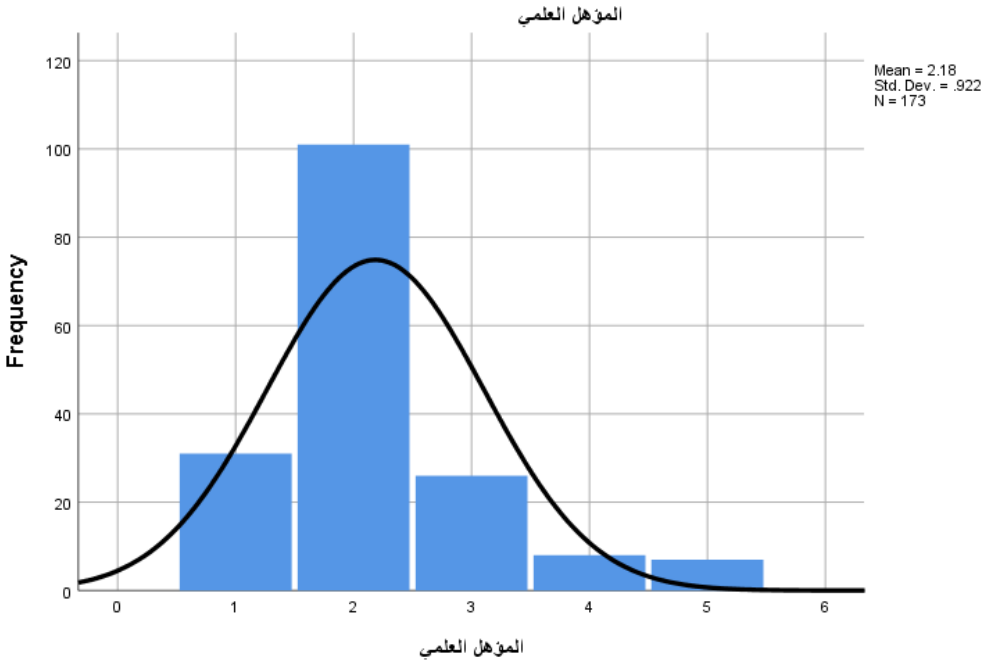

(3). توزيع أفراد العينه حسب مُتغير نوع الوظيفه: 8,1% من الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية يشغلون وظيفة مدير إداري ومالي, 37.0% من الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية يشغلون مدير مشروع و 54,9% من الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية يشغلون وظيفة موظف إداري أو مالي.

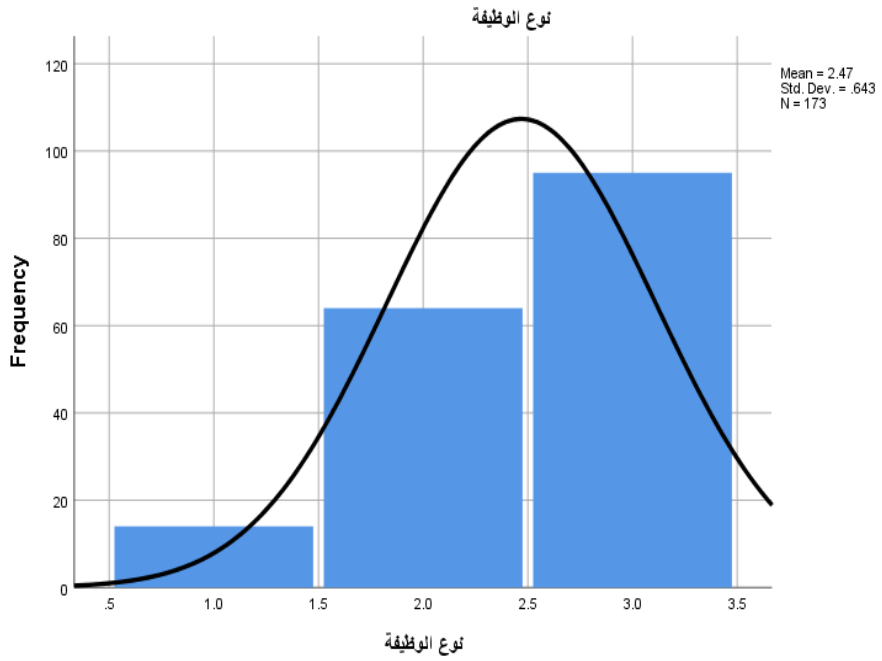

(4). توزيع أفراد العينه حسب مُتغير عدد سنوات الخبره: 27.7% من الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية لديهم سنوات خبره أقل من 5 سنوات, 37,0% منهم لديهم سنوات خبره ما بين 5 إلى 10 سنوات, 17,9% منهم لديهم سنوات خبره ما بين 11 إلى 15 سنه و 17,3% منهم لديهم سنوات خبره أكثر من 15 سنه.

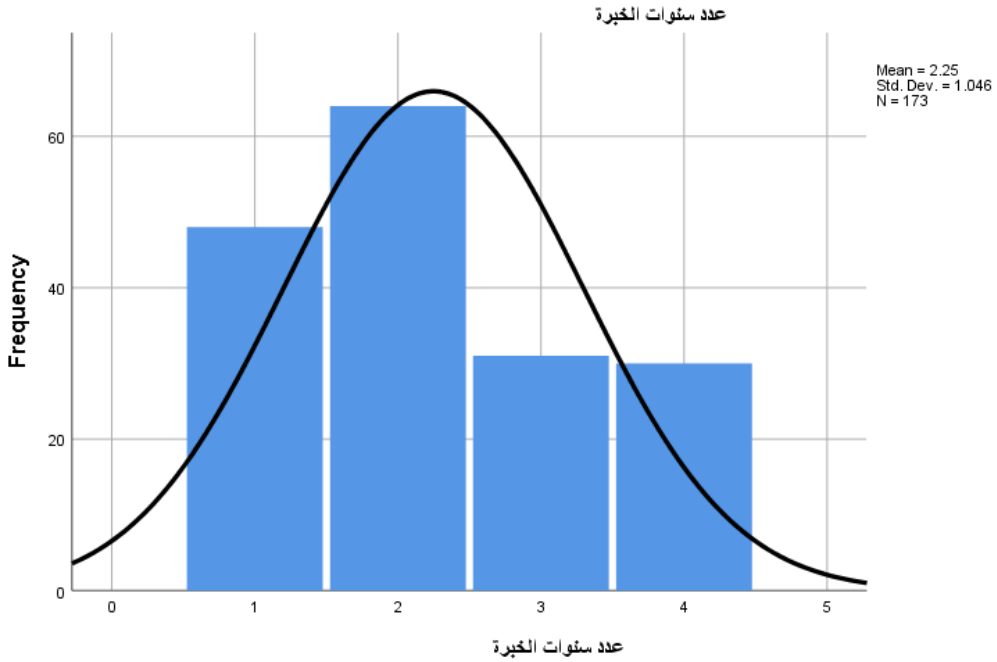

(5).توزيـع أفـراد العينـه حسـب مجـال عمـل المؤسسـة الأهليـة: 17,3% مـن المـوظفين فـي المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية يعملون في مجال الشباب, 13,9% من الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية يعملون في مجال المرأة, 15,0% منهم يعملون في مجال التنمية, 17,9% منهم يعملون في مجال الزراعه, 17,3% منهم يعملون في مجال الإطفال, 17,3% منهم يعملون في مجال حقوق الإنسان و1,2% منهم يعملون في مجالات أخرى.

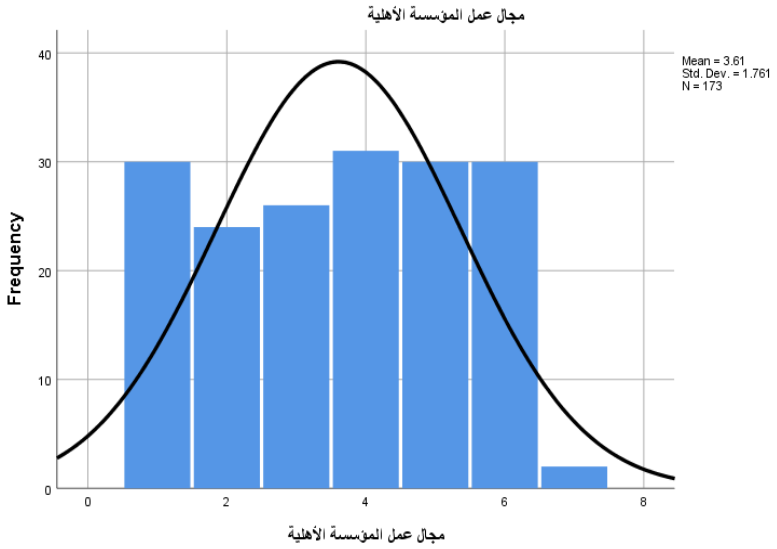

3.3 أدوات الدراسة

1.3.3. طرق جمع البيانات:

هناك مصدرين تم استخدامهما في جمع البيانات وهما الإستبانة والمقابلات الشخصية كأداة رئيسية لجمع البيانات والمصدر الثاني والثانوي هو المصادر والمراجع والدراسات االسابقة بالإضافه إلى الإنترنت والمنشورات حول هذا الموضوع فقامت الباحثة بمراجعة الدراسات االسابقة التي لها علاقة بالموضوع لبناء الإستبانة لتحقيق أهداف الدراسة وكانت الإستبانة مقسمة إلى قسمين القسم الأول يحتوي على البيانات الديمغرافية وهي (الجنس , المؤهل العلمي, نوع الوظيفة,

عدد سنوات الخبرة, مجال عمل المؤسسة الأهلية) والقسم الثاني تضمن (52) فقرة مقسمة إلى ستة أقسام رئيسية, وهي :

1. واقع التمويل الأجنبي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية, وتتكون من إحدى عشره فقرة.
2. الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي), وتتكون من ثماني فقرات.
3. الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي), وتتكون من ثماني فقرات.
4. الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي), وتتكون من ثماني فقرات.
5. أهداف التمويل الأجنبي لإحداث تنمية مستدامة في فلسطين, وتتكون من تسع فقرات.
6. شروط التمويل الأوروبي الجديدة, وتتكون من ثماني فقرات.

وقبل توزيع الإستبانة قامت الباحثة بعرضها على الدكتور المشرف لفحص مدى ملاءمتها واجراء التعديلات المطلوبة ومن ثم تم عرضها على (6) من المحكمين المختصين وتم اجراء التعديلات في ضوء توصياتهم ومن ثم تم وضع الإستبانة في صورتها النهائية لتوزيعها وبعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعة الإستبيانات تمهيداً لإدخالها للحاسوب, وقد تمت هذه العملية بإعطائها أرقأما معينة, أي بتحويل الإجابات اللفظيه إلى رقمية, حيث أُعطيت الإجابة بدرجة موافق بشده (5) درجات, بدرجة موافق(4) درجات, بدرجة لا أعرف(3) درجات, بدرجة معارض درجتين, وبدرجة معارض بشده درجة واحده.

وكما, وتم توزيع الإستبانة على مجموعة من موظفين الذين يعملون في المؤسسات الأهلية الفاعلة العاملة في جنوب الضفة الغربية(منسق مشروع , مدير اداري ومالي, مدير مشروع).

وتم استخدام المقابلة كاداة بجانب الإستبانة و تم التحقق من صدق أداه الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص والخبرة واشتملت المقابلات على (5) مقابلات لخبراء في مجال المؤسسات الأهلية و(15)مقابلة موزعة ما بين أعضاء مجالس ادارة ومدراء عاميين لمؤسسات أهلية عاملة في جنوب الضفة الغربية .

4.3 صدق الدراسة

تم التحقق من صدق أداه الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص والخبرة, والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها, وعليه تم إخراج الإستبانة بشكلها الحالي, هذا من ناحيه, ومن ناحيه أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الإرتباط بيرسون (Pearson Correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداه, وذلك كما هو موضح في الجدول(2.3).

جدول (2.3): نتائج معامل الإرتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفه ارتباط فقرات أداه الدراسة لدى الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية مع الدرجة الكلية للأداة.

الرقم	الفقرات	قيمه (ر)	الدلاله الإحصائية
1-1	المؤسسات الأهليةهي صاحبة القرار في تحديد أولويات التمويل	0.355**	0.000
2-1	تسعى المؤسسات الأهليةإلى تحقيق أهدافة بغض النظر عن أهداف الممول	0.390**	0.000
3-1	تساعد المؤسسات الأهلية في تنفيذ الأولويات الوطنيه	0.350**	0.000

الرقم	الفقرات	قيمه (ر)	الدلاله الإحصائية
	والإستراتيجية الرسميه بالتعاون مع الممولين.		
4-1	يشارك الممول المؤسسات الأهلية في عملية تحديد أولويات ومتطلبات التنمية في المجتمع الفلسطيني.	0.322**	0.000
5-1	تعاني المؤسسات الأهليةمن عدم وجود دخل مادي ثابت مما يؤثر على قدرتها في الإستمرار في تقديم خدماتها.	0.276**	0.000
6-1	المؤسسات الأهليةليس لديها برامج واضحه تجاه أولويات التمويل.	0.368**	0.000
7-1	قله الموارد الماليه تجعل المؤسسات الأهليةتسعي للحصول على التمويل دون اعتبار كبير لمدى ملائمته لأهدافة.	0.415**	0.000
8-1	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةالذي انعكس على حجمها وانتشارها وعلى دفع حوافز ماليه للمتطوعين أدى إلى تراجع العمل التطوعي.	0.365**	0.000
9-1	التنافس بين المؤسسات الأهليةعلى مصادر التمويل يؤثر على نجاح التنمية.	0.235**	0.000
10-1	لقله الدعم الحكومي للمؤسسات الأهلية جعلها تسعى للحصول على التمويل بغض النظر عن مدى ملاءمته لأهدافة	0.348**	0.000
11-1	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةغالبا ما يحمل أجنده سياسية.	0.357**	0.000
1-2	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعيه.	0.498**	0.000
2-2	تنفيذ حملات تطوعية لتنظيف الشوارع والمرافق العامه.	0.512**	0.000
3-2	تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام بالمحميات الطبيعيه.	0.468**	0.000
4-2	تنفيذ برامج للمساعده في مكافحه الإفات البيئية مثل الحشرات.	0.390**	0.000
5-2	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه بأهميه المياه وعدم هدرها.	0.454**	0.000
6-2	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على التحول إلى استخدام التكنولوجيا النظيفه الصديقه للبيئه.	0.507**	0.000
7-2	تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام وزياده المساحات الخضراء.	0.486**	0.000
8-2	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه للمساعده في حمايه الكائنات الحيه المهدده بالإنقراض.	0.529**	0.000
1-3	تنفيذ برامج ومشاريع للعمل على تحسين مستوى التعليم	0.534**	0.000

الرقم	الفقرات	قيمه (ر)	الدلاله الإحصائية
	والرعايه الصحية.		
2-3	تنفيذ مشاريع تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطيه والانفتاح على الآخر.	0.432**	0.000
3-3	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على العدالة والمسأواه لجميع فئات المجتمع.	0.519**	0.000
4-3	تنفيذ برامج تثقيفيه تساهم في تحسين العمل وشروطه.	0.522**	0.000
5-3	تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور الشباب في المجتمع	0.449**	0.000
6-3	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه تساهم في الحث على العمل التطوعي.	0.521**	0.000
7-3	تنفيذ برامج ومشاريع للمساعده في الحد من الفقر والبطالة.	0.538**	0.000
8-3	تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور ومكانه الطفل في المجتمع.	0.600**	0.000
1-4	تنفيذ برامج ومشاريع لزياده الناتج المحلي وتسويقه.	0.557**	0.000
2-4	تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين وزياده رفاهيه المجتمع إلى أقصي حد ممكن.	0.526**	0.000
3-4	تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المزارعين.	0.463**	0.000
4-4	خلق فرص عمل للخريجين الجدد.	0.477*	0.000
5-4	تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المرأة.	0.445**	0.000
6-4	تنفيذ مشاريع صغيره مدره للدخل للأسر الفقيره.	0.495**	0.000
7-4	تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم الشباب.	0.607**	0.000
8-4	الدعم المادي للأفكار والمشاريع الرياديه.	0.581**	0.000
1-5	عملية التمويل مرتبطه بأولويات التنمية المستدامة.	0.415**	0.000
2-5	تلعب برامج التمويل الدولي دورا أساسياَ في تحقيق التنمية المستدامة.	0.479**	0.000
3-5	التمويل الأجنبي مقدم لشعبنا لأهداف مرتبطه بدعم العملية السلميه وتحقيق الإستقرار بالمنطقه.	0.348**	0.000
4-5	تحدد الدول المانحة أهدافة وبرامجها وفق إحتياجات المجتمع الفلسطيني.	0.531**	0.000
5-5	يساهم التمويل الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني بأبعادها (إقتصادي, البيئي, الإجتماعي).	0.434**	0.000
6-5	يسعى التمويل الأجنبي إلى تعميم مفاهيم ثقافيه غربيه لا تتناسب وثقافه المجتمع الفلسطيني.	0.489**	0.000

الرقم	الفقرات	قيمه (ر)	الدلاله الإحصائية
7-5	ساهم التمويل الأجنبي في بناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل.	0.335**	0.000
8-5	التمويل الأجنبي له تأثير ايجابي على التنمية المستدامة.	0.494**	0.000
9-5	يركز الممولين على البرامج الإغاثية والإنسانيه متجاهلين البرامج والمشاريع التنموية.	0.430**	0.000
1-6	ساهمت شروط التمويل الأوروبي الجديده في زياده التشظي والإنقسام في القطاع الأهلي الفلسطيني.	0.142	0.000
2-6	شروط التمويل الأوروبي الجديده تأتي استجابه لضغوط (إسرائيل)يه.	0.347**	0.000
3-6	لم تراعي شروط التمويل الأوروبي الجديده السياق التحرري الخاص الذي يعمل فيه القطاع الأهلي الفلسطيني.	0.279**	0.000
4-6	يتحمل القطاع الأهلي الفلسطيني بعدم تخليقه بدائل للتمويل جزءاً من المسؤوليه عن الإزمه.	0.351**	0.000
5-6	بالغت المؤسسات الرافضه لشروط لتمويل الأوروبي الجديد في رده فعلها تجاه المؤسسات الأهليةالآخرى.	0.437**	0.000
6-6	المؤسسات الأهليةالتي تعاملت بواقعيه مع شروط التمويل الأوروبي الجديده تتعارض مع الأولويات الوطنيه للشعب الفلسطيني.	0.342**	0.000
7-6	نجحت الأطر الأهلية في التعامل مع أزمه التمويل الأوروبي الجديده.	0.364**	0.000
8-6	الحكومة الفلسطينية والأحزاب السياسية تحملوا مسؤوليتهم في التعامل مع الإزمه.	0.436**	0.000

** الإرتباط داله إحصائياً عند المستوى (0.01).

* الإرتباط داله إحصائياً عند المستوى (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن معظم قيم مصفوفه ارتباط فقرات أداه الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت داله إحصائياً, مما يشير إلى الإتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معاً في قياس درجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة.

5.3 ثبات الدراسة

تـم حسـاب الثبـات لأداة الدراسـة باسـتخدام أشـهر معادلـه للثبـات وهـي كرونبـاخ ألفـا (Cronbach Alpha) بشـرط أن يكـون سـلم الإجابـة للأسـئلة التـي تقـيس موضـوع الدراسـة "التمويـل الأجنبـي للمؤسسـات الأهليـة الفلسـطينية العاملـة فـي جنـوب الضـفة الغربيـة وعلاقتـة بالتنمية المستدامة" موحد, وتتراوح قيمه الثبات بين (0.00-1.00), وكلما إزدادت قيمه الثبات سنحصل على نتائج متقاربة عند تطبيق الأداة أكثر من مره في ظروف مماثلة, وتعتبر أدنى قيمه مقبولة إحصائياً للثبات (0,600), وذلك كما هو موضح في الجدول (3.3).

جدول (3.3): نتائج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لثبات أداه الدراسة.

البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمه ألفا
ثبات أداه الدراسة	173	52	0,904

تم التحقق من ثبات أداه الدراسة بطريقه الإتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha), إذ بلغت قيمه الثبات (0.904), وبذلك يتمتع الإستبيان بدرجة ممتازه (عالية) من الثبات.

درجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة, موضحه في الجدول (4.3).

جدول (4.3): الإعداد و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لدرجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
درجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة	173	4,0979	0,40418

يتبين من الجدول السابق أن درجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة كانت عاليه مقارنه مع سلم الإجابات للاستبيان

(1-5), حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (4,0979), مع انحراف معياري (0,40418).

6.3 الإساليب الإحصائية

تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء المعالجات الإحصائية اللآزمة للدراسة الحالية من خلال استخدام الإختبارات الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية.

2- المتوسطات الحسابية, الإنحرافات المعيارية.

3- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفه ثبات فقرات أدوات الدراسة.

4- معامل الإرتباط بيرسون (Person correlation) لمعرفة صدق فقرات أدوات الدراسة.

5- معامل الإنحدار المعياري (Standardized Regression)

6- اختبار توكي (Tukey Test)

7- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين المتوسطات.

8- اختبار مربع كاي (Chi Square)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

هناك مصدرين تم استخدامهما في جمع البيانات وهما الإستبانة والمقابلات الشخصية كأداة رئيسية لجمع البيانات والمصدر الثاني والثانوي هو المصادر والمراجع والدراسات االسابقة بالإضافة إلى الإنترنت والمنشورات حول هذا الموضوع فقامت الباحثة بمراجعة الدراسات االسابقة التي لها علاقة بالموضوع لبناء الإستبانة لتحقيق أهداف الدراسة وكانت الإستبانة مقسمة إلى قسمين القسم الأول يحتوي ع البيانات الديموغرافية وهي (الجنس , المؤهل العلمي, نوع الوظيفة, عدد سنوات الخبرة, مجال عمل المؤسسة الأهلية) والقسم الثاني تضمن (52) فقره مقسمه إلى سته أقسام رئيسية, وهي:

1. واقع التمويل الأجنبي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية, وتتكون من إحدى عشره فقره.
2. الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي), وتتكون من ثماني فقرات.
3. الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي), وتتكون من ثماني فقرات.
4. الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي), وتتكون من ثماني فقرات.
5. أهداف التمويل الأجنبي لإحداث تنمية مستدامة في فلسطين, وتتكون من تسع فقرات.

6. شروط التمويل الأوروبي الجديدة, وتتكون من ثماني فقرات.

تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة الموظفين الذين يعملون في المؤسسات الأهلية الفعالة العاملة في جنوب الضفة (منسق مشروع, مدير اداري ومالي, مدير مشروع).

وتم استخدام المقابلة كأداة بجانب الإستبانة واشتملت المقابلات على (5) مقابلات لخبراء في مجال المؤسسات الأهلية و(15) مقابلة موزعة ما بين أعضاء مجالس إدارة ومدراء عاميين لمؤسسات أهلية عاملة في جنوب الضفة الغربية.

بعد جمع البيانات قامت الباحثة بمراجعتها لإدخالها للحاسوب, وقد تمت هذه العملية بإعطائها أرقاما معينة, أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية, حيث أُعطيت الإجابة موافق بشده(5) درجات, موافق(4) درجات, لا أعرف(3)درجات, معارض درجتين, ومعارض بشده درجة واحدة. بحيث كلما زادت الدرجة إزداد التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة.

تضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة, وذلك من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة

(1) المتوسط الحسابي (Mean): هو من أكثر مقاييس النزعه المركزيه وأكثرها استخدأما في النواحي الإحصائية, يعرف بأنه مجموع القيم مقسوماً على عددها, فالمتوسط الحسابي هو القيمه التي تمثل مركز ثقل البيانات, يرمز للمتوسط الحسابي ($\bar{x}$)

أهمية الوسط الحسابي تكمن بأنه يشير إلى مركز التأثير, فكلما زادت قيمة المتوسط الحسابي لمتغير ما زادت أهمية المتغير بالنسبة لباقي المتغيرات.

(2) الإنحراف المعياري (Standard Diviation): يعتبر من أدق من مقاييس التشتت الإحصائي وهو الجذر التربيعي لمعدل مربعات انحرافات العلامات في التوزيع عن المتوسط الحسابي على عدده. ببساطه نقول إن الإنحراف المعياري هو الجذر التربيعي للتباين, وأهمية الإنحراف المعياري تتمثل بأنه يمثل مقدار الإنحراف عن مركز التأثير.

(3) معيار تفسير النتائج : من أجل تقييم دور التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة, استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والنسب المئوية درجة الموافقة واستخدم الباحثة المعيار التالي لتقدير دور المؤسسات الأهلية:

جدول (1.4): كيفية تحويل قيم مقياس لكرت إلى الإوساط الحسابية

مقياس لكرت	قيمه المتوسط الحسابي	الفرق بين الإوساط الحسابية	النسب المئوية	مرتبة النسب المئوية	درجة الموافقة
1	1,79 – 1,00	0,79	المتوسط * 20	أقل من 50%	قليلة جداً
2	2,59 – 1,80	0,79	المتوسط * 20	من 50 – 59,9%	قليلة
3	3,39 – 2,60	0,79	المتوسط * 20	من 60 – 69,9%	متوسطة
4	4,19 – 3,40	0,79	المتوسط * 20	من 70 – 79,9%	كبيرة
5	5,00 – 4,20	0,79	المتوسط * 20	80% فأكثر	كبيرة جداً

1.4 القسم الأول النتائج الإحصائية الوصفيه المتعلقة باسئلة الإستبانة.

1.1.4. نتائج سؤال الدراسة الأول: ما واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية؟

من أجل الإجابة على السؤال وباقي الإسئلة, فقد استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية وتقدير الدور من خلال تقييم النسبة وفق المعيار المستخدم في قراءه وتحويل النتائج.

جدول (2.4): ملخص للبيانات الوصفية لمحور واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية (الترتيب من الأكثر أهمية إلى الإقل).

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةغالبا ما يحمل أجنده سياسية	173	4,59	91,8	كبيرة جداً
2	تعاني المؤسسات الأهليةمن عدم وجود دخل مادي ثابت مما يؤثر على قدرتها في الإستمرار في تقديم خدماتها	173	4,47	89,4	كبيرة جداً
3	قله الموارد المالية تجعل المؤسسات الأهلية تسعي للحصول على التمويل دون اعتبار كبير لمدى ملائمته لأهدافة	173	4,30	86	كبيرة جداً
4	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةالذي انعكس على حجمها وانتشارها وعلى دفع حوافز ماليه للمتطوعين أدى إلى تراجع العمل التطوعي	173	4,29	85,8	كبيرة جداً
5	لقله الدعم الحكومي للمؤسسات الأهليةجعلها تسعى للحصول على التمويل بغض النظر عن مدى ملائمته لأهدافة	173	4,12	82,4	كبيرة جداً

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
6	المؤسسات الأهليةليس لديها برامج واضحه تجاه أولويات التمويل	170	3,89	77,8	كبيرة
7	التنافس بين المؤسسات الأهليةعلى مصادر التمويل يؤثر على نجاح التنمية	173	3,89	77,8	كبيرة
8	يشارك الممول المؤسسات الأهلية في عملية تحديد أولويات ومتطلبات التنمية في المجتمع الفلسطيني	173	3,58	71,6	كبيرة
9	تساعد المؤسسات الأهلية في تنفيذ الأولويات الوطنيه والإستراتيجية الرسميه بالتعاون مع الممولين	173	3,49	69,8	كبيرة
10	تسعى المؤسسات الأهليةإلى تحقيق أهدافة بغض النظر عن أهداف الممول	173	3,42	68,4	متوسطة
11	المؤسسات الأهليةهي صاحبه القرار في تحديد أوليات التمويل	173	3,25	65	متوسطة
			3,93	78,6	كبيرة

ودرجة الموافقة الكلية لواقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية "كبيرة" وبنسبة مئوية (78,6%) على جميع الفقرات.

نستدل من خلال الجدول السابق للمتوسطات الحسابية والتي تعكس اتجاه المبحوثين أو درجة الموافقة من قبل المبحوثين لمحور واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية. فكانت درجة الموافقة كبيرة جدا للفقرات (التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية غالبا ما يحمل أجندة سياسية بنسبة 91,8%, تعاني المؤسسات الأهلية من عدم وجود دخل مادي ثابت مما يؤثر على قدرتها في الإستمرار في تقديم خدماتها, قله الموارد المالية تجعل المؤسسات الأهلية تسعي للحصول على التمويل دون اعتبار كبير لمدى ملائمته لأهدافها, التمويل الأجنبي

للمؤسسات الأهلية الذي انعكس على حجمها وانتشارها وعلى دفع حوافز ماليه للمتطوعين أدى إلى تراجع العمل التطوعي, و لقله الدعم الحكومي للمؤسسات الأهلية جعلها تسعى للحصول على التمويل بغض النظر عن مدى ملائمته لأهدافها بنسبة(82,4%). وكانت درجة الموافقة كبيرة للفقرات (المؤسسات الأهلية ليس لديها برامج واضحة تجاه أولويات التمويل بنسبة(77,8%), التنافس بين المؤسسات الأهليةعلى مصادر التمويل يؤثر على نجاح التنمية, يشارك الممول المؤسسات الأهلية في عملية تحديد أولويات ومتطلبات التنمية في المجتمع الفلسطيني بنسبة(71,6%). وكانت درجة الموافقة متوسطة للفقرات (تساعد المؤسسات الأهلية في تنفيذ الأولويات الوطنية والإستراتيجية الرسمية بالتعاون مع الممولين بنسبة(69,8%), تسعى المؤسسات الأهلية إلى تحقيق أهدافة بغض النظر عن أهداف الممول, والمؤسسات الأهليةهي صاحبه القرار في تحديد أوليات التمويل بنسبة (65%).

وقد كانت أكبر قيمه تقييم للفقرة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية غالباً ما يحمل أجندة سياسية بنسبة(91,8%), وقد كانت أصغر قيمه تقييم للفقرة المؤسسات الأهلية هي صاحبة القرار في تحديد أوليات التمويل بنسبة(65%).

2.1.4: نتائج سؤال الدراسة الثاني: ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية, الإجتماعية, والبيئية)؟

1.2.1.4 ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي)

جدول (3.4): ملخص للبيانات الوصفيه للمحور ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي)

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على التحول إلى استخدام التكنولوجيا النظيفه الصديقه للبيئه	170	4,36	87,2	كبيرة جداً
2	تنفيذ حملات تطوعية لتنظيف الشوارع والمرافق العامه	170	4,35	87	كبيرة جداً
3	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه بأهميه المياه وعدم هدرها	170	4,34	86,8	كبيرة جداً
4	تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام وزياده المساحات الخضراء	170	4,28	85,6	كبيرة جداً
5	تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام بالمحميات الطبيعيه	170	4,12	82,4	كبيرة جداً
6	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعيه	173	4,08	81,6	كبيرة جداً
7	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه للمساعده في حمايه الكائنات الحيه المهدده بالإنقراض	170	3,90	78	كبيرة
8	تنفيذ برامج للمساعده في مكافحه الإفات البيئية مثل الحشرات	170	3,81	76,2	كبيرة
			4,09	81,8	كبيرة جداً

ودرجة الموافقة الكلية للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (81,8%) على جميع الفقرات.

نستدل من خلال الجدول السابق للمتوسطات الحسابية والتي تعكس اتجاه المبحوثين أو درجة الموافقة من قبل المبحوثين لمحور الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي). فكانت درجة الموافقة كبيرة جداً للفقرات (تنفيذ برامج تثقيفيه

للحث على التحول إلى استخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقه للبيئة بنسبة(87,2%), تنفيذ حملات تطوعية لتنظيف الشوارع والمرافق العامه, تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه بأهميه المياه وعدم هدرها, تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام وزيادة المساحات الخضراء, تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام بالمحميات الطبيعيه, وتنفيذ برامج تثقيفيه للحث على الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعيه بنسبة(81,6%). وكانت درجة الموافقة كبيرة للفقرات (تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه للمساعده في حماية الكائنات الحية المهدده بالإنقراض بنسبة(78%), وتنفيذ برامج للمساعده في مكافحه الإفات البيئية مثل الحشرات بنسبة(76,2%).

وقد كانت أكبر قيمه تقييم للفقره تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على التحول إلى استخدام التكنولوجيا النظيفه الصديقه للبيئه بنسبة 87,2%, وقد كانت أصغر قيمه تقييم للفقره تنفيذ برامج للمساعده في مكافحه الإفات البيئية مثل الحشرات بنسبة(76,2%).

2.2.1.4 ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي) ؟

جدول (4.4): ملخص للبيانات الوصفية للمحور ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي)

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور الشباب في المجتمع	173	4,51	90,2	كبيرة جداً
2	تنفيذ برامج ومشاريع للعمل على تحسين مستوى التعليم والرعايه الصحية	173	4,48	89,6	كبيرة جداً
3	تنفيذ مشاريع تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطيه والإنفتاح على الآخر	173	4,41	88,2	كبيرة جداً

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
4	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على العدالة والمسأواه لجميع فئات المجتمع	173	4,40	88	كبيرة جداً
5	تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور ومكانه الطفل في المجتمع	173	4,33	86,6	كبيرة جداً
6	تنفيذ برامج تثقيفيه تساهم في تحسين العمل وشروطه	173	4,32	86,4	كبيرة جداً
7	تنفيذ برامج ومشاريع للمساعده في الحد من الفقر والبطالة	173	4,28	85,6	كبيرة جداً
8	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه تساهم في الحث على العمل التطوعي	173	4,20	84	كبيرة جداً
			4,37	87,4	كبيرة جداً

ودرجة الموافقة الكلية للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (87,4%) على جميع الفقرات.

نستدل من خلال الجدول السابق للمتوسطات الحسابية والتي تعكس اتجاه المبحوثين أو درجة الموافقة من قبل المبحوثين لمحور الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي). فكانت درجة الموافقة كبيرة جداً للفقرات (تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور الشباب في المجتمع بنسبة(90,2%), تنفيذ برامج ومشاريع للعمل على تحسين مستوى التعليم والرعايه الصحية, تنفيذ مشاريع تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطيه والإنفتاح على الآخر, تنفيذ برامج تثقيفية للحث على مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على العدالة والمساواة لجميع فئات المجتمع, تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور ومكانه الطفل في المجتمع, تنفيذ برامج تثقيفية تساهم في تحسين العمل وشروطه,

تنفيذ برامج ومشاريع للمساعده في الحد من الفقر والبطالة, و تنفيذ برامج تثقيفية توعوية تساهم في الحث على العمل التطوعي بنسبة(84%).

وقد كانت أكبر قيمة تقييم للفقرة تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور الشباب في المجتمع بنسبة(90,2%), وقد كانت أصغر قيمه تقييم للفقرة تنفيذ برامج تثقيفية توعوية تساهم في الحث على العمل التطوعي بنسبة(84%).

3.2.1.4 ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي) ؟

جدول (5.4): ملخص للبيانات الوصفية للمحور ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي)

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المرأة	173	4,72	94,4	كبيرة جداً
2	تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم الشباب	173	4,64	92,8	كبيرة جداً
3	تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المزارعين	173	4,61	92,2	كبيرة جداً
4	الدعم المادي للأفكار والمشاريع الرياديه	173	4,55	91	كبيرة جداً
5	تنفيذ مشاريع صغيره مدره للدخل للأسر الفقيره	173	4,49	89,8	كبيرة جداً
6	خلق فرص عمل للخريجين الجدد	173	4,26	85,2	كبيرة جداً
7	تنفيذ برامج ومشاريع لزياده الناتج المحلي وتسويقه	173	4,25	85	كبيرة جداً
8	تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين وزياده رفاهيه المجتمع إلى أقصي حد ممكن	173	4,04	80,8	كبيرة جداً
			4,44	88.8	كبيرة جداً

ودرجة الموافقة الكلية للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (88,8%) على جميع الفقرات.

نستدل من خلال الجدول السابق للمتوسطات الحسابية والتي تعكس إتجاه المبحوثين أو درجة الموافقة من قبل المبحوثين لمحور الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي). فكانت درجة الموافقة كبيرة جداً للفقرات (تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المرأة بنسبة(94,4%), تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم الشباب, تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المزارعين, الدعم المادي للأفكار والمشاريع الريادية, تنفيذ مشاريع صغيره مدره للدخل للأسر الفقيرة, خلق فرص عمل للخريجين الجدد, تنفيذ برامج ومشاريع لزيادة الناتج المحلي وتسويقة, وتنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين وزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصي حد ممكن بنسبة(80,8%).

وقد كانت أكبر قيمه تقييم للفقره تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المرأة بنسبة (94,4%), وقد كانت أصغر قيمه تقييم للفقره تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين وزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصي حد ممكن بنسبة(80,8%).

3.1.4: نتائج سؤال الدراسة الثالث: هل يهدف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين؟

جدول (6.4): ملخص للبيانات الوصفية للمحور أهداف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	التمويل الأجنبي مقدم لشعبنا لأهداف مرتبطه بدعم العملية السلميه وتحقيق الإستقرار بالمنطقه	173	4,47	89,4	كبيرة جداً
2	يركز الممولين على البرامج الإغاثية والإنسانيه متجاهلين البرامج والمشاريع التنموية	173	4,29	85,8	كبيرة جداً
3	تلعب برامج التمويل الدولي دورا أساسياً	173	4,03	80,6	كبيرة جداً

الرقم	اسم المحور	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
	في تحقيق التنمية المستدامة				
4	يسعى التمويل الأجنبي إلى تعميم مفاهيم ثقافيه غربيه لا تتناسب وثقافه المجتمع الفلسطيني	173	4,01	80,2	كبيرة جداً
5	عملية التمويل مرتبطه بأولويات التنمية المستدامة	173	3,98	79,6	كبيرة
6	تحدد الدول المانحة أهدافة وبرامجها وفق إحتياجات المجتمع الفلسطيني	173	3,90	78	كبيرة
7	يساهم التمويل الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني بأبعادها (إقتصادي, البيئي والإجتماعي)	173	3,84	76,8	كبيرة
8	التمويل الأجنبي له تأثير ايجابي على التنمية المستدامة	173	3,78	75,6	كبيرة
9	ساهم التمويل الأجنبي في بناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل	173	2,86	57,2	قليلة
			3,91	78,2	كبيرة

ودرجة الموافقة الكلية لأهداف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين "كبيرة" وبنسبة مئوية (78,2%) على جميع الفقرات.

نستدل من خلال الجدول السابق للمتوسطات الحسابية والتي تعكس اتجاه المبحوثين أو درجة الموافقة من قبل المبحوثين لمحور أهداف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين. فكانت درجة الموافقة كبيرة جداً للفقرات (التمويل الأجنبي مقدم لشعبنا لأهداف مرتبطة بدعم العملية السلمية وتحقيق الإستقرار بالمنطقه بنسبة(89,4%), يركز الممولين على البرامج الإغاثية والإنسانية متجاهلين البرامج والمشاريع التنموية, تلعب برامج التمويل الدولي دورا أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة, ويسعى التمويل الأجنبي إلى تعميم مفاهيم ثقافية غربية لا تتناسب وثقافة المجتمع الفلسطيني بنسبة(80,2%). وكانت درجة الموافقة كبيرة للفقرات (عملية

التمويـل مرتبطـه بأولويـات التنميـة المسـتدامة بنسـبة 79,6%, تحـدد الـدول المانحـة أهدافـه وبرامجها وفق إحتياجات المجتمع الفلسطيني, يساهم التمويل الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني بأبعادها (إقتصادي, البيئي والإجتماعي), والتمويل الأجنبي له تأثير ايجابي على التنمية المستدامة بنسبة(75,6%). وكانت درجة الموافقة قليلة للفقره ساهم التمويل الأجنبي في بناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل بنسبة(57,2%).

وقد كانت أكبر قيمه تقييم للفقره التمويل الأجنبي مقدم لشعبنا لأهداف مرتبطه بدعم العملية السلميه وتحقيق الإستقرار بالمنطقه بنسبة(89,4%), وقد كانت أصغر قيمه تقييم للفقرة ساهم التمويل الأجنبي في بناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل(57,2%).

3.1.4: نتائج سؤال الدراسة الرابع: هل هناك علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلاله ($\alpha \leq 0.05$) في التمويل الأجنبي لمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادي, والإجتماعي, والبيئي) تبعاً للمتغيرات الديمغرافيه (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة, مجال عمل المنظمة, نوع الوظيفة)؟

جدول (7.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقله (Independent-Samples T Test) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحريه	قيمه ت المحسوبه	الدلاله الإحصائية
ذكر	105	4,0313	0,42530	171	−2,744	0,007
أنثى	68	4,2008	0,34773			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الوارده في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس. حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (2,744−) بقيمة احتمالية (0.007) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05), وهي تدل على قدرة تنبؤية مرتفعة لصالح الإناث أكثر من الذكور.

جدول (8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية() العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	درجات الحريه	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمه ف المحسوبه	الدلاله الإحصائية
بين المجموعات	4	1,375	0,339	2,131	0,079
داخل المجموعات	168	26,742	0,159		
المجموع	172	28,099			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الوارده في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. حيث بلغت قيمة (F)المحسوبة (2,131) بقيمة احتمالية (0.079), وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

جدول (9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع الوظيفة.

مصدر التباين	درجات الحريه	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمه ف المحسوبه	الدلاله الإحصائية
بين المجموعات	2	0,011	0,005	0,032	0,968
داخل المجموعات	170	28,088	0,165		
المجموع	172	28,099			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الوارده في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع الوظيفة. حيث بلغت قيمة (F)المحسوبة (0,032) بقيمة احتمالية (0.968), وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

جدول(10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

مصدر التباين	درجات الحريه	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمه ف المحسوبه	الدلاله الإحصائية
بين المجموعات	2	0,011	0,005	0,032	0,968
داخل المجموعات	170	28,088	0,165		
المجموع	172	28,099			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الوارده في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة

الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. حيث بلغت قيمة (F)المحسوبة (0,032) بقيمة احتمالية (0.968), وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار توكي (Tukey Test) للمقارنات الثنائية البعديه في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع سنوات الخبرة, وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (22).

جدول (11.4): نتائج اختبار توكي (Tukey Test) للمقارنات الثنائيه البعديه في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع سنوات الخبره.

المقارنات	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	من 11 – 15 سنه	أكثر من 15 سنه
أقل من 5 سنوات		0,05028	0,02766	0,30673*
من 5 – 10 سنوات			−0,02262	0,25645*
من 11 – 15 سنه				0,27907*
أكثر من 15 سنه				

تشير المقارنات الثنائيه البعديه في الجدول السابق أن الفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة كانت بين الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية الذين خبراتهم بين أقل من 5 سنوات والذين خبراتهم أكثر من 15 سنه لصالح الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية الذين خبراتهم أقل من 5 سنوات الذين كان درجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة هي الأعلى. وكانت الفروق أيضاً بين الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية الذين خبراتهم

بين 5–10 سنوات والذين خبراتهم أكثر من 15 سنه لصالح الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية الذين خبراتهم من 5–10 سنوات الذين كان درجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة هي الأعلى. وكانت الفروق أيضاً بين الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية الذين خبراتهم بين 11–15 سنوات والذين خبراتهم أكثر من 15 سنه لصالح الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية الذين خبراتهم من 11–15 سنوات الذين كان درجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة هي الأعلى. وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لدرجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع سنوات الخبرة في الجدول رقم (23).

جدول (12.4): الإعداد, المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لدرجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع سنوات الخبرة.

سنوات الخبره	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	48	4,1747	0,39211
5–10 سنوات	64	4,1244	0,34483
11–15 سنه	31	4,1470	0,37186
أكثر من 15 سنه	30	3,8679	0,49979

جدول (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير مجال عمل المؤسسة الأهلية.

مصدر التباين	درجات الحريه	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمه ف المحسوبه	الدلاله الإحصائية
بين المجموعات	6	1,325	0,221	1,369	0,230
داخل المجموعات	166	26,774	0,161		
المجموع	172	28,099			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الوارده في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير مجال عمل المؤسسة الأهلية, حيث بلغت قيمة (F)المحسوبة (1,369) بقيمة احتمالية (0.230), وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

2.4القسم الثاني: مناقشه النتائج المتعلقة بالمقابلات الشخصية:

قامت الباحثة بعمل (20) مقابله مقسمه إلى (5) مقابلات مع (5) خبراء في مجال المؤسسات الأهلية,و(15) مقابله مع أعضاء مجالس إدارة ومدراء مؤسسات أهلية

1.2.4 كانت إجابات أسئلة المقابلات كالتالي:

1. واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في فلسطين.

تبين من الإجابات المتباينة على أسئلة المقابلة لأعضاء مجالس إدارة ومديري المؤسسات الأهليه مايلي : أن التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية هو تمويل مشروط في الغالب وموجه سياسيا و ليس له علاقة في التنمية في فلسطين أو يسعى لتحقيق استقلال إقتصادي بل يحقق سياسات الدولة المانحة فقط , والبعض كان رأيه بأن التمويل يعتمد على الجهه المانحة حيث قسم إلى قسمي تمويل القصد منه دعم الحق الفلسطيني ويكون داعم لتنمية المجتمع والقسم الثاني هو تمويل مشروط وموجه سياسيا لتحقيق أهداف الدولة المانحة, كان رأى أخر بأن التمويل مهم جدا في دعم المؤسسات الأهلية لتقديم الخدمات والمشاريع التنموية للمجتمع بشرط ان يكون المجتمع بحاجة لهذه الخدمة وان يكون مراقباً لاستخدامة بشكل صحيح . وقد أجمع الأغلب بأن معظم التمويل الأجنبي قد يعطي نتائج سريعة ولكنه غير مستمر بحيث انه لا يصل إلى التنمية المطلوبة ولا يتم الإستفادة منه بشكل صحيح حيث معظمة يذهب مصاريف إدارية .

2. استدامة برامج التمويل الأجنبي المقدم للمؤسسات الأهلية .

تبين من المقابلات أنه لا يوجد إستدامة لبرامج التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية بالمفهوم المطلق وانما يوجد حد أدنى من التمويل للحفاظ على دور معين للمؤسسات الأهلية

وأحيانا تفرض أجندات معينة مقابل التمويل وتبين إن سبب عدم إستدامة برامج التمويل هو عدم توفر اتفاقيات طويله الإمد ملزمه للجهات الممولة بناءا على خطط محدده وواضحه المعالم و اعتماد التمويل على الأوضاع السياسية والإقتصادية العالمية وهي متغيرة وغير ثابته و بسبب أن معظم البرامج هي إغاثية وليست تنموية ولا تهدف للإستقلال الإقتصادي للمؤسسات , وأفاد البعض بأن هناك بعض برامج تمويل مستدامة غير مرتبطة بالأوضاع السياسية.

3. سعي المؤسسات الأهلية للحصول على التمويل لإستدامتها كأولوية سواءتتفق او تتعارض مع مبادئها وأهدافها التنموية.

تبين من الإجابات المتباينة على أسئلة المقابلة : أن المؤسسات الأهلية تقسم إلى قسمين الأول يرفض الحصول على التمويل المشروط ولا يغير أهدافه حتى لو أغلق أبوابه و بالعادة تضع المؤسسة أهدافها وفق الإحتياج المحلي وقد تقبل بتقليل الدعم والتعامل فقط مع التمويل غير المشروط واما القسم الثاني يقبل برامج لا تتفق مع أهدافه بهدف الحصول على التمويل لإستمرارية المؤسسة وذلك بسبب شح الموارد او لتحقيق مكاسب مادية .

4. إهتمام الجهات المانحة بالشكليات والتقارير أكثر من اهتمامها بالمخرجات التنموية الحقيقية للمشروع.

تبين من المقابلات بأن موضوع الشكليات والتقارير يعود إلى نوعية الجهة الممولة حيث ان بعضهم يهتم بالشكليات والتقارير أكثر من المخرجات التنموية حيث ان بعض المشاريع وصل التمويل فيها للمشروع ل 10% والباقي تقارير ودراسات, أما البعض الآخر يهتم بالمخرجات أكثر ولكن التنفيذ غير الصحيح من قبل المؤسسات يجعلهم في مرمى الإتهام لذلك يطلب الممول التقارير .

5. الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية .

تبين من مقابلات ان الصعوبات التي تواجهه المؤسسات الأهليه للتحيق هي وشح التمويل وعدم استمراريتة و شروط التمويل, وتبين من المقابلات أيضا أنه لا توجد تنمية في ظل الإحتلال والفساد وغياب الديمقراطية ومن أبرز الصعوبات التي تواجهها في تحقيق التنمية هي القوانين والتشريعات المحلية ووضع المجتمع المحلي.

6. مدى مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في بناء الإقتصاد الفلسطيني ودفع عجلة التنمية المستدامة وفرص تحققها تحت الإحتلال بتمويل أجنبي .

تبين من مقابلات أن النسبة الكبرى من التمويل كان هدفه السيطرة على القرار السياسي في فلسطين وليس بناء إقتصاد قوي وكان جزءاً من أهداف التمويل هو دفع عجله التطبيع مع المحتل وأفاد البعض ان التمويل ساهم نسبيا في خدمة التنمية ولكنه مبتور حيث انه غير مستدام ومعظم المشاريع تتوقف بعد توقف التمويل , وأنه كان في مناطق محدده ولفئات محدده فقط أي انها تنمية جزئية ومحدودة ,ورأي آخر كان أن التمويل قبل قدوم السلطة يهدف إلى التنمية إلى حد ما وبعد السلطة كان هدف التمويل سياسياً, كما انه لا يوجد تنمية تحت الإحتلال وسيطرته على الموارد الطبيعية والحدود.

7. العلاقة بين المؤسسات الأهلية في فلسطين.

تبين من المقابلات أن علاقة هشه تنافسية لإرضاء الممول وفي كثير من الأوقات تنافسية سلبية ولا يوجد تنسيق بين المؤسسات التي تعمل في نفس المجال وأن هناك تعاون محدود بين المؤسسات الأهلية في بعض البرامج على الرغم من وجود شبكات للمنظمات الأهلية , ويمكن تعزيز العلاقة الإيجابية بوضع خطة تنموية شاملة مع وجود جهه رقابية مؤهلة .

8. مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في تعزيز احترام حقوق الإنسان في فلسطين.

تبين من المقابلات أن بعض الممولين عملوا على برامج تعزيز حقوق الإنسان في فلسطين ولكن لم تأتِ ثمارها كما يجب ولايوجداي تغير في مجال حقوق الإنسان بالرغم من المبالغ الطائلة التي تم صرفها, وان التمويل الأجنبي يثير قضايا حقوق الإنسان إعلاميا ولكن لا يوجد أي تغير بالقوانين وانماط التعاطي في الحقوق, وأن التمويل الأجنبي يصف كثيراً في مجال حقوق الإنسان وتعزيز دور المرأة وبرامج التمكين الإقتصادي وتم العمل على برامج التنمية في جنوب الضفة الغربية ولكن ليست في المستوى المطلوب .

9. مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في التنمية المستدامة في جنوب الضفة الغربية.

تبين من الإجابات المتباينة أنه لا يجب ان ينكر دور التمويل الأجنبي في بعض مشاريع التنمية في جنوب الضفة ولكن لم تكن في المستوى المطلوب وذلك بسبب وجود الإحتلال وعدم السيطرة على الموارد الطبيعية ولا يوجد تنمية حقيقية في جنوب أو شمال الضفة ,

10. حجم قطاع المؤسسات الأهلية وعلاقتة بشروط التمويل الإ جنبي التي يتم فرضها .

تبين من المقابلات بأن شروط التمويل التي تفرض تؤدي إلى تقلص الفضاء المدني و ضعف نشاط المؤسسات ويمكن المحافظة على القطاع الأهلي وإدارة الأزمة من خلال فرض أولويات البرامج على الجهات المانحة والتحاور معهم لموائمة برامجها الإجندة الوطنية و رفض التمويل المشروط والتعامل مع الممولين من أصدقاء الشعب الفلسطيني غير المشرط ولو كان قليلاً وعمل مشاريع مدرة لدخل المؤسسة وعدم الإعتماد على التمويل .

2.2.4 نتائج المقابلات مع 5 خبراء في مجال المؤسسات الأهلية كانت كالتالي:

1. واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في فلسطين.

تبين من الإجابات المتباينه على أسئلة المقابله ان التمويل الأجنبي متنوع ومختلف, حيث أن للتمويل الأجنبي دورا أساسيا في تحريك عجله الإقتصاد الوطني وتغطيه كامل تكاليف المشاريع والبرامج التنموية. وكذلك سند للتنمية لما تمثله المشاريع الممولة من الخارج من أثر إيجابي مثل تمويل المستشفيات , بناء المدارس, و مشاريع البنية التحتية, و شبكات المياة, و مشاريع أنظمة الصرف الصحي, والطرق,وبرامج الأمن الغذائي, وإستصلاح الأراضي. وينعكس أثر المشروع وفقا لطبيعته, القطاع الخاص به, طريقة إدارته, درجة أولويته, فمثلا ساهمت مشاريع استصلاح الأراضي الممولة من الإتحاد الأوروبي ومنظمات أوروبية أهلية, في تعمير الإف من الدونمات في المناطق (ج) وحدت من عمليات مصادرة الأراضي وساهمت في تخضير البلد, كما سهلت الطرق الزراعية من حركة الناس اثناء الإغلاقات, وساهمت تجهيز ومساعدة الجامعات الفلسطينية في تعليم الإف الطلاب. هناك صور متعددة للأثر الإيجابي. وكان رأي البعض ان التمويل الأجنبي له حدين, ايجابي وتنموي اذا كان مصدره موثوق ويرغب بتحقيق تنمية حقيقية بفلسطين ولا تكون النسبة الكبيرة من المصاريف متجهة للمصاريف الإدارية والترويج, ويمكن ان يكون سلبياً وضاراً في حال كان موجه لأهداف محددة أو بدون رقابة او يعطي لأهداف سياسية.

2. استدامة برامج التمويل الأجنبي المقدم للمؤسسات الأهلية .

تبين من الإجابات المتباينه على أسئلة المقابله الإستدامة تقاس باستمرار تدخلات المشروع في تقديم الفائدة أو المنفعة فمثلا(اذا اخذ أحدهم دوره في مجال الحاسوب واستخدمةا فتسمى إستدامة أو اذا تم بناء مركز صحي أو مدرسة وإستمرت في تعليم وعلاج الناس هذه إستدامة)

فكافه مشاريع البنية التحتية من بناء مدارس, مستشفيات, الجامعات مستدامة, كذلك مشاريع تجهيز المستشفيات ومشاريع اعمار البلدات القديمة,كما ان مشاريع إستصلاح الأراضي وكل المشاريع المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني مستدامة أما من حيث استمرارية التمويل نفسه, فهناك درجات مختلفة منها ما استمر لأكثر من 30 سنة وما زال مثل برنامج الإمم المتحدة الإنمائي في فلسطين أو وكالة الغوث التي استمرت منذ 70 عام, أو مراكز طبية أو تعليمة عمر البعض منها يزيد عن المئة عام . وكان رأي البعض انه لا يوجد إستدامة وذلك لعدم توفير إتفاقيات طويلة الإمد ملزمة لجهات التمويل الأجنبي بتقديم الدعم بناء على خطط محدده وواضحة المعالم فمثلا المؤسسات الأجنبية التي تعمل بفلسطين غالبيتها تحصل على تمويل من دولةا وتنفقة في فلسطين بناء على استراتيجيات خاصة بمؤسساتهم وليس بناء على الإستراتيجيات الوطنيه الفلسطينية .وبين البعض انه لا يوجد إستدامة بالمفهوم المطلق وإنما يوجد حد ادنى من التمويل للحفاظ على دور معين للمؤسسات وأحيانا تفرض أجندات معينة مقابل التمويل وأغلب التمويل إغاثي ولا يهدف إلى التنمية .

3. سعي المؤسسات الأهلية للحصول على التمويل لإستدامتها كأولويه سواءتتفق او تتعارض مع مبادئها أهدافها التنموية.

تبين من الإجابات المتباينة على أسئلة المقابلة :ان غالبا ما تطور المؤسسة الأهلية خطتها الإستراتيجية وعليه تعمل بناء على هذه الخطة بغض النظر عن مصادر التمويل, يعني يمكن ان يؤثر التمويل في التوسع في النشاطات أو يضيق ولكن لكل مؤسسة أهدافة االتنموية, ولجهود هذه المؤسسات بأثره الملموس على المجتمع الفلسطيني من ناحية خدمات أو تنموي, وأفاد البعض بان بعض المؤسسات الأهلية تسعى للحصول على التمويل بالرغم ان أهدافة تتنافى مع هذا الشكل من التمويل , ونخص بالذكر التمويل الإمريكي ذو الأهداف سياسية,

حيث تقوم بعض المؤسسات بالسعي للوصول له بغض النظر فيما اذا كان متفق مع أهدافة أو مختلف .وهناك بعض المؤسسات ملتزمة في تحقيق أهدافها بغض النظر عن أهداف وشروط الممولين وذلك من خلال التركيز على المشاريع المدرة للدخل, والقادرة على توفير فرص الإستدامة الذاتية لها مما يكفل تراجع دور الإعتماد على التمويل الخارجي .

4. إهتمام الجهات المانحة بالشكليات والتقارير أكثر من اهتمامها بالمخرجات التنموية الحقيقية للمشروع.

تبين من المقابلات بأن أي مؤسسة مهنية قادرة على كتابة التقرير و إدارة الحسابات بشكل ينسجم مع متطلبات الممولين وهناك دائما مرجعيات من نماذج واتفاقيات يجب تطبيقها حيث للأسف تركز بعض المؤسسات الأهلية على إنجاز الإنشطة والترويج لها بدون التركيز على جودة تنفيذ الإنشطة ومدى الفائدة من هذه الإنشطة والأثر الذي سيتركه على الفئات المستهدفه. وأفاد البعض بان الإهتمام في التقارير والشكليات يكون قليل جداً أو معدوم خاصه ان أغلب المشاريع التي تم تنفيذها مؤخرا تعتبر إنسانية.

5. الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية .

تبين من المقابلات ان غياب السيادة الوطنية على الموارد والحدود هي الصعوبة الأولى وما يرتبط بها من تضييقيات وموانع وانتهاكات مثل الإستيطان, منع استخراج المياه أو نقلها, منع الإنشاءات والتطوير في مناطق (ج) , ويوجد أيضا عقبات تتعلق في العلاقة ما بين المنظمات الأهلية والسلطة ومحاولة الأخيرة الهيمنة, كما يوجد عقبات متعلقة بتسخير قدرات المؤسسات الأهلية لخدمة أحزاب معينة, وأخرى تتعلق بالقدرات الذاتية

للمؤسسات نفسها, هذا طبعا لضيق فرص الحصول على تمويل,وعدم وجود دراسه تحدد إحتياجات حقيقية مبنية على الإحتياج للفئات المستهدفه اخذين بعين الإعتبار البيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية التي يعيشونها. حيث يتم التعامل مع جميع الفئات والمناطق بنفس التوجهات التنموية وعدم تطوير خطط خصوصية لكل فئة وموقع بناء على المؤشرات المذكورة أعلاه, بالإضافة إلى ان أغلب العاملين بمجال التنمية ذات خلفية علمية لا تتناسب مع عملهم فمثلاً من دارسي اللغه الإنجليزية هم مسؤولي مشاريع تنموي بسبب ان احتياج المؤسسة لموظف يتقن اللغه الإنجليزية لكتابه المشاريع والتواصل مع المؤسسات التمويلية وليس موظفاً ذو خبرة بعملية التنمية. إن غياب الفكر التنموي الجذري, ومعظمها يركز على الكم وليس الكيف, كما أن المشاريع تخضع لرغبات الممولين , بالإضافه إلى التزام الجهة المانحة بمجالها وأهدافة خلال مرحلة تقييم المشاريع. وكانت شروط الممول هي أهم عقبة وخاصة إذا كان الممول صاحب كلمة حق يراد بها باطل وأيضا تدار احيانا بعض المؤسسات من مجموعه تعمل على عدم تحقيق اي تنمية بهدف الإستمرار بطلب التمويل.

6. مدى مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في بناء الإقتصاد الفلسطيني ودفع عجلة التنمية المستدامة وفرص تحققها تحت الإحتلال بتمويل أجنبي.

تبين من المقابلات أنه من المؤكد مساهمة التمويل الأجنبي في الحد من آثار الإحتلال و الحد من المعاناة وتخفيف الفقر, ولم اتعرف على برنامج في مجال إستصلاح الأراضي موجه لحماية أمن (إسرائيل), وكافه البرامج في منطقه (ج) موجه لتعزيز الصمود, اما بالنسبة لبناء إقتصاد فلسطيني في ظل الإحتلال ومن إستخدام الموارد والسيطرة على الحركة والحدود والطاقة لا يمكن للتمويل الأجنبي أو غيرة ان يبني إقتصاد في ظل هذه الظروف مهما كان حجمه أو

السياسات التي تقودة ,و البعض كان أفاد أن التنمية حصلت ولكن لبعض المناطق المحددة ولفئات محددة, اي ان التنمية جزئية ومحدودة وهذا يسبب الطبقية في فلسطين. فالذين حالفهم الحظ واستفادوا من التنمية سيصبحون ذو قدرة مالية يمكنهم التحكم بالفئات الإقل حظا والذين بحاجة لعمل و زيادة الدخل, نستطيع ان نجزم بأن التنمية جزئية والموجه لفئات قليلة تساهم بشكل ما بحماية مصالح (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية, ورأي آخر أفاد أن التمويل الخارجي إذا تم اساءة إدارته فإنه حتما يصرف في غير موضعة , حيث أن العديد من البرامج الممولة من الخارج إما تكون على شكل مساعدات فنية نحن لسنا بحاجة لها أو موجه لدعم قطاعات ليس لها أي أثر على عملية التنمية وإنما أموالها تذهب أدراج الرياح. كما أن العديد من البرامج تديرها شركات أو مؤسسات تابعة للجهه المانحة والتي تتقاضى أكثر من نصف التمويل لتغطية رواتب الموظفين والمصاريف الإدارية الآخرى لذلك فإن حجم الأموال الفعلية المخصصة للبرامج والمشاريع الممولة هي في جوهرها أقل من النصف عما يظهر في التقارير الماليه ومن المؤسف أن الجميع يعلم ويعي هذه الإمور الإ أن أحداً لم يطرق جدار الخزان ليقول للمانحين أن أموالكم لسنا بحاجه لها أو أن إحتياجاتنا وأولوياتنا الوطنيه تتطلب تغييرا جذريا في اتجاهات التمويل الخارجي , ومما يؤكد بأن التمويل الخارجي كان مجرد أجندات سياسية ذات طابع إقتصادي لدعم العملية السلمية لحماية (إسرائيل) وضمان أمنها وذلك بعد اتفاق أوسلو.

7. العلاقة بين المؤسسات الأهلية في فلسطين.

تبين من المقابلات أنه تتباين العلاقة فهناك تنسيق فعال في إطار مجموعة من الشبكات مثل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية, واتحاد الجمعيات الخيريه, وهناك العديد من الإئتلافات والمنتديات مثل ائتلاف القانون, منتدى النوع الإجتماعي والحكم المحلي, منتدى مناهضة العنف بالنهاية نستطيع القول ان هناك تشبيك وعمل مشترك ,والبعض أفاد أن العلاقات

ضعيفة جدا وخاصة بهذا الوقت الذي نفتقر به للتمويل الخارجي. حيث كل منها ترى ان إنفراده للتواصل مع الممولين يعزز من إستدامة عملة متطلع على أهمية التشبيك والعمل المشترك من اجل تعزيز التنمية. ويوجد صعوبة حاليا ان يتم تعزيزها, امر واحد فقط يعزز عملها مع بعضهما وهو ان يكون هناك تمويلاً خارجياً يتطلب ذلك , ان العلاقة متأرجحه وغالبا تنافسية وليست صحية أي انها علاقة تنافسية تناحرية وخاصة تلك التي تعمل في نفس المجال عدا القليل مهنا. تعزيزها يحتاج إلى وعي للأدوار التكاملية بين المؤسسات في عملها المشترك.

8. مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في تعزيز احترام حقوق الإنسان في فلسطين.

تبين من المقابلات أن للتمويل الأجنبي حضوراً واضحاً في مجال الدفاع وحماية حقوق الإنسان حيث تعمل مجموعة من المؤسسات الفلسطينية مثل مؤسسة الحق, مركز القدس,ولكن لا ترى ايه تغيير بالمجال رغم الأموال الطائلة التي تم صرفها بهذا الخصوص, ولا اعتقد أنه ساهم بشكل جدي, والدليل حاله انتهاك حقوق الإنسان المستمره ومثال ذلك قانون الجرائم الإلكترونية الذي أصبح يحاكم عليه الناس فقط لمجرد التعبير عن رأي على وسائل التواصل الإجتماعي .

9. مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في التنمية المستدامة في جنوب الضفة الغربية.

تبين من المقابلات أن للتمويل الأجنبي بعض الحضور في الإسهام في التنمية المستدامة في جنوب الضفة الغربية من فلسطين, مثل مشاريع تأهيل الأراضي, وأفاد البعض أن التنمية في جنوب الضفة قد اقتصرت على مواقع محددة فئات محددة للأسف ولقد ساهم بعض الممولين في انجاز بعض المشاريع المستدامة ولكنها قليلة.

10. حجم قطاع المؤسسات الأهلية وعلاقتة بشروط التمويل الإ جنبي التي يتم فرضها .

تبين من المقابلات أن القطاع الأهلي يتقلص نتيجة شروط التمويل الخارجي التي أدت إلي ضعف نشاط المؤسسات و إغلاق بعض المؤسسات وذلك نتيجة سلبية التمويل المشروط ,يمكن الحفاظ على القطاع الأهلي من خلال التكاتف فيما بينهم ورفض اي تمويل مشروط والتوجه للتمويل التضامني. حيث ان التمويل التضامني يشكل نسبه قليلة ومبالغ قليلة لكن يكون بشكل مستدام وليس صاحب اجندة سياسية.ومن الممكن ان يتقلص الفضاء المدني وللمحافظة على بقاء المؤسسات الأهلية يجب الإهتمام بالتبرعات المحلية على الشعب الفلسطيني التخلي عن كل الإتفاقيات مع المحتل وتعود الأحزاب السياسية لمكانها الصحيح النضالي وغير ذلك ستنجح الجهات الممولة الإستعمارية بتحقيق أهدافة المعادية لمصالح الشعب الفلسطيني فالقبول بشروط التمويل يعني التخلي عن الدور التنموي وبناء مجتمع مدني حقيقي, البدائل الممكنة تقوم على تغيير في الإداء الكلي وبدء الإعتماد على مصادر ذاتية وشعبيه, كما تفعل بعض المؤسسات التي تبني برامجها مع المجتمع ولأجل نفس المجتمع, وتعتمد على مصادر شعبية للتمويل, ومصادر وطنية وهناك بعض المؤسسات التي تقوم على هذا النوع من العمل, ويمكن إدارة الإزمة أيضا من خلال فرض أولويات التدخلات والبرامج على جميع الجهات المانحة الدولية العاملة في فلسطين والتحاور معهم لمواءمة برامجها وتدخلاتها مع الإجندة الوطنية وتنظيم البيت الداخلي الفلسطيني من حيث توحيد قنوات التواصل مع الجهات المانحة وتوحيد قنوات الدعم الخارجي من خلال وزارة المالية والتخطيط لضمان عدم خروج المانحين أو وكلائهم المحليين أو الدوليين عن الخط والإجندة الوطنية وإيجاد جسم تنسيقي يضم في عضوية المؤسسات الحكومية والمؤسسات المحلية أو الدولية المنفذة ذات العلاقة والمؤسسات المانحة لتحديد أولويات التدخلات القطاعية بما يتناسب مع أجندة السياسات الوطنية .

الفصل الخامس

مناقشه النتائج والتوصيات

يشمل هذا الفصل ملخصا لنتائج الدراسة والتوصيات بناءً على ملخص النتائج, ويمكن إيجاز النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال معالجة محاور البحث المتعددة, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

1.5 مناقشة النتائج

1.1.5. مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأول: ما واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية؟

تبين ان درجة التقييم الكلية لواقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية "كبيرة" وبنسبة مئوية (78,6%) وقد كانت أكبر قيمة تقييم للفقره التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةغالباً ما يحمل أجندة سياسية بنسبة 91,8%, وقد كانت أصغر قيمة تقييم للفقرة المؤسسات الأهلية هي صاحبة القرار في تحديد أوليات التمويل بنسبة 65%, وقد اتفقت نتائج السؤال الأول مع آراء معظم الخبراء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين العاميين بأن التمويل في اغلب الأوقات يكون مشروط وموجه وان العلاقة بين المؤسسات الأهلية هي علاقة تنافسية.

وكان الإختلاف في رأي بعض الخبراء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين العاميين بأن للتمويل الأجنبي دورا أساسياً في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني وتغطية كامل تكاليف المشاريع والبرامج التنموية وان غالباً ما تطور المؤسسة الأهلية خطتها الإستراتيجية وعليه تعمل بناءً على هذه الخطة بغض النظر عن مصادر التمويل.

وتعزو الباحثة نتيجة الدرجة الكبيرة لواقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية بأن التمويل الأجنبي تمويل مشروط في الغالب وموجه سياسيا حيث أن الإجندات التي يحركها المانحون تجبر المؤسسات الأهلية على الجري خلف المال, وبسب شح التمويل و غياب التنسيق والشراكة الحقيقية ما بين المؤسسات الأهلية و قلة التمويل من الحكومة ينجم عنه العمل المنعزل للمؤسسات وتقبل معظم المؤسسات ببرامج لا تتفق مع أهدافها وذلك بهدف الحصول على التمويل لضمان إستمراريتها وهناك بعض المؤسسات وهي قليلة إلى حد ما ملتزمة في تحقيق أهدافها بغض النظر عن أهداف وشروط الممولين وذلك من خلال التركيز على التمويل غير المشروط للجهات التي تؤمن بالحق الفلسطيني.

2.1.5. مناقشه نتائج سؤال الدراسة الثاني: ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية, والإجتماعية, والبيئية)؟

1.2.1.5 ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي) ؟

تبين ان درجة التقييم الكلية للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (81,8%) على جميع الفقرات. وقد كانت أكبر قيمة تقييم للفقرة تنفيذ برامج تثقيفية للحث على التحول إلى استخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة بنسبة 87,2%, وقد كانت أصغر قيمة تقييم للفقرة تنفيذ برامج للمساعدة في مكافحة الإفات البيئية مثل الحشرات بنسبة 76,2%.

وقد اتفقت النتائج مع رأي الخبراء بأن التمويل الأجنبي له الفضل في زيادة الأراضي الزراعية وشق الطرق الزراعية في المناطق (C) للمساعدة في وصول المزارعين لأراضيهم

لزراعتها وحمايتها , وتنفيذ مشاريع البنية التحتية, شبكات المياه, ومشاريع وأنظمة الصرف الصحي, وبرامج إعاده الإعمار في غزة.

وتعزو الباحثة نتيجة الدرجة الكبيرة جداً للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي) حيث اهتمت بعض الجهات المانحة في تقديم برامج ومشاريع لحماية الطبيعه والمياه وزيادة الرقعه الخضراء ومشاريع أنظمة الصرف الصحي, والعمل على تنظيم حملات للعمل على تنظيف الشوارع والمرافق العامة ودعم صمود المزارعين في أراضيهم في مناطق (c) وذلك عن طريق شق الطرق الزراعية ووتوزيع أشتال وبناء آبار للمزارعين .

2.2.1.5 ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي)؟

تبين ان درجة التقييم الكلية للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (87,4%) على جميع الفقرات.وقد كانت أكبر قيمة تقييم للفقرة تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز دور الشباب في المجتمع بنسبة 90,2%, وقد كانت أصغر قيمة تقييم للفقرة تنفيذ برامج تثقيفية توعوية تساهم في الحث على العمل التطوعي بنسبة 84% .

وقد اتفقت النتائج مع رأي بعض الخبراء وأعضاء مجالس إدارة ومديرين عاميين بأن الجهات المانحة تعمل على تقديم برامج ومشاريع تساعد في تعزيز برامج حقوق الإنسان والمرآة والطفل وان للتمويل الأجنبي حضوراً واضحاً في هذا المجال وساهم في تجهيز ومساعدة الجامعات الفلسطينية في تعليم الإف الطلاب. هناك صور متعدده للأثر الإيجابي.

وقد اختلف رأي معظم الخبراء وأعضاء مجالس إدارة ومديرين عاميين بأن للتمويل الأجنبي انه بالرغم من المبالغ الطائلة التي تم صرفها لا ترى أي تغير في هذا المجال.

وتعزو الباحثة نتيجة الدرجة الكبيرة جداً للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي) حيث اهتمت بعض الجهات المانحة في تقديم برامج ومشاريع تساعد في تعزيز برامج حقوق الإنسان والمرآة والطفل وان للتمويل الأجنبي حضوراً واضحاً في هذا المجال وساهم في تجهيز الجامعات الفلسطينية وتعليم الإف الطلاب,والعمل على بناء قدرات الشباب وذلك بعقد دورات تدريبه في مجال الإتصال والتواصل والإدارة وفي التسويق والإعلام والتشجيع على العمل التطوعي و هناك صور متعدده للأثر الإيجابي.

3.2.1.5 ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي)؟

تبين ان درجة التقييم الكلية للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي) "كبيرة جداً" وبنسبة مئوية (88,8%) على جميع الفقرات ,وقد كانت أكبر قيمه تقييم للفقره تنفيذ برامج ومشاريع تساهم في دعم المرأة بنسبة 94,4%, وقد كانت أصغر قيمه تقييم للفقره تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين وزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصي حد ممكن بنسبة 80,8% ,

وقد اتفقت النتائج مع رأي معظم الخبراء وأعضاء مجالس إدارة والمديرين العاميين بأن الجهات المانحة تعمل على تقديم برامج ومشاريع تساعد في تعزيز التنمية الإقتصادية ولكن بنسبة قليلة حيث ان التمويل غير مستدام وقليل وفي مناطق محددة وفئات محدده للأسف وان للتمويل إسهاما في التنمية المستدامة في فلسطين إلى حد ما, مثل مشاريع تأهيل الأراضي,

الحصاد المائي , وان التمويل قد ساهم في انجاز بعض المشاريع المستدامة ولكنها قليلة. واختلف رأي القليل حيث كان رأيهم ان الجهات الممولة تدعم برامج ومشاريع اغاثية وليس تنموية تساعد في بناء الإقتصاد الفلسطيني .

وتعزو الباحثة نتيجة الدرجة الكبيرة جدا للدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي) هو إهتمام بعض الجهات المانحة في تقديم برامج ومشاريع لدعم الفئات المهمشة في محاولة للتمكين الإقتصادي بحيث يصبح لديها دخل ثابت كبرامج لدعم النساء والمزارعين والخريجين الجدد والإفكار الريادية. وأثر التمويل الأجنبي على النمو الإقتصادي الفلسطيني إيجابي إلى حد ما , وتعتبر المساعدات الخارجية الوسيلة الأكثر أهمية في تمويل عجز الموازنة ونفقات السلطة الفلسطينية ولكنها خلقت تبعيه إقتصادية للممول, حيث انها مساعدات سياسية بإمتياز وتكون وفق رؤية الدول المانحة .

3.1.5.مناقشه نتائج سؤال الدراسة الثالث:هل يهدف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين؟

تبين ان درجة التقييم الكلية لأهداف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين "كبيرة" وبنسبة مئوية (78,2%) على جميع الفقرات,وقد كانت أكبر قيمة تقييم للفقرة التمويل الأجنبي مقدم لشعبنا لأهداف مرتبطة بدعم العملية السلمية وتحقيق الإستقرار بالمنطقة بنسبة 89,4%, وقد كانت أصغر قيمة تقييم للفقرة ساهم التمويل الأجنبي في بناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل57,2%.

وقد اتفقت نتائج السؤال الثالث مع معظم اراء الخبراء وأعضاء مجالس الإدارة والمدراءالعاميين بأنه لا توجد تنمية في ظل وجود الإحتلال ويهدف التمويل إلى السيطرة على

النظام السياسي وليس بناء إقتصاد مستقل لفلسطين ,وقد اختلف نتائج السؤال الثالث مع بعض اراء الخبراء وأعضاء مجالس الإدارة ومدراء العاميين بأن التمويل مهم جدا في دعم المؤسسات بشرط أن يتم التركيز على الجانب التنموي. وقد ساهم في الحد من آثار الإحتلال وفي تخفيف المعاناة من الفقر مثل برنامج في مجال استصلاح الأراضي الموجه لتعزيز الصمود, وانه يوجد تنمية ولكن في بعض المناطق المحدده ولفئات محدده.

وتعزو الباحثة نتيجة الدرجة الكبيرة لهدف التمويل الأجنبي إحداث التنمية المستدامة في فلسطين ,بأن الهدف الأول لمعظم الجهات المانحة بالرغم انه يعد العمود الفقري للإقتصاد الفلسطيني منذ أن تأسست السلطة الفلسطينية, لاسيما أن عدداً من الدول المانحة وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي قد قدمت دعماَ قدر بالمليارات لدعم الإقتصاد الفلسطيني الإ أنها قدمت التمويل بدوافع سياسية لدفع العملية السلمية, وليس لبناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل لذلك فشل التمويل في إحداث تنمية إقتصادية فلسطينية حقيقية, ولا يوجد تنمية في ظل الإحتلال والأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة ومعظم البرامج والمشاريع المقدمة هي اغاثية وليس تنموية وتكون من أجل الصمود الشعب على أرضه وبعض المانحين يقومون بدعم وتمويل مؤسسات أهلية التابعة لحزب معين أو فكر معين للترويج لثقافة معينه و في كثير من الأوقات لا تتناسب مع ثقافة المجتمع الفلسطيني, وبعض التمويل كان له الأثر في احداث تغير بسيط في التنمية وذلك في حالات مثل بناء المدارس او الجامعات او في شق طرق لتسهيل ع المواطنين الحركة في ظل التضيق ووضع الحواجز من قبل الإحتلال .

4.1.5.مناقشه نتائج سؤال الدراسة الرابع؟: هل هناك علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلاله ($\alpha \leq 0.05$) في التمويل الأجنبي لمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في

جنوب الضفة الغربية وعلاقتة التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادي, والإجتماعي, البيئي) تبعاً للمتغيرات الديمغرافيه (الجنس, المؤهل العلمي , سنوات الخبره, مجال عمل المنظمة, نوع الوظيفه)؟ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في التمويل الأجنبي لمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادي, والإجتماعي, البيئي) تبعاً لمتغير الجنس.وكان لصالح الإناث بمتوسط حسابي أعلى , وتعزو الباحثة النتيجة لعدم الوعي الفكري حول أهداف التمويل الأجنبي الذي لا يحقق أولويات التنمية التي تناسب اهداف الخطة الوطنية التنموية وذلك مع ضرورة فهم المؤسسات الأهلية لبرامج التمويل التي تنسجم مع أولويات الخطة الوطنية, اما بالنسبة للمؤهل العلمي فتعزو الباحثة ذلك إلى ضرورة وضع خطة واضحة للمؤسسات الأهلية بناءً على دراسات لتحديد احتياجات المجتمع بشكل منطقي مع التخطيط المالي السليم للمؤسسة , وتعزو الباحثة النتيجة متغير سنوات الخبرة إلى ضرورة التأكيد على القانون الخاص بتنظيم الجانب المالي في المؤسسات الأهلية ليكون أكثر وضوحاً وشمولية والعمل على مساعدتها على توسيع وتعزيز مصادر التمويل الذاتي , وأهمية عمل خطة خاصة بالعمل الأهلي وان تعزز مشاركة المجتمع المحلي في وضع سياسات وإعداد خطط في التنمية ويكون دور أكبر للمجالس المحلية في إدارة المشاريع الممولة والعمل على الإهتمام بالبرامج التنموية, وأهمية بلورة وتطوير خطة طوارئ واضحة المعالم متفق عليها من جميع الأطراف المعنية (الجهات المانحة ,السلطة الفلسطينية ,المؤسسات الأهلية) وأن تحدد هذه الخطة بشكل دقيق حاجات المجتمع الحقيقة للوصول لتنمية.

2.5 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية, فان الباحثة تتقدم بمجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساعد الجهات المعنية والمختصة في هذا الموضوع:

1. هناك حاجه ملحة لوضع خطة وطنية شاملة للتنمية في فلسطين لا تعتمد على التمويل الأجنبي الذي يحمل أجندة خاصة لتحقيق أهداف تخدم سياساته الخاصة فقط.
2. على المؤسسات الأهلية تعزيز الإعتماد على الذات وذلك بالقيام بالمشاريع المدرة للدخل, والقادرة على توفير فرص الإستدامة الذاتية لها مما يكفل تراجع دور الإعتماد على التمويل الخارجي.
3. العمل على تعزيز الشراكة والتشبيك بين المؤسسات الأهلية بعضها ببعض والمجتمع وجعلها علاقة تكاملية وليست تنافسية لتحقيق أهداف الخطة الوطنية التنموية مع وضع جهة رقابية مؤهلة.
4. العمل على بلورة رؤية واضحة حول ضرورة وجود قطاع أهلي منسجم له خصائص وسمات ومصالح خاصة به، بهدف تنظيم علاقتة وتكاملها بالقطاع العام والخاص, حيث لن تتمكن المنظمات الأهلية من التعاقد مع الدولة والقطاع الخاص إذا لم تكن موحدة ، وإذا لم تبلور رؤى مشتركة وواضحة لموضوعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسة, سواء من خلال المجتمع المدني أو الحكومة مثل وضع استراتيجية لتقديم الخدمات أو دعم المشاريع الصغيرة او تقديم المنح .
5. ضرورة تأهيل أعضاء المؤسسات الأهلية لتفعيل دورهم في نشر ثقافة العمل التطوعي خلال ورش العمل.

6. اجراء المزيد من بحوث ودراسات تكشف المعيقات التي تواجة المؤسسات الأهلية وتحول بينها وبين احداث تنمية مستدامة في فلسطين .

7. العمل على التنسيق بين المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين لإعادة تأهيل وتدريب الموظفين في المؤسسات الأهليه الفلسطينية .

8. التعامل بحذر مع الجهات الممولة وعدم السماح لها بفرض شروطها التي لا تنسجم مع أهداف المؤسسة وأهداف التنمية في فلسطين وتركيز التعامل مع الجهات الممولة التي تؤمن بالحق الفلسطيني في ارضة وليس لها أي أهداف خاصة.

9. عقد دورات و مؤتمرات التي تساعد في رفع مستوى الوعي عند المجتمع بأهمية العمل التطوعي ودور المؤسسات الأهلية في بناء المجمع .

10. التركيز على التمويل المقدم للبرامج التنموية مع تحديد الإحتياجات بشكل دقيق وليس التركيز على البرامج الإغاثية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبــراش ,إبــراهيم. (2018).**المســـاعدات الإنســـانيه ليســـت مقياســـا للمواقـــف السياسية.**http://samanews.ps/ar/post/339565/
- أبو حسن, فارس. (2005). **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي ال(إسرائيل)ي حتى عام 2015**" , مركز دراسات الشرق الأوسط, الإردن .
- ابو حماد, ناهض. (2011). **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية واثره على التنمية السياسية في قطاع غزه, 2000 – 2010** , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعه الإزهر, غزه.
- أبو رمضان, محسن. (2012). الإتحاد الأوروبي تقدم بالتمويل وتراجع بالدور السياسي والحقوقي **مجله تسامح**. عدد26, (2009 خريف).
- أبو سيف, عاطف. (2005). **المجتمع المدني والدولة – قراءه تأصيليه مع إحاله للواقع الفلسطيني**, دار الشروق للنشر والتوزيع, رام الله, فلسطين.
- أبو طه ,علاء. (2017). **الضمانات القانونيه والعلاقات العضويه لممارسه الحق في تشكيل الجمعيات**, إصدار مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان, غزه, . رابط تحميل النسخه

الإلكترونيـــه مـــن الدراســـة-https://up.top4top.net/downloadf-760lt0ak1-pdf.html

- أبو طه ,علاء. (2018). **العمل الأهلي في فلسطين ما بين الحق في التنمية والحق في تشكيل الجمعيات (تمويل الجمعيات الأهلية في قطاع غزه) دراسه حاله,** مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان, غزه,فلسطين.
- ابو عجوة, نور. (2011). **تأثير المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الأرضي الفلسطينية**, رسالة ماجستير غبر منشوره, الجامعه الإسلاميه, غزه.
- أبو عدوان, سائد. (2013). **دور منظمات المجتمع المدنيً الفلسطيني في تعزٌيز التنمية البشرٌه(الضفة الغربية كحاله دراسه)** رسالة ماجستٌير, نابلس, فلسطين. جامعه النجاح الوطنٌيه
- أبو عيشه فايق, أمين. (2014). **التمويل الأجنبي بين تبعيه الوهم وثقافة التنمية**, بحث مقدم إلى اليوم الدراسي بعنوان إدارة المشاريع الدولية بين الإجنده السياسية وواقع التنمية المحلية في قطاع غزه, كليه التجاره,الجامعه الإسلاميه ,غزه.
- أبوزاهر, ناديا. (2008). **المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري, تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني, مواطن**, المؤسسة الفلسطينية الدراسة الديمقراطيه, رام الله – فلسطين .
- التميمي ,عبد الرحمن(3013). **منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد, , شبكه المنظمات الأهلية , رام الله , فلسطين .**
- الإمم المتحده, إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية: إعلان أديس أبابا 15 تموز 2015,

- الإمم المتحدة , مؤتمر الإمم المتحدة لمتنمية المستدامة: البرازيل 20-22 حزيران , 2011.
- بايبر ,روبرت. (2017). **منسق الإمم المتحده للشؤون الإنسانيه في الأراضي الفلسطينية المحتله) أوتشا.**
- برزان ,جابر. (2017). **العمل التطوعي**, دار يافا للنشر والتوزيع, ودار الجنادريه للنشر والتوزيع.
- بلغيت عبد المجيد. (2014). **المجتمع المدني ودوره في التنمية الإقتصادية**, أطروحه دكتوراه في علم الإجتماع الإقتصادي, جامعه أبو بكر بلقايد- تلمسان
- بنعالي عبد السلام. (2008). **أثر المعونات الدولية على تحقيق التنمية المستدامة**, جامعه محمد الخامس, مكتبه اكدال, الرباط , المغرب.
- بني فضل عصام. (2009). **دور الإتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتله للفتره من 1991 -2007**, رسالة ماجستير, جامعه النجاح الوطنيه, نابلس. فلسطين.
- تقرير التنمية البشرية – فلسطين. (2010). **الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبليه**, برنامج الإمم المتحده الإنمائي.
- ثوامريه ,ريم. (2015). **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسه قياسيه للفتره 2000-2015**,أطروحه دكتوراه ,كليه العلوم الإقتصادية جامعه قالمه, الجزائر.
- جابر , إبراهيم. (2005). **التمويل الأجنبي واقع وتحديات** , مؤتمر الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصره , غزه ,فلسطين.

- الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني, **تقرير مركز جهاز الإحصاء** 30 اذار 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, **التنبؤات الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية لعام 2010** , رام الله, فلسطين.
- جوزيف ديفوير, علاء ترتير. (2009)." **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزه 1999-2008**" , معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس ورام الله.
- حداد, توفيق. (2012). **الليبراليه الجديده والتنمية الفلسطينية تقييم وبدائل**, جامعه بيرزيت : مركز دراسات التنمية, فلسطين.
- حسن لداوده, جبريل محمد, جابر عزام. (2001). **علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها ومع السلطة الوطنية والممولين**, معهد أبحاث السياسات الإقتصادية – ماس.
- حسونة, عبد الغني. (2013). **الحماية القانونيه للبيئه في إطار التنمية المستدامة**, مذكره دكتوراه, قسم الحقوق, جامعه بسكره, الجزائر.
- حمدان, آيات. (2010). **المساعدات الخارجيه وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. مركز بيسان للبحوث والإنماء, رام الله, فلسطين.
- زعطوط ,كلثوم. (2018). **مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعيه**, أطروحه دكتوراه , جامعه الشهيد حمه لخضر الوادي , الجزائر.
- زيادة ,إيمان. (2014). **أثر التّمويل الخارجي على التبعيه المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتله عام 1967 قبل أوسلو وبعدها نموذجا**,رسالة ماجستير,جامعه بيرزيت ,فلسطين.

- السلوت, زكريا. (2015). **أثر سياسات المانحين على الإقتصاد الفلسطيني** , رسالة ماجستير , جامعه الإزهر , كليه الإقتصاد والعلوم الإدارية, غزه , فلسطين .
- سليمان, فضل. (2016). **نعم تحتاج () إلى رقابة**, مؤسسة أمان , فلسطين.
- سماره, نادر. (2013). **المساعدات الخارجيه وآثارها على النمو الإقتصادي الفلسطيني**, رسالة ماجستير غير منشوره, جامعه الإزهر, غزه, فلسطين.
- شاوش إخوان جهيده. (2015). **واقع المجتمع المدني في الجزائر**, أطروحه دكتوراه في علم اجتماع التنمية, جامعه محمد خيضر بسكره, الجزائر.
- شبلي, يوسف. (2010). **ارتباط المستوى الإخلاقي بالتنمية السياسية للأمه العربية**, جامعه النجاح الوطنيه: كليه الدراسات العليا,نابلس ,فلسطين .
- شلش, بسمه. (2013). **مدى تطبيق معايير الشفافيه والنزاهه في المؤسسات الحكومة الفلسطينية**, جامعه القدس, فلسطين, رساله ماجستير.
- شمعه, آيه(2017): جمعيات خيريه تحاصرها إجراءات الإحتلال والسلطة, المركز الفلسطيني للإعلام, فلسطين.http://15years.paldf.net/news/2017/6/10
- الشوبكي, محروس ومحمد أبو شماله. (2013): **مدى فعاليه سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينه**, الجامعه الإسلاميه غزه . غزه.
- الشيخ ناصر علي. (2008). **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**. رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية جامعه النجاح الوطنيه ,نابلس ,فلسطين.
- صبيح, صبيح. (2011). **مقاتلو التنمية بين خرافه التطبيق وعقائديه الخطاب والتصوير** رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

- الصوراني, غازي. (2010). **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمه المجتمع العربي**, الطبعه 3 , مكتبه جزيرة الورد, القاهره.
- طافش, هشام. (2010). **موقف الإتحاد الأوروبي تجاه القضيه الفلسطينية 1993-2003**, جامعه الإزهر, غزه.
- طبر, لندا. (2012). **المساعدات الإنسانيه: تفكيك المقأومه للاستعمار نحو إحياء البدائل التضامنيه**, جامعه بيرزيت: مركز دراسات التنمية.
- طلوزي ,صالح. (2009). **دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطيه لدى الأفراد من وجهه نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني** ,رساله ماجستير غير منشوره ,جامعه القدس,فلسطين .
- عبد الصادق,علي. (2004). **مفهوم المجتمع المدني قراءه أوليه** , الطبعه الأولى مركز المحروسه.
- عبد الهادي, سامر علي. (2013). **التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الإقتصادية**,عمان: دار الإيام.
- عثأمنه, جمال. (2011). **دراسة مسحيه تحليليه لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتله** ,مكتب ممثل الإتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة,فلسطين.
- العداربه, إسماعيل(2011): نحو إستدامة المؤسسات غير الربحية بعيدا عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية/ الإغاثه الزراعية نموذجا, جامعه القدس, فلسطين .
- عزام, فاتح. **دفاعا عن منظمات حقوق الإنسان المحترف**, /21/1 2014.

- عمران,جمعه. (2013). المجتمع المدنّي والعملية السّاسيه في العراق ,**مجله العلوم السّاسّه**,جامعه بغداد,العدد34.
- عواشره, رائد. (2011). المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هويه أهلية أم غير ذلك, **مجله تسامح**, 9 , عدد35(شتاء2011)63-85.
- عوده, جميل. (2012). **مفهوم التنمية البشرية وأبعادها الإستراتيجية**, منتدى التنمية.
- عياش, جابر.(2008).واقع استخدام الإساليب الكمية في اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى المؤسسات الأهلية في قطاع غزه,الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين.
- فراخنه, ريمه. (2012). **التوجهات المجتمعيه والسياسية والثقافيه للمنظمات غير الحكومية الجديده في الضفة الغربية**, جامعه بيرزيت: دائره علم الإجتماع,رام الله,فلسطين.
- فرج, محمد. (2013). **التمويل والهيمنه. التمويل ومنظمات المجتمع المدني.** قدمت هذه الورقه في مؤتمر مجابهه التمويل الأجنبي الذي اقامته رابطه الكتاب الإردنيين, العدد الحادي والعشرين. 28 /شباط .
- فرج, محمد. (2013). **التمويل والهيمنه. التمويل ومنظمات المجتمع المدني.** قدمت هذه الورقه في مؤتمر مجابهه التمويل الأجنبي الذي اقامته رابطه الكتاب الإردنيين, العدد الحادي والعشرين. 28 شباط 2013 .
- قاسيمي, آسيا. (2012). **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعيه والمسؤوليه عن حماية البيئه مع الإشاره إلى التجربه الجزائريه.** دراسه قدمت في الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات , التوجهات , الإفاق باجه (تونس) 26-27 ابريل 2012.

- كبسه , قدري. (2013). **منظمات المجتمع المدني ودورها لتعزيز المواطنه في فلسطين** ,رسالة ماجستير ,كليه الراسات العليا .جامعه النجاح الوطنيه , نابلس, فلسطين.
- لطاد بن محرز لينده. (2016). **إشكالية مفهوم المجتمع المدني قراءه سوسيو تاريخيه**, دار الكتاب الحديث, ط1 , القاهره.
- مارتن سادجيك في كلمته في المنتدى العاملي للشراكات, المنعقد في مقر الإمم المتحده في واشنطن في 2015/5/27: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/02/
- محيسن ,تيسير. (2017). **منظمات العمل الأهلي في قطاع غزه: نحو سياسات تمويلية بديلة, مرنه وخالقه في مواجهه أزمه التمويل الخارجي, شبكه المنظمات الأهلية**, غزه, فلسطين .
- مرتجى, زكي رمزي. (2012). **دور منظمات المجتمع المدني في رعايه الشباب بمحافظه غزه** , بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين ,الجامعه الإسلاميه , غزة, فلسطين .
- رؤية تحليلية لواقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني, المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين, 2019/9/23: bit.ly/2Idezjv
- مركز بيسان للبحوث والإنماء. (2002). **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني: دراسه ضمن برنامج ابحاث تجمع مؤسسة التعاون**, مركز بيسان للبحوث والإنماء, رام الله, فلسطين .
- معهد ماس, 2001 , 2007 , 2009 , **مسح المنظمات الفلسطينية غير الحكومية.**

- منتدى الدوحه, السادس عشر, دور المجتمع المدني في تحقيق الشراكه في التنمية, تضمن مراجعه للعديد من الدراسات المعاصره, في الدوحه , مايو 2016 /:http://qatarconferences.org/dohaforum2016/arabic
- نحو منظور تنموي لفلسطين" الخصوصيه الفلسطينية ", **تقرير برنامج الإمم المتحده الإنمائي1998.**
- نخله, خليل. (2004). **أسطوره التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمرأوغه المستديمه**, مؤسسة الدراسات المقدسيه بالإشتراك مع مواطن, المؤسسة الفلسطينية الدراسة الديمقراطيه, رام الله. (كتاب)
- هرموش, منى. (2010). **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ,مذكره ماجستير, قسم العلوم السياسية, جامعه باتنه, الجزائر.
- الجابري , محمد.(1993). إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي., (http://search.mandumah.com/Record/712962)
- هلالي, محمود. (2010). قضايا واشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية, **مجله العلـــوم, الإجتماعيــة.** (http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1882, 28.07.2011)
- هنيه, آدم. (2012). **التنمية كأداه للنضال: مواجهه واقع الهيمنه في فلسطين**, جامعه بيرزيت: مركز دراسات التنمية,

- هوبز, توماس, ديانا, حبيب حرب, وبشرى صعب. (2011), ترجمه. **اللفياثان الإصول الطبيعيه والسياسية لسلطه الدولة.** أبو ظبي: هيئه أبو ظبي للثقافه والتراث, 2011.
- وضع الجمعيات الخيريه والهيئات المحلية في قطاع غزه, التقرير السنوي(2010) , مؤسسة ضميرلحقوق الإنسان .
- الوكاله الإمريكيه للتنمية الدولية, **إستدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

المراجع الأجنبية

- ALI, Naser. (2009). **The role of in building civil society in Palestine**". Institute d'Etudes Politiques d'Aix-en-Provence CHERPA: Paper to Youth International Conference. http://www.sciencespo-aix.fr/media/Ali_Paper_Youth_International.pdf
- Dana, Tariq. Palestinian civil society: **what went wrong**? Alshabaka: the Palestinian policy network. April, 2013.
- Sfeir- Younis, Alfredo. (2004), "**The Role of Civil Society in Foreign Policy: A New Conceptual Framework**", Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/ Fall.
- Shaikh, Shahzed. (2011). **Foreign Aid and Economic Growth: Case for Pakistan (1972-2008)**, (Unpublished MA Thesis), Umea University, Umea, Sweden
- Shoukair, Sharbel. (2013). **The Impact of Foreign Aid and Donations to Palestine on Development of its Economy under Alternative Israeli-**

Palestinian Economic Interaction Regimes, (Unpublished PhD Thesis), University of Portsmouth, Portsmouth, England.

- Totakhail, Mohammad. (2011). **Foreign Aid and Economic Development in Afghanistan**, (Unpublished MA Thesis), University of Erfurt, Erfurt, German.

- Trinh, Tra. (2014). **Foreign Aid and Economic Growth: The Impact of Aid on Determinants of Growth – The Case of Vietnam**, (Unpublished MA Thesis), Aalto University, Espoo, Finland.

الملاحق

ملحق (1): أسماء المحكمين

اسماء المحكمين الإستبانة والمقابلة :

- الدكتور سائد جاسر
- الدكتور عمر رحال
- الدكتور شاهر العلول
- الدكتور اياد لافي
- الدكتور عبد الرحمن التميمي
- الدكتور إبراهيم التميمي

ملحق (2): الإستبانة قبل التحكيم والتعديل

عماده الدراسات العليا

جامعه القدس

الإستبانة

السيد/هـ..... المحترم/هـ.

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

تجري الباحثة دراسه بعنوان " **التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة** ", وذلك استكمالإ لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير إستبانة لقياس الواقع والعلاقة المذكوره. وترجو الباحثة من حضرتكم/ن تعبئه قسم البيانات الأوليه, ومن ثم قراءه فقرات الإستبانة ووضع علامه (✓) أمام الرأي المتفق مع الحاله التي ترونها مناسبة, علماً بأن استجاباتكم/ن ستكون محط عنايه الباحثة, وستعامل بسريه تامه, وهي لأغراض البحث العلمي فقط.

مع فائق الإحترام والتقدير

الباحثة: نفين مصباح الرجبي

المشرف: د. محمد عوض

المحور الأول : خصائص المبحوث

1)**الجنس** ☐ ذكر ☐أنثى

2)**المؤهل العلمي** ☐ ☐دبلوم بكالوريوس

☐ ماجستير ☐دكتوراه ☐ غير ذلك

3)**نوع الوظيفه** ☐ مدير عام ☐ عضو مجلس إدارة

☐ موظف إداري ومالي

4)**عدد سنوات الخبره** ☐ أقل من 5 سنوات ☐5سنوات –10سنوات

☐ 11سنه–15سنه ☐ 15سنه فأكثر

5)**مجال عمل المؤسسة الأهلية** ☐ شبابي ☐ امرأه ☐ تنمية

☐ زراعي ☐ حقوق إنسان

☐ أطفال ☐ غير ذلك .... .

A	واقع التمويل الأجنبي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية ؟	موافق بشده	موافق	لا أعرف	معارض	معارض بشده
1	المؤسسات الأهليةهي صاحبة القرار في تحديد أولويات التمويل.					
2	تسعى المؤسسات الأهليةإلى تحقيق أهدافة بغض النظر عن أهداف الممول.					
3	تساعد المؤسسات الأهلية في تنفيذ الأولويات الوطنيه والإستراتيجية الرسميه بالتعاون مع الممولين					
4	يشارك الممول المؤسسات الأهلية في عملية تحديد أولويات و متطلبات التنمية في المجتمع الفلسطيني.					
5	لقله الموارد تسعى المؤسسات الأهليةإلى الحصول على التمويل بغض النظر عن مدى ملاءمتة لأهدافة.					
6	المؤسسات الأهليةليس لديها برامج واضحه تجاه أولويات التمويل .					
7	تعاني المؤسسات الأهليةمن عدم وجود دخل مادي ثابت مما أثر ذلك على قدرتها في الإستمرار في تقديم خدماتها.					
8	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةأدى إلى تراجع في العمل التطوعي					
9	التنافس بين المؤسسات الأهليةعلي مصادر التمويل, يؤثر سلبا على التنمية.					
10	لقله الدعم الحكومي للمؤسسات الأهليةجعلها تسعى للحصول على التمويل بغض النظر عن مدى ملاءمته لأهدافة.					
11	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةغالبا ما يحمل أجندة سياسية.					
B	**ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بأبعادها (البيئي ,الإقتصادي,الإجتماعي)**					
B1	**البعد البيئي**					
1	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعيه.					
2	تنفيذ حملات تطوعية لتنظيف الشوارع والمرافق العامه .					
3	تنفيذ برامج و مشاريع من شأنها الإهتمام بالمحميات الطبيعيه.					
4	تنفيذ برامج للمساعده في مكافحه الإفات البيئية مثل الحشرات.					
5	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه بأهميه المياه وعدم هدرها .					
6	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على التحول إلى استخدام التكنولوجيا					

	النظيفه الصديقه للبيئة.					
7	تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام وزياده المساحات الخضراء .					
8	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه للمساعده في حمايه الكائنات الحيه المهدده بالإنقراض .					
B2	**البعد الإجتماعي**					
1	تنفيذ برامج ومشاريع للعمل على تحسين مستوى التعليم والرعايه الصحية.					
2	تنفيذ مشاريع تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطيه والانفتاح على الآخر					
3	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على العدالة و المسأواه لجميع فئات المجتمع					
4	تنفيذ برامج تثقيفيه تساهم في تحسين العمل وشروطه .					
5	تنفيذ برامج و مشاريع لتعزيز دور الشباب في المجتمع.					
6	تنفيذ برامج تثقيفيه توعيه تساهم في الحث على العمل التطوعي					
7	تنفيذ برامج و مشاريع للمساعده في الحد من الفقر والبطالة .					
8	تنفيذ برامج و مشاريع لتعزيز دور ومكانه الطفل في المجتمع					
B3	**البعد الإقتصادي**					
1	تنفيذ برامج و مشاريع لزياده الناتج المحلي وتسويقه.					
2	تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين وزياده رفاهيه المجتمع إلى أقصي حد ممكن .					
3	تنفيذ برامج و مشاريع تساهم في دعم المزارعين .					
4	خلق فرص عمل للخريجين الجدد .					
5	تنفيذ برامج و مشاريع تساهم في دعم المرأة .					
6	تنفيذ مشاريع صغيره مدره للدخل للأسر الفقيره					
7	تنفيذ برامج و مشاريع تساهم في دعم الشباب.					
8	الدعم المادي للأفكار والمشاريع الرياديه.					
C	**أهداف التمويل الأجنبي لإحداث تنمية مستدامة في فلسطين.**					
1	عملية التمويل مرتبطه بأولويات التنمية المستدامة.					
2	تلعب برامج التمويل الدولي دورا أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة.					
3	يقدم التمويل لشعبنا لأهداف مرتبطة بدعم العملية السلميه					

	وتحقيق الاستقرار بالمنطقه.					
4	تحدد الدول المانحة أهدافة وبرامجها وفق إحتياجات المجتمع الفلسطيني.					
5	تسعى برامج التمويل الأجنبي إلى تحقيق أهداف الممول بالمقام الأول.					
6	يساهم التمويل الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني بأبعادها (إقتصادي, البيئي, الإجتماعي).					
7	يسعى التمويل الأجنبي إلى تعميم مفاهيم قادمة من المجتمعات الغربية لا تتناسب مع ثقافه مجتمعنا.					
8	ترتبط المشاريع المقدمة من معظم الدول المانحة بعملية التسييس لبرامجها .					
9	ساهم التمويل الإحنبي في بناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل.					
10	التمويل الأجنبي له تأثير ايجابي على التنمية المستدامة .					
11	يركز الممول على البرامج الإغاثية الإنسانيه متجاهل الرؤيه التنموية.					

شكراً لحسن تعأونكم/ن

ملحق (3): الإستبانة بعد التحكيم والتعديل المستخدمة بالدراسة

عماده الدراسات العليا

جامعه القدس

الإستبانة

السيد/هـ..... المحترم/هـ.

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيد/هـ..... المحترم/هـ.

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

تجري الباحثة دراسه بعنوان " **التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة** ", وذلك استكمالإ لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير إستبانة لقياس الواقع والعلاقة المذكوره. وترجو الباحثة من حضرتكم/ن تعبئه قسم البيانات الأوليه, ومن ثم قراءه فقرات الإستبانة ووضع علامه (✓) أمام الرأي المتفق مع الحاله التي ترونها مناسبة, علماً بأن استجاباتكم/ن ستكون محط عنايه الباحثة, وستعامل بسريه تامه, وهي لأغراض البحث العلمي فقط.

مع فائق الإحترام والتقدير

الباحثة: نفين مصباح الرجبي

المشـــرف: د. محمـــد عـــوض

المحور الأول : خصائص المبحوث

1)**الجنس** ☐ ذكر ☐أنثى

2)**المؤهل العلمي** ☐ ☐دبلوم بكالوريوس

☐ ماجستير ☐دكتوراه ☐ غير ذلك

3)**نوع الوظيفه** ☐ مدير عام ☐ عضو مجلس إدارة

☐ موظف إداري ومالي

4)**عدد سنوات الخبره** ☐ أقل من 5 سنوات ☐5سنوات –10سنوات

☐ 11سنه–15سنه ☐ 15سنه فأكثر

5)**مجال عمل المؤسسة الأهلية** ☐ شبابي ☐ امرأه ☐ تنمية

☐ زراعي ☐ حقوق إنسان

☐ أطفال ☐ غير ذلك ....

A	واقع التمويل الأجنبي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية ؟	موافق بشده	موافق	لا أعرف	معارض	معارض بشده
1	المؤسسات الأهليةهي صاحبة القرار في تحديد أولويات التمويل.					
2	تسعى المؤسسات الأهليةإلى تحقيق أهدافة بغض النظر عن أهداف الممول.					
3	تساعد المؤسسات الأهلية في تنفيذ الأولويات الوطنيه والإستراتيجية الرسميه بالتعاون مع الممولين					
4	يشارك الممول المؤسسات الأهلية في عملية تحديد أولويات و متطلبات التنمية في المجتمع الفلسطيني.					
5	تعاني المؤسسات الأهليةمن عدم وجود دخل مادي ثابت مما اثر ذلك على قدرتها في الإستمرار في تقديم خدماتها.					
6	المؤسسات الأهليةليس لديها برامج واضحه تجاه أولويات التمويل .					
7	قله الموارد الماليه تضطر بالمؤسسات الأهليةللسعي للحصول على التمويل دون اعتبار كبير لمدى ملاءمته لأهداف المؤسسة.					
8	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةالذي انعكس على حجمها وانتشارها وعلى دفع حوافز ماليه للمتطوعين أدى إلى تراجع العمل التطوعي.					
9	يؤثر التنافس بين المؤسسات الأهليةعلى مصادر التمويل, على نجاح التنمية.					
10	لقله الدعم الحكومي للمؤسسات الأهليةجعلها تسعى للحصول على التمويل بغض النظر عن مدى ملاءمته لأهدافة.					
11	التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهليةغالبا ما يحمل أجنده سياسية					
B	**ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بأبعادها (البيئي ,الإقتصادي,الإجتماعي)**					
B1	**البعد البيئي**					
1	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعيه					
2	تنفيذ حملات تطوعية لتنظيف الشوارع والمرافق العامه .					
3	تنفيذ برامج و مشاريع من شأنها الإهتمام بالمحميات الطبيعيه.					
4	تنفيذ برامج للمساعده في مكافحه الإفات البيئية مثل الحشرات					

5	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه بأهميه المياه وعدم هدرها .					
6	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على التحول إلى استخدام التكنولوجيا النظيفه الصديقه للبيئه.					
7	تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها الإهتمام وزياده المساحات الخضراء .					
8	تنفيذ برامج تثقيفيه توعويه للمساعده في حمايه الكائنات الحيه المهدده بالإنقراض .					
B2	**البعد الإجتماعي**					
1	تنفيذ برامج ومشاريع للعمل على تحسين مستوى التعليم والرعايه الصحية					
2	تنفيذ مشاريع تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطيه والانفتاح على الآخر					
3	تنفيذ برامج تثقيفيه للحث على مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على العدالة و المسأواه لجميع فئات المجتمع					
4	تنفيذ برامج تثقيفيه تساهم في تحسين العمل وشروطه .					
5	تنفيذ برامج و مشاريع لتعزيز دور الشباب في المجتمع.					
6	تنفيذ برامج تثقيفيه توعيه تساهم في الحث على العمل التطوعي					
7	تنفيذ برامج و مشاريع للمساعده في الحد من الفقر والبطالة .					
8	تنفيذ برامج و مشاريع لتعزيز دور ومكانه الطفل في المجتمع					
B3	**البعد الإقتصادي**					
1	تنفيذ برامج و مشاريع لزياده الناتج المحلي وتسويقه.					
2	تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين وزياده رفاهيه المجتمع إلى أقصي حد ممكن .					
3	تنفيذ برامج و مشاريع تساهم في دعم المزارعين .					
4	خلق فرص عمل للخريجين الجدد .					
5	تنفيذ برامج و مشاريع تساهم في دعم المرأة .					
6	تنفيذ مشاريع صغيره مدره للدخل للأسر الفقيره					
7	تنفيذ برامج و مشاريع تساهم في دعم الشباب.					
8	الدعم المادي للأفكار والمشاريع الرياديه					
C	**أهداف التمويل الأجنبي لإحداث تنمية مستدامة في فلسطين.**	**موافق بشده**	**موافق**	**لا أعرف**	**معارض**	**معارض بشده**
1	عملية التمويل مرتبطه بأولويات التنمية المستدامة					

2	تلعب برامج التمويل الدولي دورا أساسياَ في تحقيق التنمية المستدامة					
3	يقدم التمويل الأجنبي مقدم لشعبنا لأهداف مرتبطة بدعم العملية السلميه وتحقيق الاستقرار بالمنطقه.					
4	تحدد الدول الأوروبيه المانحة أهدافة وبرامجها وفق إحتياجات المجتمع الفلسطيني.					
6	يساهم التمويل الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني بأبعادها (إقتصادي, البيئي, الإجتماعي					
7	يسعى التمويل الأوروبي إلى تعميم مفاهيم ثقافيه غربيه لا تتناسب وثقافه المجتمع الفلسطيني.					
8	ساهم التمويل الأوروبي في بناء إقتصاد فلسطيني قوي ومستقل.					
9	التمويل الأوروبي له تأثير ايجابي على التنمية المستدامة .					
10	يركز الممول على البرامج الإغاثية الإنسانيه متجاهل الرؤيه التنموية.					

شكراً لحسن تعأونكم/ن

ملحق (4): اسئلة المقابلة قبل التحكيم والتعديل

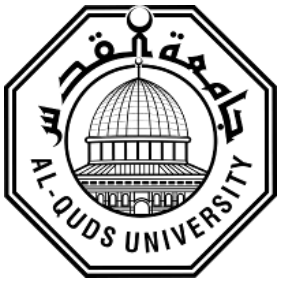

عماده الدراسات العليا

جامعه القدس

أسئله المقابله

المسمى الوظيفي :.....

مكان العمل : .....

1. **ما هو رأيك/ي في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في فلسطين ؟**
2. **هل يوجد استدامة لبرامج التمويل الأجنبي المقدم للمؤسسات الأهلية ؟ولماذا؟**
3. **هل تسعى المؤسسات الأهليةإلى تحقيق أهدافة بغض النظر عن أهداف الممول؟ وما هي الطريقه؟**
4. **هل لضروره إستدامة عمل المؤسسات الأهليةتدفعها لتقبل البرامج والمشاريع ولو لم تتفق مع أهدافة التنموية ؟ ولماذا؟**
5. **هل تواجه المؤسسات الأهليةإشكالية تتعلق بالجهه المانحة حيث أنها تهتم بالشكليات والتقارير أكثر من المخرجات التنموية للمشروع ؟ ولماذا ؟**
6. **كيف ترى العلاقة بين المؤسسات الأهلية في فلسطين؟وكيف يمكن تعزيزها ؟**
7. **ما هي أبرز الصعوبات التي تواجها المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية ؟**
8. **هل ساهم التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في بناء الإقتصاد فلسطيني ودفع عجله التنمية المستدامة أم أنه كان مجرد أجندات سياسية ذات طابع إقتصادي تنموي لحماية (إسرائيل) وضمان أمنها؟**
9. **ما مدى مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في التنمية المستدامة في جنوب الضفة الغربية؟**
10. **من وجهه نظرك هل من الممكن أن يختفي القطاع الأهلي نتيجه شروط التمويل التي تم ويتم فرضها ؟وكيف يمكن الحفاظ على هذا القطاع الهام والذي وجد قبل وجود الدولة ؟**

شكراً لحسن تعأونكم/ن

ملحق (5): أسئلة المقابلة بعد التحكيم والتعديل المستخدمة بالدراسة

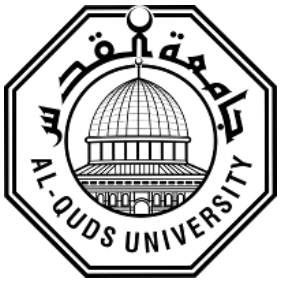

عماده الدراسات العليا

جامعه القدس

أسئله المقابله

المسمى الوظيفي :.....

مكان العمل : .....

1. ما هو رأيك/ي في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في فلسطين ؟
2. باعتقادك هل يوجد استدامة لبرامج التمويل الأجنبي المقدم للمؤسسات الأهلية ؟ولماذا؟
3. هل تعتقد أن المؤسسات الأهليةتسعى إلى تحقيق أهدافة بغض النظر عن أهداف الممول؟ وما هي الطريقه التي تقوم من خلالها المؤسسات بذلك ؟
4. هل تعتقد أن المؤسسات الأهليةقد تقبل برامج ومشاريع لا تتفق وأهدافة التنموية, أو تتعارض مع مبادئها لوضعها ضروره إستدامة العمل كأولويه؟ ولماذا؟
5. برأيك, هل تواجه المؤسسات الأهليةإشكالية جديه تتمثل في اهتمام الجهات الأوروبيه المانحة بالشكليات والتقارير أكثر من اهتمامها بالمخرجات التنموية الحقيقيه للمشروع؟ ولماذا؟
6. ما هي ابرز الصعوبات التي تواجها المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية ؟
7. كيف ترى العلاقة بين المؤسسات الأهلية في فلسطين؟وكيف يمكن تعزيزها ؟

8. هل ساهم التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في بناء الإقتصاد فلسطيني ودفع عجله التنمية المستدامة أم أنه كان مجرد أجندات سياسية ذات طابع إقتصادي تنموي لدعم العملية السلميه لحماية (إسرائيل) وضمان أمنها؟
9. ما مدى مساهمة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية في تعزيز احترام حقوق الإنسان في فلسطين؟ وفي التنمية المستدامة في جنوب الضفة الغربية؟
10. من وجهة نظرك هل من الممكن أن تؤدي شروط التمويل التي تم ويتم فرضها إلى تقلص الفضاء المدني؟ وكيف يمكن الحفاظ على القطاع الأهلي وتخليق بدائل تحول دون انهياره؟

شكراً لحسن تعأونكم/ن

ملحق (6): كتاب تسهيل مهمه

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

٢٠٢٠/٣/ ١

لـمـن يـهـمـه الأمـر

الموضوع: تسهيل مهمه

تحية طيبة وبعد،،،

يفيد برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – جامعة القدس بأن **الطالبة نفين مصباح اسحق الرجبي الرقم الجامعي (٢١٧٢٠٢٢٦) هي** احدى طالبات معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس وتقوم حالياً بإعداد دراسة بحثية بعنوان:

"التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في جنوب الضفة الغربية وعلاقته بالتنمية المستدامة"

وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة بما تسمح أنظمتكم به، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامه ولأغراض البحث العلمي فقط، وقد أعطيت هذه الوثيقة بناء على طلبها.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

مدير الفرع

د.سمير النموره

الدراسات العليا / هرم كفر
Higher Studies/ Dura campus

1.3.2020

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: Info@srd.alquds.edu

القدس- أبوديس
تلفاكس ٠٠٩٧٢٢٧٩٠٣٤٥
ص.ب: ٥١٠٠٠ او ٢٠٠٠٢

ملحق (7): أسماء الخبراء في مجال المؤسسات الأهليه الذين تمت مقابلتهم

1) دكتور سائد جاسر
2) دكتور عمر رحال
3) الدكتور عبد الغني حمدان
4) الإستاذ عيسى الشتله
5) المهندس عايد عبد العزيز

فهرس الجداول

جدول (1.3): خصائص العينه الديموغرافيه..... 99

جدول (2.3): نتائج معامل الإرتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفه ارتباط فقرات أداه الدراسة لدى الموظفين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية مع الدرجة الكلية للأداه. 105

جدول (3.3): نتائج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لثبات أداه الدراسة. 109

جدول (4.3): الإعداد و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعياريه لدرجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة. 109

جدول (1.4): كيفيه تحويل قيم مقياس لكرت إلى الإوساط الحسابية 113

جدول (2.4): ملخص للبيانات الوصفية لمحور واقع التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية (الترتيب من الإكثر أهميه إلى الإقل).....114

جدول (3.4): ملخص للبيانات الوصفيه للمحور ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي) 117

جدول (4.4): ملخص للبيانات الوصفيه للمحور ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإجتماعي) 118

جدول (5.4): ملخص للبيانات الوصفيه للمحور ما الدور الذي يلعبة التمويل الأجنبي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الإقتصادي) 120

جدول (6.4): ملخص للبيانات الوصفيه للمحور أهداف التمويل الأجنبي لإحداث التنمية المستدامة في فلسطين 121

جدول (7.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقله (Independent-Samples T Test) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس.....123

جدول (8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية() العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. 124

جدول (9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية() العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع الوظيفه. 125

جدول(10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع سنوات الخبره. 125

جدول (11.4): نتائج اختبار توكي (Tukey Test) للمقارنات الثنائيه البعديه في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع سنوات الخبره.....126

جدول (12.4): الإعداد, المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعياريه لدرجة التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير نوع سنوات الخبره.....127

جدول (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في جنوب الضفة الغربية وعلاقتة بالتنمية المستدامة تعزى لمتغير مجال عمل المؤسسة الأهلية.....128

فهرس الملاحق

ملحق (1): أسماء المحكمين 161

ملحق (2): الإستبانة قبل التحكيم والتعديل 162

ملحق (3): الإستبانة بعد التحكيم والتعديل المستخدمة بالدراسة 167

ملحق (4): اسئلة المقابلة قبل التحكيم والتعديل 172

ملحق (5): أسئلة المقابلة بعد التحكيم والتعديل المستخدمة بالدراسة 173

ملحق (6): كتاب تسهيل مهمه 175

ملحق (7): أسماء الخبراء في مجال المؤسسات الأهليه الذين تمت مقابلتهم..... 176

فهرس المحتويات

الإهداء .....
إقرار .....أ
شكر وتقدير .....ب

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة 4
3.1 أسئله الدراسة 5
4.1 أهداف الدراسة 5
5.1 أهمية الدراسة 6
6.1 حدود الدراسة 6
7.1 أخلاقيات الدراسة 7
8.1 مصطلحات الدراسة 8
9.1 نموذج الدراسة 9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....10

الإطار النظري 10
1.1.2 المقدمة 10
2.1.2 مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية.....12
1.2.1.2 المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي 12
2.2.1.2 المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث: 13
3.2.1.2 المجتمع المدني في الفكر العربي 15
4.2.1.2 المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في فلسطين.....16
3.1.2 التطور الزمني للمؤسسات الأهليةالفلسطيني.....17
4.1.2 خصائص المجتمع المدني.....18
5.1.2 وظائف المجتمع المدني 20
6.1.2 . أقسام منظمات المجتمع المدني: 21
1.6.1.2. الأحزاب السياسية: 21
2.6.1.2. المؤسسات الأهليةغير الحكومية: 21
7.1.2. مفهوم القطاع الأهلي والمؤسسات الأهلية:.....23
1.7.1.2. أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية: 24
2.7.1.2. وظائف المؤسسات الأهلية: 24

3.7.1.2. معايير مؤسسات القطاع الأهلي والمؤسسات غير الحكومية: 24
4.7.1.2 تصنيف المؤسسات الأهلية في جنوب الضفة الغربية: 25
5.7.1.2 تحديات ومعيقات العمل الأهلي وغير الحكومي الفلسطيني 26
6.7.1.2 دور المؤسسات الأهلية 28
7.7.1.2 مشاكل التمويل في منظمات المجتمع المدني 29
2.2.2. مفهوم التمويل الأجنبي: 32
3.2.2 أهمية التمويل الأجنبي 33
4.2.2. أشكال ومصادر التمويل الأجنبي: 36
5.2.2. إشكاليات التمويل الأجنبي: 37
6.2.2 دوافع التمويل الأجنبي 39
7.2.2 التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية 40
8.2.2. مصادر المساعدات الدولية: 42
9.2.2. مشاكل التمويل الدولي 42
3.2 .1. مقدمة: 44
2.3.2. تطور مفهوم التنمية المستدامة: 45
3.3.2. أهداف التنمية المستدامة: 47
4.3.2. مبادئ التنمية المستدامة: 48
5.3.2. أبعاد التنمية المستدامة: 48
6.3.2. المعايير الدولية للحق في التنمية وعلاقتها بالتمويل: 51
7.3.2 .المعيقات أمام تحقيق دور فاعل للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في التنمية المستدامة 54
8.3.2. المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة 58
4.2 .1. المقدمة 65
5.2 الخلاصه 68
6.2 الدراسات االسابقة 71
1.6.2. الدراسات العربية: 71
2.6.2. الدراسات الأجنبية: 83

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات..... 97

1.3 مقدمة 97
2.3 منهجيه البحث 97
3.3 مجتمع الدراسة 98
4.3 عينه الدراسة 98
5.3 توزيع افراد العينة 99
3.3 أدوات الدراسة 103

1.3.3. طرق جمع البيانات: 103
4.3 صدق الدراسة..... 105
5.3 ثبات الدراسة..... 109
6.3 الإساليب الإحصائية 110

الفصل الرابع: نتائج الدراسة..... 111

1.4 القسم الأول النتائج الإحصائية الوصفيه المتعلقة باسئلة الإستبانة. 114
2.4 القسم الثاني: مناقشه النتائج المتعلقة بالمقابلات الشخصية:..... 129
2.2.4 نتائج المقابلات مع 5 خبراء في مجال المؤسسات الأهلية كانت كالتالي:..... 133

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات..... 140

1.5 مناقشة النتائج 140
2.5 التوصيات 147

المصادر والمراجع..... 149
المراجع العربية: 149
المراجع الأجنبية 158
الملاحق 160
فهرس الجداول 177
فهرس الملاحق 179
فهرس المحتويات 180